جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد

قسم / الاقتصاد

((ظاهرة الارهاب وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية ـ قطاع السياحة إنموذجاً في بلدان عربية مختارة))

رسالة ماجستير مقدمة

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

قدمتها الطالبة

زينب زماط حمزة

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

ميامي صلال صاحب الشكري

1444 هـ

2022 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة المائدة أية (32)

الإهداء

الى من تمنيتُ أن يكونَ حاضراً بجانبي

إلى من اشتاقت روحي لهُ. . . (أخي قدوتي الشهيد محمد زماط)

إلى شهداء ضحايا العمليات الحربية والاخطاء العسكرية والعمليات الارهابية . . .

إلى والدي الغالي . .والدتي الغالية. . .

إلى أختي الحبيبة الدكتورة دلال زماط. . .

إلى معلمتي الفاضلة . .الست رقاد جبوري . .

إلى مدرساتي الغاليات. . الست خديجة. . الست أحلام

إلى من تحمل لأجلي الكثير وسار معي درب الانجاز حسام الموسوي . .

الى كل من قدم لي معروفاً . . . ووقف بجانبي . .

الصديقات والاصدقاء الاعزاء هالة، دعاء ، مصطفى ، زينب. . .

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة

الشكر والعرفان

ربّ أوزعني أن أشكرَ نعمتكَ التي أنعمتَ عليّ وعلى والديّ وأن اعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتكَ في عبادكَ الصالحين.

نحمد الله ربَ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمدٍ وآلة الطيبين الطاهرين.

يقتضي على واجب العرفان أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ المساعد الدكتورة الفاضلة ميامي صاحب الشكري المشرفة على هذه الرسالة، فقد كان لجهودها الثمينة وما خصصته لي من وقت بتوجيهاتها العلمية السديدة والقيمة خلال مدة إشرافها الأثر الكبير في بلوغ هذه الرسالة في مستواها الحالي، فأسأل الله أن يوفقها ويمنّ عليها بموفور الصحة والعافية.

ويدفعني الواجب أيضا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيدة الفاضلة الاستاذ الدكتورة سوسن كريم الجبوري عميدة الكلية لما بذلته من جهود كبيرة خلال تدريسها ومتابعتها المستمرة خلال مدة الدراسة ولحد الان، والشكر موصول الى الاستاذ المساعد سندس جاسم شعيبث رئيس قسم الاقتصاد السابقة و الاستاذ المساعد الدكتور مهند فائز السعدون رئيس قسم الاقتصاد الحالي لمتابعتهم المستمرة طيلة تسنمهم مهام القسم.

وأتقدم بفائق الشكر والامتنان إلى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة، وإغنائها بكل ما هو علمي وتقويم ما جاء فيها ما يرتفع إلى مستوى أبعد عن الخطأ خدمة للعلم وتقديراً.

والشكر والعرفان إلى أساتذتي الافاضل في قسم الاقتصاد لاسيما (أ. د عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، أ. د. سالم عبد الحسن، أ. د. كريم سالم الغالبي ، أ. د. امل اسمر الساعدي ، أ. د. موسى خلف عواد، أ. د. عبد العظيم عبد الواحد الشكري، أ. د. نبيل مهدي الجنابي، أ. م. د. باقر كرجي الجبوري، أ. د. فاضل عباس الشباني، أ. م. د مناف السعيدي، أ. م. سعاد كاظم ، أ. م. شذى سالم)

وأتقدم بوافر المحبة إلى زملائي طلبة الدراسات العليا متمنية لهم النجاح و التوفيق.

الباحثة

المستخلص

إن تصاعد العمليات الارهابية يؤدي الى انكماش حركة السياح مما يعيق حركة التنمية الاقتصادية، لذا فإن الدراسة تهدف الى التعرف على مفهوم الارهاب وأهم صوره وأسباب نشأته ومصادر تمويله وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والتعرف على اهم الانعكاسات لظاهرة الارهاب على التنمية الاقتصادية والقطاع السياحي للدول المختارة سوريا ومصر والعراق، وتأتي أهمية الدراسة من انعكاسات ظاهرة الارهاب على القطاع السياحي الذي يعد أحد اهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية من المعروف أن السياحة ترتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الآمن، والتي تساهم في زيادة الإنتاج وخفض نسبة البطالة بشكل كبير مع زيادة الدخل القومي، وقد توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات أهمها أن ظاهرة الارهاب لها تكاليف انعكست سلبا على التنمية الاقتصادية و القطاع السياحي في البلدان المختارة، تمثلت بالخسائر المادية والبشرية، ومن جهة اخرى ارتفاع وتيرة الخسائر البشرية بين صفوف القوات الامنية والمدنيين مما خلف اعداداً كبيرة من الضحايا والجرحى والنازحين ، واقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات للحد من ظاهرة الارهاب على التنمية الاقتصادية والقطاع السياحي كالقضاء على مسببات التدني الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي من خلال تحسين اوضاعه الداخلية، إذ أن تحسين الاوضاع الاجتماعية يكون بالعودة الى منهجية التكافل الاجتماعي، أما تحسين الاوضاع الاقتصادية يكون عن طريق القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل، أما فيما يتعلق بالوضع السياسي فينبغي العمل على حل الخلافات والأزمات السياسية الدولية، كما تقترح الدراسة القضاء على ظاهرة الارهاب وإزالة آثارها على القطاعات الاقتصادية كافة عن طريق توفير الأمن في العراق وسوريا ولجميع القطاعات الاقتصادية والعمل على تشديد دخول المتسللين الى داخل الحدود ووضع خطط تنموية وتفعيلها بكافة مجالات التنمية الاقتصادية ولاسيما في القطاع السياحي.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
اقرار المشرف	ب
اقرار الخبير اللغوي	ج
اقرار لجنة المناقشة	د
الاهداء	هـ
الشكر و العرفان	و
المستخلص	ح
فهرس المحتويات	ط
فهرس الجداول	ل
فهرس الأشكال	م
المقدمة	1
الدراسات السابقة	6
الفصل الاول: ظاهرة الارهاب والتنمية الاقتصادية – القطاع السياحي الاطار النظري والمفاهيمي	9
المبحث الاول: الارهاب Terrorism (الاطار المفاهيمي) مفهوم الارهاب لغة واصطلاحاً	10
صور الارهاب	16
اسباب ظاهرة الارهاب	20
مصادر تمويل الارهاب	22
الاثار الاقتصادية و الاجتماعية للإرهاب	25
المبحث الثاني : التنمية الاقتصادية – الاطار النظري و المفاهيمي	29
التنمية الاقتصادية الاطار المفاهيمي مفهوم التنمية الاقتصادية	30
صور التنمية الاقتصادية	32
مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	35
ابعاد التنمية الاقتصادية	41
القطاع السياحي مفهوم القطاع السياحي	42
عناصر السياحة	44
انواع السياحة	45
المبحث الثالث: أسس العلاقة بين ظاهرة الإرهاب والتنمية الاقتصادية–قطاع السياحة	47
أسس العلاقة بين الإرهاب والتنمية الاقتصادية	48
انعكاس ظاهرة الارهاب على قطاعات التنمية الاقتصادية	50
انعكاس الارهاب على تزايد معدلات الفقر	52
انعكاس الارهاب على مؤسسات الدولة الخدمية	53
انعكاس ظاهرة الارهاب على الامن والاستقرار الانساني	55

أسس العلاقة بين الارهاب وقطاع السياحة	56
الفصل الثاني: انعكاس ظاهرة الارهاب على التنمية الاقتصادية و قطاع السياحة في مصر وسوريا	62
المبحث الاول : انعكاس ظاهرة الارهاب على التنمية الاقتصادية والقطاع السياحي في مصر السمات و المؤشرات الرئيسية للاقتصاد المصري على مستوى العالم	63
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد المصري	66
التنمية الاقتصادية في مصر	70
الإرهاب في مصر وانعكاسه على التنمية	75
واقع القطاع السياحي في مصر	79
الأهمية الاقتصادية للسياحة في مصر	82
الايرادات السياحية في مصر	85
انعكاس ظاهرة الارهاب على قطاع السياحة في مصر	91
المبحث الثاني: انعكاس ظاهرة الارهاب على التنمية الاقتصادية والقطاع السياحي في سوريا في مصر السمات والمؤشرات الرئيسية للاقتصاد السوري على مستوى العالم	97
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد السوري	100
واقع التنمية الاقتصادية في سوريا	105
واقع الارهاب في سوريا وانعكاسه التنمية الاقتصادية	107
انعكاس العمليات الارهابية على التنمية الاقتصادية في سوريا	108
واقع القطاع السياحي في سوريا	112
الاهمية الاقتصادية للقطاع السياحي في سوريا	115
انعكاس ظاهرة الارهاب على قطاع السياحة في سوريا	123
الفصل الثالث: انعكاس ظاهرة الارهاب على التنمية الاقتصادية وقطاع السياحة في العراق	127
المبحث الاول: السمات والمؤشرات الرئيسية للاقتصاد العراقي السمات والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية في العراق على المستوى العالمي	128
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد العراقي	134
التنمية الاقتصادية في العراق	138
واقع القطاع السياحي في العراق	144
الاثار الاقتصادية للقطاع السياحي في العراق	150
الايرادات السياحية في العراق	151
المبحث الثاني: الارهاب في العراق وانعكاسه على التنمية الاقتصادية بعد عام 2003 الارهاب في العراق بعد عام 2003	154
تبعات العمليات الارهابية في العراق	156
المبحث الثالث: انعكاس الارهاب على قطاع السياحة في العراق انعكاس الارهاب على العنصر البشري لقطاع السياحة في العراق	168
انعكاس الارهاب على البنى التحتية للسياحة في العراق	176
المشاريع المتلكئة وآثار الارهاب عليها	180
الانفاق العسكري لمواجهة الارهاب وتأثيره على القطاع السياحي	180

الاستنتاجات	183
التوصيات	185
المصادر	186
المستخلص باللغة الانكليزية	A

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	موقع جمهورية مصر العربية وفقاً لأهم المؤشرات العالمية (2020)	66
2	المؤشرات الاقتصادية الرئيسة لدولة مصر للمدة (2003 - 2019)	69
3	معدلات الفقر في مصر للأعوام (2017-2018) و (2019 -2020)	69
4	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في مصر للمدة (2003-2020)	71
5	تقدير تكلفة العمليات الارهابية للناتج المحلي الاجمالي لمصر للمدة (2011-2016) بالمليار جنيه	76
6	اعداد العمليات الارهابية في مصر والضحايا والجرحى للمدة (2003-2020)	77
7	عدد ونسبة مساهمة قطاع السياحة في تشغيل الأيدي العاملة في مصر لسنوات متفرقة ضمن المدة (2005-2019)	83
8	الايرادات السياحية لدولة مصر لسنوات متفرقة ضمن المدة (2003–2020) مليار دولار	87
9	عدد السائحين الوافدين الى مصر للمدة من (2003- 2019)	89
10	انعكاس العمليات الارهابية على حركة القطاع السياحي	93
11	موقع الجمهورية العربية السورية وفقاً لأهم المؤشرات العالمية (2020)	99
12	اعداد العمليات الارهابية في سوريا وضحايا الارهاب والجرحى للمدة(2003-2020)	110
13	نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في سوريا للمدة(2003-2019)	116
14	عدد ونسبة مساهمة قطاع السياحة في تشغيل الأيدي العاملة في سوريا لسنوات متفرقة ضمن المدة (2003-2019)	118
15	حجم الايرادات السياحية ومعدل التغير السنوي في سوريا للمدة(2003-2011)	120
16	عدد السائحين الوافدين الى سوريا للمدة من (2003- 2019)	122
17	انعكاس العمليات الارهابية على حركة القطاع السياحي	123
18	تطور مؤشرات التنمية البشرية في العراق لسنوات مختارة	127
19	المراتب في سلم الفساد لدول الشرق الاوسط و شمال افريقيا	131
20	تحليل الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2003-2020)	133
21	تطور معدلات البطالة والتضخم في العراق للمدة (2003- 2020)	135
22	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بالدولار الامريكي للمدة (2003-2020)	138
23	معدل الفقر وفجوة الفقر خلال عامي 2019-2020 لمحافظات العراق %	140
24	الواقع السياحي في العراق من حيث عدد الفنادق والعاملين في السياحة وعدد النزلاء واعداد السياح الاجانب	149
25	مؤشرات الايرادات السياحية في العراق خلال المدة (2000-2020)	151
26	مؤشرات العراق على وفق الابعاد الاقتصادية	157
27	ترتيب الدول في مؤشر الارهاب العالمي	160
28	عدد الضحايا المدنيين خلال المدة (2003 - 2021)	163
29	اعداد ضحايا القوات الامنية العراقية خلال المدة(2003– 2020)	165
30	البيانات المتعلقة بعدد العمليات الارهابية وعدد السائحين ونسبة التغير خلال المدة (2003- 2019)	169
31	تطور عدد السائحين خلال المدة (2003-2020) مقرونة بعدد الحوادث الارهابية	174
32	حجم الانفاق العسكري (بالأسعار الجارية بالدينار العراقي) للمدة (2005-2019)	181

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2003-2020)	73
2	مساهمة قطاع السياحة في تشغيل الأيدي العاملة في مصر لسنوات متفرقة ضمن المدة (2003-2019)	85
3	الايرادات السياحية لدولة مصر لسنوات متفرقة ضمن المدة (2003– 2020) مليار دولار	88
4	حجم الناتج المحلي الاجمالي في سورية للمدة (2003- 2019) مليار دولار	102
5	معدل نصيب الفرد ومعدل نمو حجم الناتج المحلي الاجمالي للجمهورية العربية السورية للمدة (2003- 2019)	103
6	تطور معدلات التضخم والبطالة في سوريا للمدة من (2003-2019)	104
7	حجم الايرادات السياحية السنوية في سوريا للمدة(2003-2011)	120
8	عدد السائحين الوافدين الى سوريا للمدة(2003- 2019)	123
9	المراتب في سلم الفساد لدول الشرق الاوسط و شمال افريقيا	133
10	تطور معدلات البطالة والتضخم في العراق للمدة (2003- 2020)	138
11	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بالدولار للمدة (2003-2020)	140
12	ترتيب الدول في مؤشر الارهاب العالمي	163
13	عدد العمليات الارهابية وعدد السائحين خلال المدة (2003-2019)	172

المقدمة

المقدمة

يعد الاستقرار والأمن الاجتماعي والسياسي من أهم مقومات التنمية الاقتصادية، فبدون الأمن لا تكون هناك تنمية وبدون الاثنان تنهار الدول، فالإرهاب يؤثر في زيادة البطالة ويؤدي إلى اختلال اقتصادي واجتماعي تتجاوز خطورته النطاق المحلي إلى النطاق الإقليمي والدولي، فالعلاقة بين الإرهاب والآثار الاقتصادية له تبرز أهمية مكافحة الإرهاب والحد من آثاره على اقتصاد الدولة حتى يتحقق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، إن الانسان سواء كان عاملاً أو صاحب عمل وهو لا يأمن حياته وحريته سيعمل في قلق وهذا يقود الى ضعف الانتاج و قلة الانتاجية، وهذا ما نشاهده بعد كل عملية ارهابية، إذ نجد خللاً في آلية المعاملات الاقتصادية ومن ثم اعاقة التنمية والتخريب في البنية الاساسية والتي تعد من مقومات التنمية، أن التصدي للإرهاب ومحاربته يحتاج إلى نفقات وتكاليف باهظة كان من الممكن أن توجه إلى مشروعات تنموية، أن الإرهاب يقود إلى التخلف والحياة الضنك، ولابد من تحقيق الأمن والطمأنينة للناس وللعاملين ولرجال الأعمال وللمال وللبنية الأساسية حتى تتحقق الحياة الكريمة، إن العنصر الاكثر تأثيراً للجذب السياحي هو توفير اقصى درجات الامن والسلامة للسياح، وتحظى هذه الدراسة بأهمية بالغة حينما نتحدث عن بعض البلدان العربية المختارة التي تشهد الأوضاع العامة فيها قدراً من حالة لا استقرار السياسي وكذلك الأمني وذلك بسبب مناهج العنف أو الإرهاب التي تتبناها بعض الجماعات المسلحة ذات الرؤى السياسية أو الدينية المتطرفة أو نتيجةً لإصرار بعض مؤسسات المجتمع المدني فيها وأطراف خارجية أخرى في دعواها بضرورة تبني حكومات هذه البلدان لمناهج التغيير والإصلاح السياسي والاقتصادي، وعلى الرغم من إمكانية القول بان الاستثمار السياحي في غالبية هذه البلدان قد شهد تحسناً نسبياً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة إلا إن شمولية هذا التحسن ومستواه ظل يختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، ولذلك جاء هذا البحث في محاولة لدراسة تأثير هذا العامل(الارهاب) في تحديد قدرة بعض البلدان العربية على جذب المزيد من

السياح في المدى القريب أو المتوسط وما يخلفه ذلك من آثار في تحديد اتجاه مؤشر التنمية الاقتصادية وهذه الأخيرة تحتاج إلى تنشيط القطاع السياحي، رغم اهمية القطاع السياحي إلا إنه من اكثر القطاعات حساسية في تأثره بالأحداث الامنية والاوضاع السياسية ذلك ان الامن والاستقرار من اكثر عوامل الجذب السياحي ومما لا شك فيه ان تنوع الاعمال الارهابية التي تتعرض لها الحركة السياحية يؤدي الى اضطراب الوضع الامني ومن ثم الى تدهور القطاع السياحي فكلما ازدادت المخاطر الامنية انخفضت السياحة وتأثرت معدلاتها بصورة سلبية ومتسارعة وتحت ظل التداعيات الامنية التي افرزتها بعض الكيانات أو المجموعات الارهابية في العراق وباقي الدول العربية أضحت المراكز السياحية عرضة لهجمات هذه الكيانات.

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث كونها تعالج موضوعاً يحتل مكانة وأهمية بارزة في البلدان المختارة وتتركز على انعكاسات ظاهرة الارهاب على القطاع السياحي الذي يُعد من اهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية من المعروف أن السياحة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد وتعد من أكثر القطاعات التي ترفع من شأن الدول والتي تساهم في زيادة الإنتاج وأهمية القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية يساعد على خفض نسبة البطالة بشكل كبير مع زيادة الدخل القومي.

مشكلة البحث:

تعد ظاهرة الارهاب من أهم معوقات التنمية الاقتصادية ذلك انها تسبب انعكاساً سلبياً على الواقع الامني الذي يهدد القطاعات الاقتصادية لاسيما القطاع السياحي بسبب الاضرار التي تخلفها هذه الظاهرة في العديد من الدول العربية عموماً والعراق بشكل خاص.

ولذلك يمكن تحديد مشكلة البحث في الأسئلة الفرعية التالي :

- ما هي انعكاسات ظاهرة الارهاب على التنمية الاقتصادية ؟
- ما هي الانعكاسات الاقتصادية لظاهرة الارهاب على القطاع السياحي ؟

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها بأن(لظاهرة الارهاب انعكاسات اقتصادية ذات آثار سلبية على القطاع السياحي والذي يشكل احد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية للدول العربية المختارة(سوريا، مصر والعراق).

اهداف البحث :

تهدف البحث الى تحقيق جملة من الاهداف والتي يمكن توثيقها بالنقاط التالية :

1. الوقوف على مفهوم الارهاب والتعرف على أهم صوره وأسباب نشأته ومصادر تمويله وآثاره الاقتصادية والاجتماعية .
2. توضيح مفهوم التنمية الاقتصادية وصورها ومصادر تمويلها وأبعادها فضلاً عن مفهوم السياحة وأنواعها.
3. التعرف على أهم الانعكاسات لظاهرة الارهاب على التنمية الاقتصادية والقطاع السياحي للدول المختارة سوريا ومصر والعراق .

منهجية البحث :

إن طبيعة الموضوع والأهداف المراد الوصول إليها جعلتنا نعتمد على المنهج الوصفي والاسلوب التحليلي إذ أننا سنتناول وصفاً لواقع الارهاب والتنمية الاقتصادية والقطاع السياحي وسنقوم بدراسة تجارب لدول عربية مختارة هي سوريا، مصر والعراق ومختلف المفاهيم المتعلقة به، بينما الاسلوب التحليلي استخدم لتحليل العلاقة بين ظاهرة الارهاب والتنمية الاقتصادية والقطاع السياحي للدول العربية المختارة للمقارنة وايجاد الخطة الاستراتيجية لتوفير الامن الاقتصادي وزيادة فرص الجذب السياحي للدول العربية المختارة.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

تتمثل الحدود الزمانية بدراسة الموضوع خلال المدة(2003–2020).

اما الحدود المكانية للبحث شملت دراسة بلدان عربية مختارة(مصر، سوريا والعراق) .

هيكلية البحث: من أجل تغطية موضوع الدراسة قد تم تقسيمه الى ثلاثة فصول تناول الفصل الاول الاطار النظري لظاهرة الارهاب والتنمية الاقتصادية والقطاع السياحي والذي تضمن ثلاثة مباحث اختص الاول بمفهوم الارهاب وصوره وأسباب نشأته ومصادر تمويله وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، واهتم المبحث الثاني بمفهوم التنمية الاقتصادية وصورها ومصادر تمويلها وأبعادها اضافة الى تناول مفهوم السياحة وأنواعها، وجاء المبحث الثالث ليوضح أسس العلاقة النظرية بين ظاهرة والتنمية الاقتصادية أضافة الى أسس العلاقة بين الارهاب والقطاع السياحي.

أما الفصل الثاني خُصِص لدراسة الدول مصر وسوريا فقد تضمن مبحثين المبحث الاول تضمن خمسة مطالب تناول المطلب الاول دراسة السمات والمؤشرات الاقتصادية في مصر والمطلب الثاني درس التنمية الاقتصادية في مصر، بينما المطلب الثالث تناول الارهاب في مصر وأثره على التنمية، أما المطلب الرابع تناول واقع القطاع السياحي في مصر، أما المطلب الخامس خُصِصَ لتحليل انعكاس ظاهرة الارهاب على القطاع السياحي في مصر للمدة(2003–2020)، أما المبحث الثاني فقد تضمن خمسة مطالب المطلب الاول اختص بدراسة السمات والمؤشرات الرئيسية للاقتصاد السوري، أما المطلب الثاني اهتم بدراسة واقع التنمية الاقتصادية في سوريا، بينما تضمن المطلب الثالث واقع الارهاب في سوريا وانعكاسه على التنمية الاقتصادية فيها، أما المطلب الرابع تضمن دراسة واقع القطاع السياحي في سوريا، أما المطلب الخامس فقد تناول انعكاس ظاهرة الارهاب على القطاع السياحي في مصر.

وتناول الفصل الثالث انعكاس ظاهرة الارهاب على التنمية الاقتصادية والقطاع السياحي في العراق للمدة(2003–2020) والذي قُسم الى ثلاثة مباحث تضمن المبحث الاول ثلاثة مطالب خُصِصَ المطلب الاول لدراسة السمات والمؤشرات الرئيسية للاقتصاد العراقي، أما المطلب الثاني تناول واقع التنمية الاقتصادية بينما المطلب الثالث تناول الواقع السياحي للعراق، فيما ركز المبحث الثاني على دراسة مطلبين الاول تناول ظاهرة الارهاب في العراق بعد 2003 أما المطلب الثاني خُصِصَ لتحليل

انعكاس الارهاب على التنمية خلال المدة (2003– 2020) في العراق، وجاء المبحث الثالث ليدرس انعكاس ظاهرة الارهاب على القطاع السياحي في العراق خلال المدة (2003– 2020).

وقد توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات أهمها أن الارهاب يؤثر بشكل سلبي على القطاع السياحي في البلدان المختارة، وانخفاض الايرادات السياحية وعدد السياح وعدد العاملين في القطاع السياحي المصري بعد عام 2008 بسبب دخول الارهاب وارتفاع العمليات الارهابية على المناطق السياحية، وان دخول الارهاب الى سوريا بعد عام 2011 وارتفاع العمليات الارهابية وانعدام الامن انخفضت اعداد العاملين في السياحة واعداد السياح مما ادى الى انخفاض الايرادات السياحية، لم يحقق العراق أي مرتبة في مؤشر التنافسية العالمي عام(2014)، بينما احتل المراتب الاولى في مؤشر الارهاب العالمي في السنوات(2013)و(2014) ومراتب متأخرة في مؤشر سهولة الاعمال، وارتفاع اعداد ضحايا الارهاب من المدنيين والعسكريين في العراق بعد عام(2005) مما انعكس سلباً على التنمية الاقتصادية وقطاع السياحة بشكل خاص حيث انخفض عدد العاملين في السياحة وعدد السواح بسبب استهداف المواقع السياحية في العراق واستهداف السواح الاجانب، واقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات للحد من انعكاس الارهاب على التنمية الاقتصادية والقطاع السياحي كالقضاء على مسببات التدني الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي من خلال تحسين اوضاعه الداخلية، إذ أن تحسين الاوضاع الاجتماعية يكون بالعودة الى منهجية التكافل الاجتماعي، أما تحسين الاوضاع الاقتصادية يكون عن طريق القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل، أما فيما يتعلق بالوضع السياسي فينبغي العمل على حل الخلافات والأزمات السياسية الدولية، كما تقترح الدراسة القضاء على ظاهرة الارهاب وإزالة آثارها على القطاعات الاقتصادية كافة عن طريق توفير الأمن في العراق وسوريا ولجميع القطاعات الاقتصادية والعمل على تشديد دخول المتسللين الى داخل الحدود ووضع خطط تنموية وتفعيلها بكافة مجالات التنمية الاقتصادية ولاسيما في القطاع السياحي.

الدراسات السابقة

الدراسات السابقة :

فيما يلي عرض موجز لأبرز الدراسات السابقة أو المقاربة للدراسة الحالية وذلك بقصد تحليلها والاستفادة منها :

أولاً : الدراسات العراقية :

1.دراسة مناف مرزة نعمة السعيدي، 2012	
عنوان الدراسة	الابعاد الاقتصادية للإرهاب و أثره على التنمية في العالم العربي مع اشارة خاصة للعراق
هدف الدراسة	تحديد ابعاد الارهاب الاقتصادية و معرفة الخسائر المادية و البشرية التي تنجم عنها فضلاً عن الاضرار التي تحدثها في التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي و الجزئي.
اسلوب الدراسة	استخدم الباحث الاسلوب الوصفي للأبعاد الاقتصادية لظاهرة الارهاب في العالم العربي
عينة الدراسة	مجموعة من البلدان العربية بالإضافة الى العراق
أهم نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى ان الإرهاب أصبح من الظواهر الاجتماعية التي تنشأ في ظل عوامل نفسية واجتماعية خاصه تخت ظروف سياسية واقتصادية معينة تشترك هذه العوامل بإفراز ظاهرة الإرهاب التي تؤثر بشكل واسع على سلوك الأفراد .

2.دراسة خالد محمد طاهر شبر، 2015	
عنوان الدراسة	الارهاب و مستقبل التنمية الاقتصادية في العراق
هدف الدراسة	تحديد العلاقة بين مفهوم ظاهرة الارهاب و التنمية و تبيان آثارها السلبية على الواقع التنموي للعراق في حربه على الارهاب.
اسلوب الدراسة	الاسلوب الوصفي
عينة الدراسة	العراق
أهم نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى أن انخراط العراق قسراً في حربه على الارهاب أثر على الواقع الاقتصادي فيه، وكذلك اوضحت الدراسة مدى التراجع الشديد في الاداء التنموي لمؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق.

3.دراسة : إلهام خضير شبر ، 2016	
عنوان الدراسة	أزمة الارهاب ومستقبل السياحة (الاسباب - الاثار وسبل المواجهة)
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى التعريف بازمه الإرهاب و اسبابها و دور الإرهاب في تقويض المنافع التي يمكن تحقيقها من السياحة.
اسلوب الدراسة	الاسلوب الوصفي
عينة الدراسة	العراق و مصر
أهم نتائج الدراسة	توصلت الدراسة للأعمال الإرهابية اثار سلبية على كل الأطراف المشاركة في النشاط السياحي أفرادا ومؤسسات و صناعات مرتبطة بالسياحة .

ثانياً : الدراسات العربية :

1.دراسة : مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم ،2014	
عنوان الدراسة	الإرهاب وأثره على التنمية الاقتصادية من منظور القانون الدولي
هدف الدراسة	استهدفت الدراسة الكشف عن ظاهر الإرهاب وأثرها على التنمية الاقتصادية من منظور القانون الدولي
اسلوب الدراسة	المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي
عينة الدراسة	مصر
أهم نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى عده نتائج أهمها أن للإرهاب جريمة لها بعد إقليمي ودولي

2.دراسة :ابراهيم الحوراني ، 2018	
عنوان الدراسة	أثر الإرهاب على السياحة خلال الفترة 2007-2017 دراسة حالات : الاردن ، مصر، تركيا، فرنسا، اسبانيا
هدف الدراسة	هدفت الدراسة لبحث أثر الإرهاب على قطاع السياحة في كل من الأردن ومصر و تركيا وفرنسا خلال 2007-2017 و بينت أثر الإرهاب في الدول المذكورة على الحركة السياحية.
اسلوب الدراسة	المنهج المقارن ، منهج دراسة الحالة، المنهج الوصفي والكمي
عينة الدراسة	الاردن ، مصر، تركيا، فرنسا و إسبانيا
اهم نتائج الدراسة	خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها ان ظاهرة الإرهاب لها تأثير بالغ وقوي على السياحة.

3.لورا محمد عباس ، 2016	
عنوان الدراسة	أثر الأزمة السورية على الأمن السياحي في سوريا(دراسة مقارنة بين فتره الازمه و ما قبلها 2007-2013)
اسلوب الدراسة	الوصفي المنهج و اسلوب التحليل الإحصائي
عينة الدراسة	سوريا
هدف الدراسة	استهدفت الدراسة تأثير الأزمة على نمو الطلب السياحي.
اهم نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى عده نتائج أهمها أن الظروف الأمنية السياسية التي تمر بها سوريا التي تؤثر سلبا على السياحة.

أوجه الاتفاق والاختلاف :

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة فيما يلي:

1. تناولت ظاهرة الارهاب كقضية مهمة و معاصرة و ذات تأثير اقتصادي و اجتماعي و سياسي.
2. تم الوصول الى حقيقة أن ظاهرة الارهاب تؤثر على التنمية الاقتصادية و القطاع السياحي .

أما أوجه الاختلاف كانت كما يلي:

1. اختلاف مدة الدراسة من (2003_2020).
2. اختلاف البلدان المختارة (مصر، سوريا والعراق).

قد أضاف الباحث من خلال دراسته على الدراسات السابقة كل مما يلي :

1. توضيح اهم انعكاسات ظاهرة الارهاب على التنمية الاقتصادية و القطاع السياحي للبلدان المختارة مصر، سوريا والعراق.
2. معرفة مدى انعكاس ظاهرة الارهاب على مؤشرات القطاع السياحي.
3. تم اضافة سنوات(2019 و 2020) على مدة الدراسات السابقة.

الفصل الأول
ظاهرة الارهاب و التنمية الاقتصادية - القطاع السياحي الاطار النظري و المفاهيمي

الفصل الأول

ظاهرة الارهاب والتنمية الاقتصادية- القطاع السياحي الاطار النظري والمفاهيمي

تمهيد:

رغم شيوع استخدام مفهوم ظاهرة الارهاب على نطاق متسع إلا أنه لا يوجد تعريف مُعتَمد سواء على المستوى العلمي أو الدولي، إذ يعود ذلك إلى اختلاف العوامل الأيديولوجية والثقافية بين الدول، وكما تعددت المفاهيم المفسرة للإرهاب فإن صور الارهاب هي متعددة ايضاً فمنها ما يستهدف سير عملية التنمية الاقتصادية لاسيما في العقود الأخيرة مما جعل استقرار الوضع الامني والسياسي شرط أساسي للنهوض بواقع التنمية الاقتصادية.

لذا فإن الفصل الاول انطوى على ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول سنتناول الاطار النظري والمفاهيمي لظاهرة الإرهاب، أما المبحث الثاني فقد خُصص لتوضيح التنمية الاقتصادية وصورها ومصادر تمويلها، والاطار النظري للقطاع السياحي، بينما يوضح المبحث الثالث أسس العلاقة بين الارهاب والتنمية الاقتصادية والقطاع السياحي .

المبحث الاول

الارهاب Terrorism(الاطار المفاهيمي)

لا يوجد تعريف محدد لمفهوم ظاهرة الارهاب لتعدد اشكاله واختلاف دوافعه من زمن لآخر ،إذ تطورت صور الإرهاب بعدما اصبح ظاهرة عالمية تعاني منها الدول المتقدمة والبلدان النامية، وهناك علاقة تبادلية بين ظاهرة الإرهاب والانشطة غير مشروعة مثل غسيل الأموال وتجارة المخدرات والفساد المالي والإداري، كما يعد الإرهاب من الظواهر التي تنشأ في ظل تفاعل عوامل نفسية واجتماعية وظروف سياسية واقتصادية وثقافية معينة بشكل أو بآخر تؤدي بالإفراد الى الانتماء للحركات الارهابية، ويؤدي الارهاب الى خسائر بشرية ومادية تجعل أفراد المجتمع يُعانون من الفقر والبطالة والتهجير وخسارة ممتلكاتهم ودخلهم، وقد تراجع مستوى السياحة في البلدان التي عانت من العمليات الارهابية نتيجة تردي الأوضاع الأمنية وفقدان الأمن والاستقرار، إذ أن الإرهاب دمر البنى التحتية والقطاعات الاقتصادية مثل النقل والكهرباء والقطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والسياحة في سوريا ومصر والعراق، وعلى الرغم مما مرت به اغلب البلدان بمظاهر الارهاب، الا ان البعض منها قد تجاوزها كما هو الحال في مصر التي تعيش مرحلة انتقالية مهمة في اقتصادها أما العراق فانه لازال يعيش اسوء مراحله الاقتصادية.

المطلب الاول: مفهوم الارهاب لغة واصطلاحاً

1- الارهاب لغةً:

كلمة الإرهاب هي مصدر الفعل رَهبَ رهباً ورَهبةً، ولقَدْ أقرَّ المجمع اللغوي أن كلمة الإرهاب كلمة حديثة في اللغة العربية وأساسها(رهب) [1]، أي بمعنى خافَ، ويقال أرهَبَ فُلاناً بمعنى أخافهُ وأفزعهُ، وقد يطلق وصف الإرهابين على اللذين يسلكون سبل العنف لتحقيق أهدافهم ومآربهم.

[1] معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج1، مطبعة مصر، 1960 ، ص237.

وكذلك يعني الإرهاب بأنه محاولة الجماعات والأفراد فرض أفكار ومواقف أو مذاهب بالقوة لأنها تعد نفسها على صواب على أنه مهما بلغت نسبة الأغلبية فهي على رأيهم على ضلال، وأنها تعطي لنفسها الوصاية تحت أي مبرر.

وكلمة رهبَ رَهباً بالتحريك، بمعنى خافَ وأسترهبَ، أي أخافهُ وفزّعهُ[1]، وقد بيَّن الله سبحانه وتعالى بقوله ((وَ اسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ))[2]. و ورد بقوله تعالى ((وَأَضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ ۖ))[3] كذلك قال الله سبحانه((وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ ۖ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ))[4]، كما قال سبحانه((إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ))[5]، ورَهبَ خافَ وأرهبهُ وأسترهَبهُ أي أخافه[6]. وقد وردَ أن رهبتْ الشيء تعني أرهبَتهُ رهباً ورهبةً أي خُفتَ وأرهبتَ فُلاناً[7].

ولكلَ ما تقدم يتبين أن الإرهاب كمفهوم لغوي يكاد أن يكون منعدماً في المعاجم اللغوية القديمة، وذلك لحداثة استخدامه، أما في المعاجم الحديثة فأن مفهوم الإرهاب لا يخرج عن معنى الخوف والفزع وأنها تتفق في غالب مجموعها على هذا المعنى، أي أن جميع مفاهيم الإرهاب تصب في جوهرها بمعنى الخوف والرعب، فكلمة إرهاب مقترنة بمعنى الخوف والفزع.

2- الإرهاب اصطلاحاً

في الحقيقة لم تتفق أغلب التشريعات الجنائية على إيجاد تعريف موحد جامع ومانع لهذه الظاهرة، ظاهرة الإرهاب وكل عرّفها حسبما يراه، كذلك الفقه الجنائي هو الآخر لم يخرج في تعريف محدد وموحد لهذه الظاهرة وإن كل من عرّف الإرهاب ينظر إليه من الزاوية التي ينظر منها لهذه الظاهرة، إذ تختلف

---

(1) جمال الدين بن مكرم بن منظور، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، 1989، ص1595.
(2) سورة الاعراف، الآية (116).
(3) سورة القصص، الآية (32).
(4) سورة الاعراف، الآية (154).
(5) سورة النحل، الآية (51).
(6) محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار المعارف ، القاهرة، 1990، ص158.
(7) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين للتحليل، دار الحكم ، تونس، 1980، ص719.

هذه التعريفات اختلافاً متبايناً من حيث الزمان والمكان بل أيضاً يختلف من حيث الاشخاص والموضوع، وذلك بحسب الثقافات والايديولوجيات التي يؤمن بها كل باحث أو فقيه، لقد بلغت اهمية تعريف ظاهرة الارهاب حدا دفع الكثير من الدول الى اقامة المؤتمرات والندوات لتحديد مفهومه وعناصره فقد عرفته منظمة الامم المتحدة بانه يهدف الى(التسبب في الموت او اذى جسدي خطير لمدنيين او غير مقاتلين بهدف ترويع مجموعة سكانية او ارغام الحكومة على القيام بعمل ما او الامتناع عن القيام باي فعل) [1].

بينما اوضح مجلس الامن الدولي في قراره(1566) ان مفهوم الارهاب هو" الاعمال الاجرامية بما في ذلك تلك التي ترتكب ضد المدنيين بقصد القتل او الحاق اصابات جسمانية خطيره او اخذ الرهائن بغرض اشاعة حالة من الرعب بين عامة الجمهور او جماعة من الاشخاص او اشخاص معيين او لتخويف جماعة من السكان او ارغام حكومة او منظمة دولية على القيام بعمل ما ام عدم القيام به"* فلم يتحقق الأجماع على أي تعريف لظاهرة الارهاب سواء كان ذلك على المستوى العربي أم الأجنبي، لذا سوف نتناول بعض التعريفات بهذا الخصوص في التشريعات القانونية قدر تعلق الامر بها:

– **الإرهاب في التشريع العراقي:** إن المشرع العراقي عرّف الإرهاب بأنه" كل فعل يقوم به فرد أو جماعة منظمة أستهدف فرداً أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أوقع الأضرار بالممتلكات العامة، أو الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار والوحدة الوطنية أو إدخال الرعب أو الخوف أو الفزع بين الناس أو اثارة الفوضى تحقيقاً لغايات إرهابية"[2].

– **في التشريع المصري:** إن المشرع المصري قد توسع في تعريف الإرهاب فقد عرّفه على أنه " كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع يلجأ إليها الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، بهدف الاخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر إذا كان من شأن ذلك إيذاء

---

[1] Toby Archer , International Terrorism and Finland , The Finnish Institute of International Affairs, Finland, 2004 , p4

* قرار رقم 1566 الصادر في تشرين الاول / اكتوبر لسنة 2004 , مجلس الامن الدولي التابع للأمم المتحدة.

[2] المادة / 1 من قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم 13 لسنة 2005.

الأشخاص أو القاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو الحاق الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو بالمواصلات أو بالأموال أو المباني أو بالأملاك العامة أو الخاصة أو اخلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة علاقة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح"[1].

– **في التشريع السوري:** ان الارهاب في التشريع السوري يرى بان العمل الارهابي كل فعل يهدف الى ايجاد حالة من الذعر بين الناس او الاخلال بالأمن العام او الاضرار بالبنى التحتية او الاساسية للدولة ويرتكب باستخدام الاسلحة والذخائر او المتفجرات او المواد الملتهبة او المنتجات السامة او المحرقة او العوامل الوبائية او الجرثومية مهما كان نوع هذه الوسائل او باستخدام أي اداة تؤدي الغرض ذاته.[2]

– **في التشريع الفرنسي:** إن المشرع الفرنسي في القانون رقم(9) لسنة(1986) لم يضع جريمة جديدة تسمى الجريمة الإرهابية كذلك أنه لم يضف عنصراً جديداً الى الجرائم الموجودة سلفاً وانما أشار الى الغرض منها هو إحداث اضطراب خطير في النظام العام عن طريق التخويف أو الترويع[3]، إلا أنه قد أضاف جرائم الإرهاب في القانون الذي أصدره برقم (647/96) في(22) يوليو سنة(1996) ضمنها(أفعالاً معينة وعدَها في عداد الجرائم الإرهابية عندما تكون لها علاقة عمداً بمشروع فردي أو جماعي وتؤدي الى المساس الخطير بالنظام العام بواسطة الترهيب أو التخويف).

كذلك ما ورد في احكام المادة(2/421-2) والمضافة بموجب القانون ذو الرقم(2001-1062) الصادر في(2001/10/15) والمنشور في الجريدة الرسمية الصادرة في(2001/10/16) وهذا كل ما ورد في التشريع الفرنسي في موضوع الجرائم الإرهابية والذي استحدثها المشرع الفرنسي في القانون آنف الذكر الوارد في اعلاه.

---

[1] المادة /(86) من قانون العقوبات المصري النافذ وتعديلاته رقم 97 لسنة 1992.
[2] المادة/ (1) من قانون مكافحة الارهاب في سوريا رقم (19) للعام 2012 .
[3] ابو الوفا محمد ابو الوفا، التأصيل الشرعي والقانوني لمكافحة الجماعات الارهابية فكرا و تنظيما و ترويجا، دار الجامعة الجديدة ـ القاهرة ، 2007 ، ص 27 .

– **في التشريع الأمريكي:** أن الإرهاب في التشريع الأمريكي يعرّف بأنه" عنف ذو هدف سياسي يرتكب ضد أهداف بريئة بواسطة جماعات شبه وطنية، أو عناصر سرية تستهدف التأثير على المشاهدين وهذا هو الإرهاب الوطني"[1].

أما التعريف الفقهي للإرهاب فقد أختلف الفقهاء فقهاء القانون الجنائي في إيجاد تعريف موحد للإرهاب جامع ومانع، وسوف نبين بعض التعريفات الفقهية للإرهاب:

–**التعريف الفقهي العراقي:** لقد عرف جانب من الفقه العراقي الإرهاب على أنه(كل فعل أو تهديد أو ترويع يوجه ضد فرد أو مجموعة أفراد أو دولة، أو تخريب للممتلكات العامة أو الخاصة بقصد تحقيق مآرب شخصية غير مشروعة يترتب عليه إثارة الخوف والهلع في نفوس الناس)[2].

كذلك عرفه جانب اخر من الفقه العراقي على انه(ضربات عنف، أعدت بصورة مخططة، ومفزعة، موجهة خفية أو من وراء الستار ضد نظام سياسي ما لنشر الخوف وعدم الاستقرار وكذلك لكسب التأييد والمساندة)[3].

– **التعريف الفقهي الفرنسي:** لقد عرّف الإرهاب جانب من الفقه الفرنسي على أنه(كل عمل من أعمال العنف المسلـــــــح الذي يرتكب لتحقيق أهداف سياسية أو فلسفية أو ايديولوجية أو دينية)[4]، وعرفه جانب اخر من الفقه الفرنسي على انه(الاستعمال العمدي والمنظم لوسائل من طبيعتها اثارة الرعب بقصد تحقيق اهداف معينة)[5].

أما على صعيد الفقه العربي والمقارن منه وجانب من الفقه الدولي فقد وردت عدة تعريفات، ومنها:

---

[1] المادة (4/256) من قانون العقوبات الأمريكي النافذ.

[2] خالد مجيد عبد الحميد، السياسة الجنائية في قانون مكافحة الإرهاب، دراسة مقارنة، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2018، ص50.

[3] محمد عبد المحسن سعدون، مفهوم الإرهاب وتجريمه في التشريعات الوطنية والدولية، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد7، النجف،2009، ص142.

[4]David Eric, Le Terrorism end Droit international، in Reflections sur la definition IA Repression du terrorism " Edition de university de Brucella's , 1974, p125.

[5] جون لتفاسير ، الارهاب الدولي ، وثائق معهد الدراسات العليا ، جنيف ، 1976، ص33.

الإرهاب بأنه(مجموعة من الأفعال تتسم بالعنف تصدر من جماعة غير قانونية ضد الأفراد أو السلطات الدولية لحملهم على سلوك معين أو تغيير الأنظمة الدستورية والقانونية داخل الدولة)[1].

وعرّف الإرهاب على أنه(استخدام طرق عنيفة كوسيلة الهدف منها نشر الرعب للإجبار على اتخاذ موقف معين، أو الامتناع عن موقف معين)[2].

كذلك قد عرّف الإرهاب على أنه(فعل من أفعال القوة والعنف قصد به الإرهاب أو التخويف، أو ممارسة الضغط على السلطة، أو جهة معينة بقصد فرض فكر معين عليها، وأياً كان الهدف الذي تصيبه، مدنياً كان أم عسكرياً وبطريقة عشوائية)[3]، وأن البعض الآخر يرى أن مفهوم الإرهاب ينطوي على طوائف متعددة من الأعمال(أظهرها أخذ الرهائن، و اختطاف الأشخاص بصفة عامة والممثلين الدبلوماسيين بصفة خاصة وقتلهم، ووضع متفجرات أو عبوات ناسفة في أماكن تجمع المدنيين أو وسائل النقل العامة، أو التخريب والتدمير، ونقل مسار الطائرات بالقوة)[4]، ويرى البعض(انه الفعل المثير للذعر والذي ينشأ خطرا عاما يهدد عدد غي محدود من الناس)[5].

أما ما يتعلق بالتعريف القضائي للإرهاب ومن خلال ما أطلعنا عليه من قرارات قضائية فلم نجد تعريفاً للإرهاب فيها سواء كان ذلك في القرارات القضائية للمحاكم العراقية أم في قرارات المحاكم في التشريعات المقارنة موضوع هذه الدراسة، ففي الغالب تأتي هذه القرارات مؤيدة لأحكام القوانين فيها أو مفسرة لها، إذ قضت محكمة النقض المصرية بأن السلوك الإجرامي بمعناه الواسع يتخذ شكل العنف، أما الركن الثاني

---

(1) نور الدين هنداوي ،السياسة الجنائية للمشرع المصري في مواجهة جرائم الإرهاب، دار النهضة العربية، القاهرة،1993،ص9.

(2) أحمد محمد رفعت، الإرهاب الدولي في ضوء أحكام القانون الدولي العام والاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص204.

(3) رجب عبد المنعم متولي، حرب الإرهاب الدولي والشرعية الدولية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص385.

(4) صلاح الدين عامر، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1977، ص486-488.

(5) احمد محمد ابو مصطفى ، مصدر سابق ، ص64.

فهو معنوي يتمثل في القصد الجنائي العام وهو إدراك الجاني لما يفعله، وهو شرط اتجاه إرادته الى استخدام القوة أو العنف أو التهديد[1].

لذا نجد من خلال التعريفات السابقة ان الفقهاء قد عرفوا الارهاب كلا حسب وجهة نظره من خلال الزاوية التي يُنظر منها هذا الموضوع ،فمنهم من يرى ان الارهاب يهدف الى تحقيق اهداف سياسية، ومنهم من يرى انه ينشأ ضد نظام سياسي من اجل كسب التهديد المساندة وجانب اخر يرى انه يقوم على اساس اتخاذ موقف معين، والاخر يسعى الى تغيير الانظمة الدستورية والقانونية داخل الدولة، فقد تباينت الآراء وكلاً تحمل في طياتها القصور ولم نجد تعريفا شاملا جامعاً ومانعاً لتعريف الارهاب متفق عليه من قبل الفقهاء.

المطلب الثاني: صور الارهاب:

إن أهم الصفات المهمة التي تميز الارهاب عن باقي سائر الأعمال الجنائية هي أن المقصود من العنف والرعب في الارهاب هو غالبا تأثيرهما على الاخرين لأغلب الضحايا الفعلية، أن العمل الإجرامي لا يمكن اعتباره ارهاباً الا إذا اجتمعت فيه ثلاثة شروط[2]:

1- ارتكاب بعض الاعمال العنيفة بحيث يؤدي الى القتل أو اضرار بدنية مهمة.

2- وجود قصد معين أو مشروع فردي أو اجتماعي لارتكاب الافعال المذكورة.

3- وجود قصد غايته إيجاد الرعب والخوف لدى شخصيات معينة، جماعات، أشخاص أو بين عامة الناس.

وهذه الشروط لجميع صور الارهاب المذكورة أدناه:

---

[1] الطعن رقم /26806 لسنة 1984 ق في جلسة 1985/1/1.

[2] عبد المجيد مبلغي وآخرون، الإرهاب تعريفه واليات مكافحته ترجمة احمد الموسوي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي الطبعة الأولى، بيروت 2015 ، ص 2.

للإرهاب صور وأشكال متعددة تنقسم حسب المجال والمستوى الذي تم الاعتماد عليه في التحليل والدراسة و نكتفي هنا بتقسيم الارهاب الى[1]:

1- **الارهاب عبر منظمات حكومية:** تعهد بعض الدول مهمة الارهاب لمنظمات ارهابية حكومية غير قوات الجيش أو الأمن فقد ظهر هذا النوع إبان الثورة الفرنسية ثم الثورة البلشفية في روسيا وبعض الدول وقد اعيد تشكيل هذا النوع من المنظمات في العديد من الدول لممارسة الارهاب والتغلغل في صفوف المنظمات العسكرية أو المعارضة أو القيام بعمليات ارهابية.

2- **الارهاب السياحي:** الارهاب السياحي إرهاب حديث حيث تَكَون ليثير الرعب لدى العديد من دول العالم الثالث نظراً لعدم اهتمام هذه الدول بمواطنيها لهذا تعمل الحركات الارهابية على تهديد السياح الأجانب وقتلهم أو اختطافهم لاعتقادهم بأن دولهم ستهتم بهم.

3- **إرهاب الاقليات:** شاع في الوقت الحاضر إرهاب يطلق عليه اسم ارهاب الاقليات حيث تحاول الأقلية أن تقوم بعمليات ارهابية من أجل الحصول على استقلالها او المطالبة بالحكم الذاتي او الحصول على مطاليب خاصة بالأقلية، من ذلك ارهاب الأقلية المسيحية في الشرفة في إندونيسيا والأكراد في تركيا.

4- **الارهاب المحلي:** وهو النشاط الارهابي الذي تقوم به الجماعات الارهابية في ذات الدولة الأهداف محددة في نطاق هذه الدولة لا يتجاوز نشاطها حدود الدولة وليس لها ارتباط خارجي وعلية فأنه يعتمد بالأساس على الجهد المحلي في التنفيذ والاعداد وضحاياه يكونون من نفس الدولة والنتائج تكون داخلها، كما لا يعتمد على التمويل من جهات اجنبية كمنظمة كوكلاس كلان.*

5- **الارهاب الدولي:** تأخذ الجريمة الارهابية صفة الجريمة الدولية إذا كان أحد أطرافهما دولية من خلال اختلاف جنسيات الضحايا عن الفاعلين او الفاعلين فيما بينهم او من خلال مكان تنفيذ الجريمة

[1]علي جاسم محمد التميمي، الارهاب الالكتروني وأثره على المجتمع، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2016،ص477.

الارهابية او التخطيط لها في دولة وتنفيذها في دول اخرى، أو الحصول على تمويل أجنبي او الايواء والتواجد على اراضي اجنبية او الاعتداء على اشخاص محميين من قبل القانون الدولي مثل رؤساء الدول واعضاء الهيئات الدبلوماسية[1].

وتتميز الجرائم الارهابية الدولية بأنها تمس بالمصالح والقيم الدولية فمن اثارها انها تحدث الفزع والرعب العالمي حيث تتكون الجرائم الارهابية الدولية في هذه الحالة من ثلاثة اركان، الركن المادي والركن المعنوي والركن الدولي انطلاقا من كون ارتكاب جريمة دولية يستحق اقتصاصا عالمياً او حقاً عالمياً بالعقاب ضمن حق اي دولة تضع يدها على مرتكب هذه الجرائم و تقديمه لقضائها بغض النظر عن مكان ارتكابها وجنسية مرتكبيها.

لذا فأن للإرهاب جانبين جانب مادي وجانب معنوي فضلاً عن الشرط المفترض في الارهاب ويتمثل في أن يكون العمل الإرهابي على صلة ما بمشروع فردي او جماعي بحيث يكون تنفيذا له او فقط على علاقة به اياً كانت هذه العلاقة وبالطبع المشروع هو الجهود المنظمة المستهدفة غرض ما[2].

اما صور السلوك الإنساني في جرائم الإرهاب التي وردت في قانون مكافحة الإرهاب رقم(31) لسنة (2005) هي ثمان صور وفيما يلي عرض لها:

1- العنف أو التهديد الذي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو تعريض حياتهم وحرياتهم وأمنهم للخطر وتعريض أموالهم وممتلكاتهم للتلف أيا كانت بواعثه و أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إرهابي منظم فردي أو جماعي.

---

* كوكلس كلان : منظمة عنصرية ظهرت في امريكا عام 1865 كانت تدعو للعنصرية وتعتقد أن الجنس الابيض هو الافضل اعضاءها من اصحاب البشرة البيضاء حصرا من المسحيين البروتستانت نفذت هذه المنظمة هجمات دامية ضد السود وعلى مدى 151 عاما .

[1] علي جاسم محمد التميمي: مصدر سابق ،ص478

[2] علي جاسم محمد التميمي: مصدر سابق ، ص500.

2- العمل بالعنف والتهديد على تخريب أو هدم أو أضرار عن عمد للبنايات أو الأملاك عامة أو مصالح حكومية أو مؤسسات أو هيئات حكومية والقطاع الخاص أو المرافق العامة والأماكن المعدة للاستخدام العام أو الاجتماعات العامة لارتياد الجمهور أو مال عام ومحاولة احتلال أو الاستيلاء عليه أو تعريضه للخطر أو الحيلولة دون استعماله للغرض المعد له بباعث زعزعة الأمن والاستقرار.

3- من نظم أو ترأس أو تولى قيادة عصابة مسلحة إرهابية تمارس الإرهاب وتخطط له وكذلك الإسهام والاشتراك في هذا العمل.

4- العمل بالعنف والتهديد على إثارة فتنة طائفية أو حرب أهلية أو اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين أو حملهم على تسلح بعضهم بعضا وبالتحريض أو التمويل.

5- الاعتداء بالأسلحة النارية على دوائر الجيش أو الشرطة أو مراكز التطوع أو الدوائر الأمنية أو الاعتداء على القطاعات العسكرية الوطنية أو إمداداتها أو خطوط اتصالاتها أو معسكراتها أو قواعدها بدافع إرهابي.

6- الاعتداء بالأسلحة النارية وبدافع إرهابي على السفارات والهيئات الدبلوماسية في العراق كافة وكذلك المؤسسات العراقية كافة والمؤسسات والشركات العربية والأجنبية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية العاملة في العراق وفق اتفاق نافذ.[1]

7- استخدام بدوافع إرهابية أجهزة متفجرة أو حارقة مصممة لإزهاق الأرواح وتملك القدرة على ذلك أو بث الرعب بين الناس أو عن طريق التفجير أو إطلاقه أو نشر أو زرع أو تفخيخ آليات أو أجسام أيا كان شكلها أو بتأثير المواد الكيماوية السامة أو العوامل البيولوجية أو المواد المماثلة أو المواد المشعة.

[1] خالد محمد محمد الحمادي، الارهاب الالكتروني دراسية في التوزيع الاتحادي لدولة الامارات العربية المتحدة ، دراسة مقدمة إلى أكاديمية الاتصالات والادارة العامة لشرطة الشارقة، جريدة الاتحاد في 23 يونيو 2019،ص22-28.

8- خطف أو تقييد حريات الأفراد أو احتجازهم للابتزاز المالي لأغراض ذات طابع سياسي أو طائفي أو قومي أو ديني أو عنصر نفعي من شأنه تهديد الأمن والوحدة الوطنية والتشجيع على الإرهاب[1].

ويتضح لنا من خلال الصور التي أوردها المشرع انه قد عد الأفعال وجعلها على سبيل الحصر، وان كان قد احتوى جملة من الأفعال التي حصلت في الماضي ومن الممكن أن تكون في الوقت الراهن، لكنه لا يستطيع أن يصف أفعال أو يحصرها قد تحدث مستقبلاً وسيبقى الحال في التأرجح لعدم التمكن من تحديد مفهوم الإرهاب بشكل واضح وصريح، لذا نرى أن نتعامل مع الأفعال حتى وان أطلقنا عليها عبارات تختلف من حيث الشكل مع مفردة الإرهاب من اجل أن نقف تجاه الحالة وقفة تعالج الأوضاع.

المطلب الثالث: اسباب ظاهرة الارهاب:

إن ظاهرة الإرهاب ليست نتيجة لعامل واحد بل هي محصلة لعدة عوامل منها، داخلية وخارجية وبيئية، وظروف الزمان والمكان، ترى النظريات النفسية أن للأمراض النفسية أو العقلية دوراً في دفع بعض الأشخاص إلى هذا السلوك الإرهابي، أما النظريات الاجتماعية التي تفسر السلوك الإرهابي في نطاق العوامل الاجتماعية فترى أن الأوضاع السياسية والاقتصادية في العالم، والبطالة والتناقض المعرفي، والإثارة الإعلامية والتطورات الرهيبة في الاتصالات والنظرة الغربية الخاطئة للعالم الإسلامي[2].

من جملة أسباب الإرهاب والعنف على الإجمال الدوافع الاقتصادية والسياسية والدينية والاجتماعية والإعلامية والنفسية...الخ، إلا أن بعض ابرز الأسباب التي يتعين دراستها للوقوف على تشخيص واقعي ومتكامل لأسباب ظاهرة الإرهاب هي:

---

[1] محمد عبد المحسن سعدون، مصدر سابق، ص145.

[2] عبدالرحمن عبدالله احمد، الازمات العالمية، دار الكاتب العربي، بيروت، 2001، ص (184-186).

1- أسباب تربوية و ثقافية: التي ينطلق منها انحراف المسار عند الإنسان، ويجعل الفرد عرضة للانحراف الفكري ومناخًا ملائمًا لبث السموم الفكرية لتحقيق أهداف إرهابية[1].

2- أسباب اجتماعية: فانتشار المشكلات الاجتماعية والتفكك الأسري يدفع الفرد إلى الانحراف في السلوك، والتطرف في الآراء، والغلو في الأفكار، بل ويجعل المجتمع أرضًا خصبة لنمو الظواهر الخارجة عن الطبيعة البشرية وايضا دور وسائل الإعلام، أجواء الحريات والإهانة، والسخرية وإذلال الإنسان، والتربية غير الواقعية[2].

3- اسباب اقتصادية: فكلما كان دخل الفرد يفي بمتطلباته ومتطلبات أسرته كان من رضاه واستقراره الاجتماعي ثابتًا، وعلى العكس إذا كان دخله قليلاً كان مضطربًا وغير راضٍ عن مجتمعه، هذه الحالة من الشعور يولد عند الإنسان حالة من التخلي عن المسؤولية الوطنية، العجز في بعض البلدان عن تلبية احتياجات الإنسان الأساسية، وتفكك المجتمعات[3].

4- أسباب نفسية: فهناك دوافع تدميرية نفسية متأصلة في الفرد، وتضخم الأنا العليا بسبب الشعور المتواصل بوخز الضمير، أو الإحباط في تحقيق بعض الأهداف أو الرغبات، أو الوصول إلى المكانة المنشودة.

5- أسباب سياسية: فوضوح المنهج السياسي واستقراره، والعمل وفق معايير وأطر محددة، يخلق الثقة والقناعة، ويبني قواعد الاستقرار الحسي والمعنوي لدى الفرد، كما أن الغموض في المنهج والتخطيط في العمل يزعزع الثقة، ويخلق حالة من الصدام بين المواطنين والقيادة السياسية، فتقوم جماعات وأحزاب، وهذا وجه من وجوه انتشار الإرهاب.

---

(1) عبد العزيز احمد الدسوقي، اثر الارهاب المدمر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999،ص(51-53).
(2) محمد صابر زاهد، ويلات العنف، دار المجتمع، بيروت، ص43.
(3) محمد فريد غلاب، ظاهرة الارهاب، دار الحكم، بيروت، 1998،ص83.

6- آثار الاستعمار و التبعية، والوعود غير الواقعية للشعوب، والاعتداء على الملكية الخاصة ومصادرتها، والاستبداد، والنعرات التاريخية، والصراع الدولي على مناطق النفوذ، والحروب الأهلية بغرض استنزاف الموارد المادية والبشرية.

7 . التمييز العنصري، والانقلابات، والثورات والتطرف: تؤدي إلى ارتكاب الأعمال الإرهابية، نتيجة الخلل في التكوين النفسي أو العقلي أو الوجداني.

المطلب الرابع: مصادر تمويل الارهاب:

تتباين أساليب التمويل وفقاً لنوع الإرهاب، إلا أن هناك نوعين أساسيين يتبعهما ممولو الإرهاب في إمداد الجماعات الإرهابية بالأموال، والأدوات اللازمة للقيام بعملياتهم الإجرامية، هما التمويل المباشر بالأموال النقدية والعينية التي تقدمها بعض الدول الكبرى، والنوع الثاني هو التمويل المباشر بالأموال النقدية والعينية التي يقدمها بعض الأفراد والجماعات والمؤسسات، كما أن هناك التمويل الذي يتخذ صورة تدريب للجماعات الإرهابية على القيام بأعمالها التخريبية، والتمويل من الفدية، والتمويل من السطو المسلح على خزائن الشركات الكبرى والبنوك التجارية، والتمويل من الهبات، والتبرعات، والتمويل من التهديد والابتزاز لبعض الدول لإجبارها على اتخاذ موقف معين أو التصرف بطريقة معينة[1].

1- التمويل المباشر بالأموال النقدية والعينية عن طريق بعض الدول الكبرى:

لا شك أن هناك جماعات إرهابية تتلقى دعماً مالياً من أجهزة وحكومات أجنبية، إذ تتمكن بواسطة هذا الدعم من الاستمرار في نشاطها والمحافظة على بقائها والحصول على الأسلحة اللازمة للقيام بعملياتها وتوفير التدريب الملائم والمستمر لأعضائها وتجنيد بعض العناصر للاستعانة بهم في تنفيذ المشروع

[1] طه عثمان ابو بكر المغربي : مكافحة مصادر تمويل الإرهاب بحث منشور بمؤتمر دور القانون والشريعة والإعلام في مكافحة الإرهاب المنعقد بجامعة الزرقاء - المملكة الأردنية الهاشمية في المدة من 30 مارس إلي 31 مارس 2013م،ص12-15.

الإجرامي لها. وأدركت الجماعة الدولية أثر الإرهاب على العلاقات الدولية، فاعتبرت سلوك الدولة المساندة للإرهاب جريمة دولية ضد السلم والأمن الدوليين[1].

ومن الجدير بالذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أن أقرت اتفاقية إبادة الجنس البشري بالإجماع عام(1948م)، كلفت لجنة القانون الدولي مقررها(سبيرو بولس) بإعداد مشروع تقنين للجرائم ضد السلم والأمن الدوليين، وقد أشار في مشروعه سنة(1954م) إلى عدد من الأفعال الإجرامية، منها مباشرة سلطات الدولة أنواعا من النشاط الإرهابي في دولة أخرى، أو تشجيعها إياها، أو سماح سلطات الدولة بنشاط منظم الغرض منه تنفيذ أفعال إرهابية في دولة أخرى)، كما كلفت الأمانة العامة للأمم المتحدة الأستاذ(فسياسيان بلا) سنة (1950) بعمل مذكرة عن إعداد تقنين للجرائم ضد سلام وأمن الإنسانية لتكون أساساً لأعمال لجنة القانون الدولي، وقد ذكر في مذكرته عددا من الأفعال اعتبرها جرائم دولية. منها أعمال الإرهاب التي تمس العلاقات الدولية المسموح بها أو التي تؤيدها سلطات الدولة[2].

كما وقعت الدول على عدد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب التي تجرم أفعال إحدى الدول بتمويل الجماعات الإرهابية، فقد نصت المادة الثالثة من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة(1998) على أن" تتعهد الدول المتعاقدة بعدم تنظيم أو تمويل أو ارتكاب الأعمال الإرهابية أو الاشتراك فيها بأي صورة من الصور، والتزاماً منها بمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية طبقا للقوانين والإجراءات الداخلية لكل منها فإنها تعمل على اتخاذ نوعين من التدابير هما: تدابير المنع، وتدابير المكافحة. كما قررت اتفاقية جنيف لمنع ومعاقبة الإرهاب لسنة(1937) التزاما على عاتق الدول الأطراف فيها مفاده، تعهدها بعدم تشجيع أنواع النشاط الإرهابي الموجه ضد دولة أخرى[3].

---

(1) محمد السيد عرفة: مصدر سابق، ص 29.

(2) حسين شريف: الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرناء مرجع سابق، ص20.

(3) محمد محي الدين عوض: دراسات في القانون الدولي الجنائي، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، سنة 964 ام، ص 190.

2- التمويل المباشر بالأموال النقدية والعينية من قبل بعض الأفراد والجماعات والمؤسسات:

لقد نَصت المادة(86 مكرراً) في الفقرة الأولى من قانون العقوبات المصري على أن" تكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة، إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الأغراض التي تدعو إليها الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصابة المذكورة في هذه الفقرة، ويعاقب بذات العقوبة كل من أمدها بأسلحة أو ذخائر أو مفرقعات أو مهمات أو آلات أو أموال أو معلومات مع علمه بما تدعو إليه وبوسائلها في تحقيق أو تنفيذ ذلك[1].

3- التمويل من السطو المسلح على خزائن الشركات الكبرى والبنوك التجارية:

لا شك أن السطو المسلح على البنوك والشركات الكبرى يعتبر أحد أنواع الأنشطة الإجرامية الحديثة التي تلجأ إليه المنظمات الإجرامية في الوقت الحاضر من أجل الحصول على الأموال الضخمة حتى تتمكن من تدريب أعضائها وتمويل أنشطتها الإجرامية[2].

وفي ضوء ما سبق، قد أشارت بعض الدراسات إلى دور المخابرات الغربية في دعم الجماعات والمنظمات الإرهابية في مختلف دول العالم، ومن هذه الأمثلة أنشأت المخابرات الأمريكية منظمات إرهابية جديدة لخدمة مصالحها، كما استعانت بالجماعات المناوئة لبعض النظم، ومنها ضرب الاتحاد السوفيتي والقضاء عليه عن طريق منظمة(الأفغان العرب)، والذين اختارتهم من الدول العربية مثل الإخوان المسلمين والجهاد الإسلامي وغيرها وشحنتهم إلى أفغانستان بعد أن تم تدريبهم على فنون القتال تحت شعار" حرب جهد إسلامية ضد الكفر، والإلحاد". كما قامت المخابرات الأمريكية بدعم إمبراطور الحبشة في مواجهة المنظمات اليسارية والماركسية في اثيوبيا بالتعاون مع إسرائيل وبريطانيا، كما قدمت الى CIA الأموال

---

[1] شريف عقلم: تطبيق القانون الدولي الإنساني على الأصعدة الوطنية، في القانون الدولي الإنساني، دار المستقبل العربي، القاهرة، طبعة 2003م، ص 17.

[2] عبد الحسين شعبان: المحكمة الجنائية الدولية قراءة حقوقية عربية لإشكالات منهجية و عملية، مقال منشور بدورية المستقبل العربي، جامعة الكويت، العندان 281 - 282، يوليو - اغسطس، 2002م،ص77-87.

والتدريب والسلاح لكل المنظمات الإرهابية المناوئة للنظم اليسارية في أمريكا اللاتينية، خاصة في كوبا ونيكاراجوا وشيلي، وتمكنت من إسقاط الرئيس الشرعي المنتخب ووضع مكانه نظاما ائتلافيا غير ديمقراطي.

ومن الأمثلة الدالة على الدعم الحكومي للإرهاب الذي تمارسه الدولة، فيوجد بالولايات المتحدة الأمريكية(66) منظمة إرهابية منها(15) حكومية، يوجد في إسرائيل(23) منظمة إرهابية منها(12) تديرها الحكومة الإسرائيلية، يوجد بفرنسا(140) منظمة إرهابية منها تسع منظمات حكومية، ويوجد بإثيوبيا(36) منظمة إرهابية منها(6) منظمات حكومية، ويوجد بجنوب إفريقيا(36) منظمة إرهابية منها(3) منظمات حكومية[1].

المطلب الخامس: الاثار الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب:

اولا: الاثار الاقتصادية للإرهاب :

يتسبب الإرهاب خسائر بشرية ومادية تؤثر سلباً على فرص التنمية، عبر ما خلّفه من خسائر في الأرواح البشرية وتدمير الهياكل الأساسية، وخروج رؤوس الأموال، وخلقه لحالات من عدم اليقين والتشويه في الإمكانيات الاقتصادية، فضلا عن التكاليف المباشرة عبر مختلف الاستثمارات في مجالات الأمن من وسائل مادية وبشرية، وكذا نفقات ترميم وإصلاح ما تم تدميره، وغير المباشرة من خلال نفقات الدولة على الضحايا وعائلاتهم، و كذلك مختلف المصابين من جراء الأزمة سواء كانت إصابات جسدية مادية أو أمراض مزمنة أو عقلية، مما تثقل كاهل الخزينة العمومية للدول.

ويمكن تحديد اهم الآثار الاقتصادية للإرهاب على النحو التالي:

[1] محمد محي الدين عوض: دراسات في القانون الدولي الجنائي، مرجع سابق، ص 191.

1_ الإرهاب يؤدي إلى خفض معدلات النمو الاقتصادي من خلال تأثيره في حجم الاستثمارات وتدني مستويات المعيشة نتيجة لإغلاق المؤسسات والشركات وهروب رؤوس الاموال الأجنبية وتسريح العمال وما يترتب عليه من صعوبات اقتصاديه فضلاً عن انخفاض معدلات الناتج المحلي والعجز في الناتج العام والتضخم في الميزانية العامة للدولة.

2_ يبرز أثر الإرهاب على الاقتصاد والتنمية بشكل واضح في العديد من مجالات التنمية اهمها ضياع الأموال والجهود التي خصصت لمكافحه الإرهاب، إذ إن قضايا تمويل الإرهاب ومصادره المالية فيها الكثير من الغموض بسبب ارتباط الإرهاب الدولي والفساد المالي المتمثل بعقد صفقات التسليح وقضايا غسيل الأموال، وان البلدان المستهدفة تخشى أن يتوسع الإرهاب على أراضيها وبالتالي فإنها تخصص مبالغ مالية طائلة من ميزانيتها على الأمن والدفاع والمؤسسات التي تعنى بمكافحة الإرهاب مما يرهقها ماليا على حساب مشاريع التنمية الاقتصادية.

3- انخفاض نسبة التراكم الرأسمالي الذي يسبب هبوط في مستوى الدخل وزيادة مستوى الاستهلاك فيكون من الصعب تكوين تراكم رأس المال الضروري نتيجة لذلك يصعب تجديد الطاقات الانتاجية ودخول الاسواق الاقتصادية، فالإرهاب يؤثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي من خلال انخفاض معدلات الاستثمار الاجنبي والمحلي على حدٍ سواء إذ إن المستثمر الاجنبي يتجنب البيئة الاستثمارية التي يسودها انعدام الامن والاستقرار.

4- تراجع مستوى التنمية السياحية تتأثر السياحة بأشكالها المتعددة، إذ يُعد الارهاب مدمر للصناعة السياحية من حيث اضراره بالبنية التحتية للسياحة مما يؤدي الى انخفاض الايرادات والمبالغ المخصصة من ميزانية الدولة من اجل التنمية السياحية، وتقليل فاعلية السياحة في توفير فرص العمل ومعالجة البطالة التي تعتبر من أعظم المخاطر التي تواجهها البلدان السياحية.

5- لجوء العديد من المنظمات الارهابية إلى ممارسة أنواع مختلفة من الجرائم الاقتصادية كتزوير العملة الصعبة لغرض تمويل النشاط الارهابي واستغلال التطور العلمي في وسائل الائتمان مما يسهل اعمالهم غير المشروعة.

6- عجز الموازنة العامة للدولة نتيجة لارتفاع تكاليف مكافحة العمليات الارهابية المتمثلة باستخدام الآليات والعربات المصفحة مما يتسبب في هدر الاموال في صفقات التسليح وعقود المدربين وآثاره تنعكس على عجلة التنمية إذ يمكن استثمار هذه الاموال في مجالات التعليم والصحة[1].

7- ازدياد تكلفة علاج المصابين نتيجة العمليات الارهابية في المراكز الطبية المتخصصة والمستشفيات ونقل الجرحى للعلاج خارج البلد الى الدول المتقدمة طبياً مما يرهق ميزانية الدولة.

8- الهجرة الجماعية لسكان المناطق الريفية بحثا عن المناطق الآمنة بالمدن الكبرى، مما أدى إلى تراجع المنتوج الزراعي بصفة عامة والمنتوجات التقليدية[2].

ثانيا: الاثار الاجتماعية للإرهاب

الإرهاب أثر بشكل مباشر على الحقوق الاجتماعية، من خلال الاعتداءات على المنشآت الصناعية والتجارية مما يؤدي إلى نقص الحركة الاقتصادية من جراء عزلة السكان ونقص فرص توظيفهم ومنها انخفاض القدرة الشرائية وانتشار البطالة، كما له الاثر السلبي البالغ في مجال التربية، والتعليم العالي من خلال استفحال ظاهرة التسرب المدرسي، فضلا عن نشر أفكار متطرفة ضد المرأة، مما يؤدي إلى ظهور ممارسات العنف ضد المرأة والتمييز في حقوقها الاجتماعية خصوصا في الوسط الريفي[3]. كما يستهدف التطرف العنيف ودعاته أيضا طبقات المجتمع التي أنهكتها الأمية وهمشتها واستغلال قلة علمهم لتغليطهم

---

[1] عبد الله بن سعود السراني ، أثر الاعمال الارهابية على الامن الوطني ، مركز الدراسات و البحوث ـ دمشق ، 2010 ، ص 18 .

[2] https://www.theguardian.com/global-development/2016/jun/08/conflict-and-terrorism-cost-the-world-trillions-says-globalpeace-index

[3] ألكسندر لاكروا، ، الوجه الجديد للإرهاب، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، 2017، http://www.mominoun.com/

بالمفاهيم الدينية المتطرفة لا سيما مفهوم الجهاد بوسائل دعائية تجعلهم يشعرون بان تجاهل الجهاد أو التقاعس فيه ذنبا عظيما، فيما قد تؤجج هذه الدعاية لدى بعض الأشخاص شعورا بالذنب للإلتحاق بأفكار الأصوليين، فضلاً عن ذلك، القيود التي يفرضها التطرف على مجال الحريات الدينية من خلال سياسة التكفير المنتهجة من طرف الجماعات الإرهابية، مما يؤدي إلى خلق تشنج العلاقات تؤدي في بعض الأحيان للكراهية والعدوان ما بين فئات المجتمع المعتنقة لديانات أخرى وحتى تلك الملحدة، مما يقود لعزلة المجتمع الصادرة منه اشكال هذا التطرف عن المجتمعات الأخرى، بشكل تصبح فيه فرص السفر والتنقل نحو البلدان الأخرى من المسائل العويصة وأحيانا مستحيلة لصعوبة نيل التأشيرات المناسبة مما لا يمكن البعض من زيارة اهاليهم في الخارج و ربما فرص العلاج أو الدراسة بها[1].

[1]Raphael Perl, Terrorism and National Security: Issue and Trends, Cors Issue Brief for Congress. Updated March 9, 2006: https://fas.org/sgp/crs/terror/IB10119.pdf, p.1.

المبحث الثاني

التنمية الاقتصادية – الاطار النظري والمفاهيمي

استولى موضوع التنمية الاقتصادية انطلاقاً من المدة التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر، مكاناً بارزاً بين الدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ذلك لأن اعداد سكان الدول النامية اصبحت تشكل نسبة عالية و كبيرة من سكان العالم، فصلا عن اغلب الدول النامية حصلت على استقلالها في النصف الثاني من القرن العشرين وأصبحت تسعى للتخلص من تبعيتها للدول المتقدمة.

تنافس الاقتصاديون في كل من الدول المتقدمة والدول النامية والدول الرأسمالية والاشتراكية والمنظمات الدولية والاقليمية، في دراسة وتحليل أوضاع التخلف والتنمية من جميع الجوانب اسبابها، وابعادها، ومشاكلها وعرضوا تجارب العديد من الدول وتقيم هذه التجارب بهدف البحث عن الأساليب والوسائل التي ينبغي على الدول النامية اتباعها لتحسين أوضاع سكانها. إن التنمية الاقتصادية عملية ليست سهلة، بل عملية شاقة تحتاج جهداً كبيراً ونفقات أكبر ووقت أطول واستراتيجيات متنوعة كما هو الحال بالنسبة للقطاع السياحي الذي يُعد من أبرز مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، ولن يتحقق التقدم إلا بأتباع السياسات والاستراتيجيات الملائمة ووضع الخطط المناسبة فضلا عن اصرار وعزيمة شعوب الدول النامية، كما ينبغي على الدول المتقدمة ان تدعم الدول النامية وتتيح سياسات مؤازرة لها، كما يتعين على المنظمات الدولية والاقليمية أن تقدم المساعدات الحقيقية لتلك الدول. ففي هذا المبحث نتناول الموضوعات التالية:

مفهوم التنمية الاقتصادية وصورها ومصادر وتمويلها وابعادها فضلا عن مفهوم السياحة وعناصرها وانواعها.

المطلب الاول: التنمية الاقتصادية الاطار المفاهيمي :

اولا: مفهوم التنمية الاقتصادية The Concept of Economic Development

وتعرف التنمية (Development) بأنها مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع، تحدث نتيجة التدخل الارادي المقصود لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو[1].

ويقصد بها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الامكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول الى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية ولذا تغدو التنمية ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب التقنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية بحيث تشمل جميع مظاهر الحياة في المجتمع[2].

اتخذ مفهوم التنمية الاقتصادية في مقررات علم لاقتصاد للتدليل على عملية احداث تغيرات جذرية لمجتمع معين، بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطوير الذاتي وبمعدلات تضمن التحسن المتزايد في حياة افراده والعمل على زيادة قدرة المجتمع للاستجابة للمتطلبات والحاجات والاساسية لأعضائه بالصورة التي تكفل ارتفاع درجات اشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع ذلك الاستغلال.

تنوعت مفاهيم التنمية الاقتصادية فيعرفها البعض بانها" العملية التي تستخدمها الدول غير مكتملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية لتحقيق بمقتضاها زيادة في دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة

([1]) سعد طه علام ، التنمية والدولة ـ دار طيبة ـ القاهرة ، ط 2 ، 2004 ، ص 176-177 .

([2]) صبري فارس الهيني، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع ـ الاردن، ط 1، 2007، ص 12.

متوسط نصيب الفرد ". ويرى ميشيل تودارو بأنها قدرة الاقتصاد القومي على توليد زيادة سنوية في الناتج القومي الاجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح بين 5%، 7% او اكثر من ذلك [1].

ويرى فرانسوا بيرو (F.perroux)، في تعريف التنمية الاقتصادية: هي التنسيق بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان، تجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقة مستمرة ورائعة، ومهما كان النظام الاقتصادي المطبق، فأن النمو بعد النسخ الضروري للتنمية– المتصل او الدائم والحقيقي، يواجه العديد من التحديات الفكرية والاجتماعية للسكان.

ويعرف فؤاد موسى التنمية الاقتصادية بأنها: عملية بالغة الدقة، وتتمثل في النهاية، الارتقاء المنظم بإنتاجية العمل من خلال تغيرات هيكلية تتناول ظروف الانتاج الاجتماعي، واحلال تكنيك ارقى، واستخدام وسائل إنتاج احداث وأكثر كفاية، مع اشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية [2]. وهنالك من يرى بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم وهذا الانتقال يقتضي احداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي[3].

بينما يرى رمزي ابراهيم سلامة ان التنمية الاقتصادية هي "عملية متعددة الابعاد، تتضمن اجراء تغيرات جذرية في للهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والتنظيم السياسية والادارية، جنباً الى جنب، مع زيادة معدلات النمو الاقتصادية، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني واستئصال جذور الفقر، طلق في مجتمع "[4].

وبذلك توصف التنمية الاقتصادية بأنها تحقيق التطوير الشامل والمتكامل للمجتمع، بهدف الوصول الى الرفاهية بكفاء وفاعلية. فتكون بذلك تحقيق مطلبين هامين هما:

([1]) ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة: محمود حسن حسني ـ محمود حامد ، دار المريخ للنشر، الرياض ـ المملكة العربية السعودية ، 2006، ص 50.

([2]) فؤاد مرسي ، التخلف و التنمية ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1995 ،ص 36 .

([3]) محمد عبد العزيز عجمية- ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية- دراسات نظرية تطبيقية الاسكندرية ، 2000، ص80 .

([4]) رمزي ابراهيم سلامة ، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة و النشر ـ الاسكندرية، 1991، ص 108 .

1. تطوير المجتمعات باتجاه تحقيق الكفاءة، والفاعلية في اداء مختلف اشكالها في ادارة حياتها.

2. تحقيق التناسق والتكامل في العمليات التطويرية باتجاه تحقيق النمو المتوازن في مختلف القطاعات.[1]

وتعرف الجمعية العامة للأمم المتحدة للتنمية بأنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والافراد جميعهم على مشاركتهم النشطة والحرة والهامة في التنمية في التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها[2]. فالتنمية بطبيعتها عملية شاملة بشكل النمو الاقتصادي محورها الفقري تتجمع في بناء ديناميكي حضاري محددة المعالم والقيم[3].

إن التنمية تعتبر عملية تحويل الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تساعد على خفض نسبة الفقر وارتفاع المستوى المعيشي والارتقاء بمعدلات الاستثمار وإعطاء الافراد مزيد من الفرص لممارسة نشاطهم.

ثانيا: صور التنمية الاقتصادية

من خلال التعرف على مفهوم التنمية نجد ان التنمية الاقتصادية هي العملية التي تتحول فيها الاقتصاديات الناشئة الى اقتصاديات متقدمة اي العملية التي تصبح فيها البلدان ذات مستويات المعيشية المتدنية ذات مستويات معيشية متطورة واكثر تقدماً بعبارة اخرى تتحسن بفضل التنمية الاقتصادية مستوى الصحة العامة ويتوفر الامن والاستقرار السياسي وتطوير الصناعة والبنى التحتية، وعليه تأخذ صور التنمية الاقتصادية عدة انواع منها ما يلي:

([1]) علي حاتم القريشي ن اقتصاديات التنمية ، حوض الفرات ـ النجف الاشرف ، ط1 ، 2017 ، ص 49 .

([2]) عبد الرزاق مقري ، مشكلات التنمية والبيئة و العلاقات الدولية ، دار الحلزونية للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2008 ، ص 147 - 148 .

([3]) محمد صفوت قابل ، نظريات سياسات التنمية الاقتصادية ، دار الوفاء للطباعة و النشر ، 2008 ، ص 65 .

1- التنمية الصناعية: ويقصد بها الخطط والجهود التي تبذلها الدولة بهدف إحداث تغيرات ايجابية في قطاع الصناعية، وذلك عن طريق الاستغلال الامثل للمواد المتاحة سواء كانت طبيعية او بشرية او تكنولوجية[1].

2- التنمية الصحية: تعني تنمية المستشفيات والمراكز الصحية والبرامج العلاجية فضلاً عن الاهتمام بالوعي الصحي لدى الموطنين سواء كانت هذه التنمية بإقامة ندوات توعوية او انشاء مراكز صحية جديدة او غيرها من الطرق التي ترفع مستوى التنمية الصحية لدى الموطنين[2].

3- تنمية التعليم: يقصد بتنمية التعليم هو تنمية المعاهد والانظمة التي تدعم تطوير المعرفة والارتقاء بمستوى التعليم من خلال اقامة معاهد مختلفة لتطوير سبل التعليم وتدريب الكوادر العلمية في هذا المجال[3].

4- تنمية الامن والسلامة: تعرف على انها كل انواع التنمية التي تجعل الموطنين يدركون بانهم يعيشون في أمان سواء اكان ذلك عن طريق مكافحة الجرائم وتطوير سبلها وتنمية وتكوير امن المعلومات او غيرها من السبل التي تضمن الامن والسلامة للموطنين.

5- التنمية السياحية: يمكن تعريف التنمية السياحية بأنها الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها وهذا يتطلب تدخل التخطيط السياحي باعتباره الاسلوب العلمي الذي يستهدف تحقيق اكبر معدل من النمو السياحي باقل تكلفة ممكنة وفي اقرب وقت مستطاع[4].

ان التنمية السياحية تعتبر احدث ما ظهر من انواع التنمية وهي بدورها متداخلة في كل عناصر التنمية المختلفة، وقضية التنمية السياحية لدى العديد من الدول في العالم من القضايا المعاصرة لمساهمتها

([1]) هوشيار معروف ، التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث، 2003 ، ص 23 .

([2]) جفال عبد الحميد، التنمية الصحية وعلاقتها بالتنمية البشرية، دار الايام للنشر والتوزيع، 2016 ، ص 17 .

([3]) ابراهيم عصمت مطاوع، التنمية البشرية بالتعليم والتعلم، دار الفكر العربي للنشر ـ القاهرة ، 2002 ، ص 57 .

([4]) فؤاد غضبان، الجغرافيا السياحية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ـ الاردن ، 2014، ص 137 .

في وزيادة الدخل الفردي الحقيقي وبالتالي فهي احد المواد الرئيسية للدخل القومي لذا نجد ان التنمية السياحية اهم وسائل التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما تحققه من تحسين لوضع ميزان المدفوعات وايجاد فرص عمل جديدة.

6- **التنمية المالية:** يقصد بعدها تنمية المؤسسات والموارد المالية والعمل على تطويرها بالمستوى الذي يحقق الاستقرار لتلك المؤسسات وتلعب التنمية المالية دوراً هاماً وحيوياً في عملية التنمية الاقتصادية حيث تسهم في تنمية العادات الادخارية وتشجيع تأسيس الشركات المساهمة والتي تنسجم مع طبيعة العادات الادخارية في المجتمع فضلا عن دورها في تحويل خطط التنمية ومساهمتها في توجيه المواد المالية نحو انجاز مشروعات التنمية الاقتصادية[1].

7- **تنمية البنى التحتية:** تعرف بأنها تنمية الخدمات الاساسية التي تؤثر على اقتصاديات الدول مثل تنمية البنية التحتية لمصادر الوقود وتنمية النية التحتية للاتصالات والشبكة الكهرباء والنقل وانشاء وسائل اكثر راحة واقل تكلفة على المواطنين.

8- **تنمية حقوق الانسان:** وتعني العمل على تنمية المبادئ التي تحمي حقوق الانسان وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تطبيق القوانين والانظمة التي تخدم حقوق المواطنين دون المساس بحريتهم فضلا عن حماية حقوق الطفل وتنميتها[2].

9- **التنمية البشرية:** تعرف بأنها عملية زيادة الخيارات المتوفرة للأفراد والتي تشمل ثلاثة خيارات رئيسية هي توفير حياة صحية بعيدة عن الامراض، زيادة انتشار المعرفة وتوفير الموارد التي تسهم في وصول الافراد الى مستوى حياتي لائق[3].

---

[1] انتوني روبنز، المال اتقان اللعبة، مكتبة جرير، ص 31.

[2] فاروق عبد الحميد الكوي، التنمية الانسانية منهج التكامل بين التنمية الاقتصادية وحقوق الانسان، ج2، دار الكفاح للنشر والتوزيع، 2011، ص43.

[3] تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، 2016، ص 2.

10- التنمية المستدامة: تركز التنمية المستدامة على الموائمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية بحيث تعيش الاجيال الحالية دون الحاق الضرر بالأجيال المستقبلية[1].

ثالثا: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

ان العملية الاقتصادية التي تجابه غالبية الدول النامية هي مشكلة انخفاض حجم الاستثمارات لها، لذلك فان عملة تحقيق التنمية في تلك الدول تتوقف على مقدرتها في ارتفاع معدلات الاستثمار بالمستوى الملائم لمعدل نمو السكان فيها، وهنا تظهر مشكلة خفض معدلات الادخار لهذه الدول كعقبة اساسية امام زيادة معدلات الاستثمار الأمر الذي يدعوها للاعتماد على الدول المتقدمة للحصول على القروض اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

إن التنمية الاقتصادية تتطلب عمل كافة الوسائل على تكوين رؤوس الاموال المطلوبة لعمليات النمو الاقتصادي، في الدول النامية يكون متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي منخفضا، وبالتالي فان القدرة على الادخار الاختياري ضعيفة، وهي خير طريقة للبحث عن وسائل الادخار الاجباري والاستعانة بالمدخرات الاجنبية في صورة معونات وقروض واستثمارات خارجية.[2]

ان تمويل التنمية الاقتصادية لا يمكن ان يأتي سوى من مصدرين:

1- مصادر التمويل الداخلي :

يمكن تمويل التنمية الاقتصادية داخليا بواسطة طريقتين:

1-1 التمويل عن طريق الفائض الاقتصادي: يمكن التميز بين نوعين من الفائض هما

([1]) عبد اللطيف مصطفى ـ عبد الرحمن سانية ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسن العصرية ـ بيروت ، ط1 ن 2014 ، ص 19 .
([2]) محمد عجمية، التنمية الاقتصادية، جامعة الإسكندرية ، 1994 ، ص 182 .

أ- الفائض الاقتصادي الفعلي: يقصد به الفرق بين الناتج القومي الجاري والاستهلاك الجاري وبذلك يتطابق مع مفهوم الادخار التقليدي.

ب-الفائض الاقتصادي الاحتمالي: ويقصد به الفرق بين الناتج الذي يمكن انتاجه في ظروف طبيعية وتكنلوجية معينة الاعتماد على الموارد الانتاجية التي يمكن استخدامها وبين ما يعد استهلاكها ضرورياً، وهذا الفائض يستطيع تمويل التنمية الاقتصادية ويمكن الحصول عليه من إحداث تغيرات في بنية اقتصاد ومجتمع الدول النامية ومن زيادة الإنتاجية ومن اعادة توزيع الدخل، وهو الفائض الذي يقصد به كتمويل لعملية التنمية الاقتصادية.

ان ارتفاع نسبة الفائض الاقتصادي الاحتمالي لا تكون الا في التخلص من الهدر الموجود في الاقتصاد القومي والناشئ من عدم استغلال الطاقة المتاحة.

وبصورة عامة يمكن زيادة الفائض الاقتصادي الاحتمالي في القطاعات الاقتصادية المختلفة وكما يلي:

1. القطاع السياحي: تُعدْ السياحة من أبرز القطاعات الاقتصادية الهامة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية اذا تعتمد العديد من الدول على السياحة كمصدر مهم من مصادر الدخل الوطني، إذ أن الدخل السياحي يعزز ميزان المدفوعات ويعتبر مصدر هاما لتوفير قرض العمل للمواطنين مما يدعم المستوى المعيشي والاجتماعي لهم ونظراً لأهمية السياحة فقظ اصبحت ترتبط بالتنمية الاقتصادية ارتباطا وثيقا بعد ان كانت علما مجردا يدرس في المعاهد والجامعات وتعتبر السياحة مصدراً بالغ الاهمية من مصادر واكتساب للعملات الاجنبية وذلك لما ينفقه السائح على السلع والخدمات من هذه العملات ولا ينكر ان العملات الصعبة خصوصا في الدول النامية كمصر وسوريا والعراق تتمكن من استيراد السلع والخدمات وتسند العملة المحلية منا يؤدي الى التقليل من التضخم وغلاء المعيشة.

تساهم السياحة في تنمية المجتمع واسهاما بارزا مما يدعو الى التركيز عليها بشكل كبير من خلال تحسين مستوى لخدمات السياحية والفندقية والنقل واعداد برامج تدريسية في المجال باستخدام التخطيط العلمي السليم. لقد ساهمت السياحة بشكل ايجابي في اقتصاد وباتت الدول مديرة بشكل اصبحت عاملا مهما في التنمية الاقتصادية نتيجة ضخامة عائداتها ومرونة واستخدام تلك العائدات في قطاعات عديدة من الاقتصاد الوطني[1].

إن تجارب الدول في العالم تشير إلى الدور الهام الذي تلعبه السياحة بصوره عامه في عمليه تمويل التنمية والذي يمكن ابرازه في المحاور التالية:

أ- مساهمة السياحة في تنمية التوازن الاقتصادي بين الأقاليم: قيام الدول باستثمار المواقع السياحية في مناطق مختلفة في داخل البلد فذلك يؤدي إلى تنمية وتطوير تلك الأقاليم بشكل متوازن حيث يؤدي إلى خلق فرص عمل جديده واستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في هذه الأقاليم وتنمية مجتمعات حضارية جديدة ومما لا شك فيه فإن تحقق درجة معينه من الأمية الاقتصادية لمختلف الأقاليم يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي.

ب- تحسين ميزان المدفوعات: قطاع السياحة كصناعة تَصدُرية غير منظوره تساهم في تحسين ميزان المدفوعات في البلدان السياحية إذ يتحقق نتيجة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشاريع السياحية وزياده موارد النقد الأجنبي والمنافع التي يمكن تحصيلها نتيجة لخلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

ت- تدفق رأس المال الاجنبي: القطاع السياحي يسهم بجذب جزء مهم من النقد الاجنبي لتنفيذ خطط التنمية من خلال انواع التدفقات النقدية الاجنبية سواء المتحصلة من مساهمة رؤوس الاموال الاجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة أو الايرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح

[1] محمد عبد العزيز عجمية ـ عبد الرحمن يسري احمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية الاسكندرية، 1999 ن ص 185.

تأشيرات الدخول فضلاً عن الانفاق اليومي للسياح مقابل الخدمات السياحية او من خلال بيع السلع والمنتجات الوطنية والفلكلورية للسياح.

2. القطاع الزراعي: لا يمكن التمويل التنمية الاقتصادية دون مساهمة القطاع الزراعي عن طريق الفائض فيه اذا دلت تجارب كافة انحاء العالم الذي تقدم من أوربا واليابان وغيرها ان الزراعة لعبت دوراً حاسما في تمويل التنمية الاقتصادية إذ أن الزراعة وحدها قادره على خلق الفائض الاقتصادي يذهب للتنمية عن طريق شراء المنتجات الزراعية بأسعار قليلة وبيعها داخل البلد او خارجة بأسعار مرتفعة او عن طريق فرض الضرائب الانتاج والاراضي.
3. القطاعات الاخرى: يمكن زيادة الفائض الاقتصادي للازم لتمويل التنمية الاقتصادية من باقي القطاعات لاقتصادية كالقطاع الصناعي عن طريق زيادة انتاجيته وتقليل الهدر فيه. حيث ان العديد من المشاريع الصناعية التي اقيمت في الدول النامية ولم تحقق اي عائد اقتصادي لأنها لم تعتمد عند اختيارها لحساب الاقتصادي والجدوى الاقتصادية وكذلك في باقي القطاعات الخدمية فان التخلص من الفساد هو الطرائق الضرورية للحصول على فائض اقتصادي فيها.

2-1 التمويل عن طريق المصادر التقليدية(الادخار):

إن مصادر الادخار تختلف حسب طبيعة النظام الاقتصادي والسياسة الاقتصادية المتبعة لكنها وبشكل عام تقسم الى نوعين هما:

أ- الادخار الخاص: يقصد به ادخار اقتصادي اختياري يلاقي إقبالاً من قبل الافراد والمشروعات وفي مختلف الفعاليات الاقتصادية والذي ينقسم إلى:

- إدخار القطاع العائلي(الافراد): يقصد به الفرق بين دخول الافراد وانفاقهم على الاستهلاك والذي يأخذ عدة اشكال منها الادخار في صناديق توفير البريد وشراء شهادات الاستثمار.

- إدخار قطاع الاعمال: يقصد بقطاع الاعمال كافة المشاريع الانتاجية التي تستهدف تحقيق الارباح من مبيعاتها والتي تشكل بدورها مصدرا للادخارات[1]، و الذي يقسم الى نوعين هما قطاع الاعمال الخاص وقطاع الاعمال العام ويكون الادخار فيهما هو مقدار الارباح التي تخصص الى التوسع في القطاع نفسه.

ب- الادخار العام: ادخار اقتصادي إجباري فهو حصيلة الفرق بين العائدات الحكومية المختلفة من أرباح وضرائب وإصدار نقدي(التمويل بالعجز).

2- مصادر التمويل الخارجي(الاجنبي):

تلجأ الدول النامية الى مصادر التمويل الخارجية على الرغم من المشكلة هذه المصادر من عبء عليها، ويشير تاريخ الوقائع الاقتصادية بأن معظم بلدان العالم سواء المتقدمة او الاقل تقدماً قد لجأت الى اساليب التمويل الخارجي لعملية التنمية الاقتصادية في بدايات مراحل نموها لعدم كفاية مدخراتها المحلية[2].

تأخذ مصادر التمويل الاجنبي صوراً واشكالاً مختلفة ولعل اهمها هي:

أ- الهبات والمنح(المساعدات الخارجية): ويقصد بها الاموال المقدمة من الدول الاجنبية او الهيئات الدولية بأشكال مختلفة الى الدول النامية وتكون عادة دون مقابل لذا لا تحمل هذه الهيئات الهبات والمنح أي اعباء على الدول النامية في المستقبل، وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي او عيني والنقدي يكون في شكل عمولات قابلة للتحويل والعيني في شكل سلع او خدمات استهلاكية واستثمارية او عبر خدمات فنية[3].

ب-القروض: تقسم القروض الى نوعين فهي أما أن تكون عامة أو خاصة، فالقروض العامة فهي القروض التي تعقدها حكومات الدول النامية مع حكومات اجنبية أو هيئات تابعة لها أو اشخاص

---

(1) عرفان تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، دار مجدولاي للنشر ، عمان ـ الاردن ، ط 1 ، 1999 ، ص 43 .
(2) احمد عبد الاله المراغي ، المحاكم الاقتصادية كوسيلة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، المركز القومي للأصدارات القانونية ، القاهرة ـ مدينة نصر ، 2016 ، ص 53 .
(3) واثق علي الموسوي ، موسوعة اقتصاديات التنمية ، دار الايام للنشر ، ج 1 ، ط 1 ، 2018 ، ص 45 .

طبيعيين أو معنويين سواء كانت هيئات التمويل الدولية كالبنك الدولي أو هيئات التمويل الإقليمي او صندوق النقد الدولي او الهيئات الدولية التابعة لها، اما القروض الخاصة فهي القروض التي يعقدها اشخاص طبيعيين او معنويين من منضمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل(IFC) او صندوق التمويل الاقليمي.

ت-الاستثمارات الاجنبية: يتمثل في استثمار الموارد الاجنبية في رؤوس امول مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة مت التكنلوجيا التي ينفلها معه لدفع العجلة التنمية بها[1]. وهو نوعان:

- الاستثمارات الاجنبية المباشرة: وهي الاموال الاجنبية التي تنساب داخل الدول النامية وذلك بقصد اقامة مشاريع تملكها الجهة الاجنبية وتأخذ عوائدها بعد دفع نسبة هذه العوائد وضمن شروط يتفق عليها مع الدول الوطنية اذ يقوم المستثمرون الاجانب بامتلاك رأس مال المشروع الانتاجي ويتولون ادارته او يساهمون في رأس المال للمشروع بنسبة كبيرة.

- الاستثمار الاجنبي غير المباشر: تكون هذه الاستثمارات في شكل قروض أو اكتتاب في سندات للحكومة الاجنبية او الاشخاص المعنوية العامة أو الخاصة فيها دون أن تعطى الحق في الإدارة وتهدف هذه المشروعات الى تحقق اقصى الارباح دون ان يترتب عليها اشراف مباشر أو اتخاذ قرارات من دون تدخل هؤلاء المستثمرون الاجانب[2] .

إن الاستثمارات الاجنبية تسهم في تنمية راس المال البشري في الدول المعنية كما انه يعوض النقص الحاد في الادخار الذي تعاني منه الدول النامية وكذلك تسهم في تنمية البحث والتطوير لتلك البلدان.

---

[1] واثق علي الموسوي ، مصدر سابق ، ص 116 .

[2] فرح عبد العزيز عرب ، الاستثمارات الاجنبية و التنمية الاقتصادية ، جامعة الازهر ـ القاهرة ، 1999 ، ص 5 - 20 .

رابعا: ابعاد التنمية الاقتصادية

بتضمن مفهوم التنمية الاقتصادية أبعاداً مختلفة تحتوي ما يلي:

1- **البعد الاقتصادي للتنمية:** يستند هذا البعد على حقيقة ان التنمية هي نقيض للتخلف وبالتالي فأن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة[1]، ان المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية الى الصناعة الالية وعلى النحو الذي يحقق سيادة الانتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية، وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطاً وثيقاً، وذلك لأن عملية التصنيع تؤدي الى تنوع الهيكل الانتاجي.

2- **البعد الاجتماعي في التنمية:** إن جوانب البعد الاجتماعي للتنمية تتمثل في تغييرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخول واجتناب الفقر المطلق[2].

3- **البعد السياسي للتنمية:** إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها ايدولوجية وحلت التنمية محل معركة الاستقلال، ان التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية الى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة.

4- **البعد الدولي للتنمية:** ان فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت الى تبني التعاون على المستوى الدولي والى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق الدولي، وشهد عام(1947) نشأة منظمة اللغات(GATT) اي الاتفاقية العامة للتجارة

---

[1] جلال امين ، كشف الاقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، 2007 ، ص 63 .
[2] محمد عبد العزيز ربيع ، التنمية المجتمعية المستدامة ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، 2017 ن ص 123 .

والتعريفة الكركية وكذلك نشأت منظمة الأونكتاد(UNCTAD) اي مؤشر الامم المتحدة للتجاور والتنمية، وتهدف هذه المنظمة الى تحقيق علاقات دولية اكثر تكافؤاً.

5- البعد الحضاري للتنمية: ان مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويفضي الى مولد حضارة جديدة ويُعد البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنلوجية، بل هي عملية بناء حضري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الانسانية[1].

المطلب الثاني: القطاع السياحي

اولا: مفهوم القطاع السياحة

يُعد القطاع السياحي من أهم مصادر الدخل لدى الكثير من البلدان لذا تسعى الدول إلى تنمية السياحة داخلها بمختلف أنواعها لجذب المزيد من السياح، إذ أصبحت السياحة من اهم الصناعات التي تسهم في اقتصاديات الدول بل وفي تحريك الاقتصاد العالمي بأكمله.

ورد لفظ السياحة في قوله تعالى: "فسيحوا في الارض اربعة اشهر واعلموا انكم غير معجزي الله وان الله مخزي الكافرين "[2]. ومعنى السياحة في هذه الآية الكريمة سياحة العبد أما للتقرب من الله(عز وجل) أو تجولا في الارض للتعبد والتأمل في ملكوت الخالق.

لقد أولت مختلف الدول أهمية كبيرة لهذا القطاع، وهذا لما له من مساهمة فعالة في خلق فرص العمل وزيادة نمو الناتج المحلي الخام وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

---

[1] مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية : نظريات و سياسات و موضوعات ، دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع ، 2007، ص 203 .

[2] سورة التوبة ، اية 2 .

فتعرف السياحة بأنها: (مجموعة الانشطة الاقتصادية والحضارية والتنظيمية الخاصة بانتقال الافراد إلى بلاد غير بلادهم وإقامتهم لمدة لا تقل عن(24) ساعة لأي غرض كان ما عدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار)[1].

يعتبر قطاع السياحة من اكثر الصناعات نمواً في العالم، حيث ينظر الى السياحة من المنظور الاقتصادي على أنها قطاع إنتاجي يلعب دوراً مهماً في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات وفرصة لتشغيل الايدي العاملة[2].

وعرفتها الأكاديمية الدولية للسياحة(بأنها تعبير يطلق على رحلات الترفيه وما يتعلق بها من أنشطة وإشباع حاجات السائح), بينما عرفت السياحة بأنها(تلك الظاهرة الطبيعية التي تنبعث أصلاً من طبيعة الانسان وفطرته وما تحتويها من غرائز وحواس منذ خلقه ونمت معه وتطورت مع تطورات حالته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية)[3].

السياحة هي تعبير يطلق على الرحلات الترفيهية وهي مجموعة من الانشطة الإنسانية الموجهة لتحقيق هذا النوع من الرحلات[4].

تتنوع أهميتها للدولة وعلى أهل البلاد وعلى السائحين إذ أنها توفر دخول العملة الصعبة إلى البلاد والتي تساعد على تنمية الاقتصاد الوطني، فضلا عن زيادة فرص العمل لدى الشباب، فحيثما يحل السائح بأي مكان فهو يحتاج إلى المزيد من الخدمات والتي من شأنها توفير فرص العمل المختلفة وتعتبر وسيلة للتبادل الثقافي بين الشعوب، كذلك تُعد السياحة مرآة حضارية تعكس الوجه الحضاري لشعوب البدان المضيفة، وتبين الكثير عن عاداتها وتقاليدها وقيمها الحضارية والتي تنقل انطباعًا عن مدى رقي أهل

---

(1) مصطفى يوسف كافي ، فلسفة اقتصاد السياحة و السفر ، دار حامد للنشر و التوزيع - عمان ، 2015 ، ص 38 .
(2) مصطفى يوسف كافي ، السياحة الدولية في ظل تطور تقنية المعلومات و الاتصالات و عولمة السياحة ، دار ألفا للوثائق، 2017 ،ص 31 .
(3) محمد حسين بازرعة ، العلاقات العامة و السياحة ، دار الصفا للطباعة ت القاهرة ، 1982 ، ص 6 .
(4) Organization for Economic and Development , Tourism Development Economic Growth , 1969 , p 13 .

البلاد، السياحة مجموعة من الأنشطة الحضارية والثقافية والاقتصادية والتي يقوم بها الفرد الذي ينتقل من بلد إلى بلد آخر ويستمر وجوده بها إلى أكثر من يوم على الأقل، وتتعدد الأغراض التي سافر من أجلها إلا أنها لا تشمل العمل.

إن السياحة من الأنشطة الهامة والتي يقوم بها الكثير من الأفراد بكل أنحاء العالم فينتقلون من مكان إلى آخر بما يعود على أنفسهم بالبهجة والاستمتاع، والشعور بالراحة والاسترخاء، والحصول على فرص للترفيه والترويح عن النفس، وللسياحة أهمية كبرى بتنمية المناطق السياحية والعمرانية بالبلاد، فللحصول على أكبر عائد من السياحة تقوم الدول بعمليات التنمية والتركيز على المعالم المختلفة والاهتمام بإنشاء العديد من الفنادق والمنتجعات وتنويع الخدمات بما يعود بالفائدة على الدولة وسكانها ويحقق التوازن بين المناطق السياحية بالفعل وبين المناطق الفقيرة والتي تمتد إليها يد الدولة للتطوير فضلاً عن دعم البنية التحتية للبلاد عن طريق تشييد طرق جديدة لتسهيل عمليات الانتقال وبناء المطارات وتحسين الخدمات بها.

ثانيا: عناصر السياحة

1- السياح: أي أعداد السياح الذين تستطيع الدول المُضيفة استيعابهم وفقاً لمُتطلباتهم، إن لمفهوم السياح اهمية كبيرة من عدة نواحي كالناحية الاقتصادية فإن أي انفاق داخل البلد المضيف من قبل السياح يعد إنفاقاً سياحياً مهما كانت طبيعته كالأنفاق على النقل والترفيه والسكن والطعام والشراب وغيرها، لقد ورد في تعريف المنظمة العالمية للسياحة W.T.O للسائح بأنه كل شخص يسافر خارج موطنه محل اقامته الاصلي لأي سبب من الاسباب غير الكسب المادي سواء كان داخل بلده أو بلد اخر لفترة تزيد عن(24) ساعة•.

• منظمة السياحة العالمية world tourism organization هي منظمة تابعة للأمم المتحدة تهتم بشؤون الدول السياحية تأسست عام 1946موقعها في مدريد ـ اسبانيا

2- المعرضون: وهى الدول التي تُقدِّم الخدمات السياحيّة التي يرغب بها السائح من أجل خلق بيئة سياحيّة جيدة وناجحة.

3-المعالم السياحيّة: هي معالم طبيعية أو مناطق اثرية أو بنايات تتحدث عنها وسائل الإعلام فيذهب الناس إليها لزيارتها ورؤيتها بأنفسهم، أو أي منطقة تتسم بحب زيارتها والاستمتاع بجمالها، مثل الأهرامات في مصر، وقصر تاج محل بالهند، والبتراء في الأردن والعديد من المعالم السياحية.

ثالثا: أنواع السياحة

1- السياحة الداخلية: هذا النوع يقوم به أهل البلاد أنفسهم بزيارتهم معالم بلادهم والسفر داخلها للتعرف على مدنها المختلفة.

2- السياحة الخارجية: من خلال هذا النوع يسافر الفرد إلى خارج حدود دولته ليزور دولة أو دولاً أخرى، للسياحة أنواع كثيرة ولا يسافر الكثير من السائحين من بلد إلى آخر لنفس الهدف، إنما تختلف أغراض السياحة من سائح إلى آخر، وتتعدد أشكالها فمن السياح من يسافر إلى أغراض علاجية وآخر للترفيه وآخر يسافر للتعرف على ثقافة الدولة وغيرهم الكثير[1].

1- السياحة العلاجية: يقصد بها السياحة لغرض العلاج والترويح عن النفس في آنٍ واحد، وقد تكون من خلال السفر للعلاج بالمستشفيات الخاصة أو العلاج بالطبيعة من خلال ينابيع المياه المعدنية والمياه الكبريتية والرمال والتعرض للشمس، بهدف علاج بعض الأمراض الجلدية والآلام الروماتيزمية ومن أمثلة تلك الأماكن واحة سيوه بمصر.

2- السياحة الاجتماعية: تسمى بـ(سياحة الاجازات) وأصبحت من أنواع السياحة المنتشرة بالوقت الحالي، إذ يتم تنظيم الكثير من الرحلات المخفضة الثمن و توفير أماكن إقامة ذات أسعار مناسبة التي لا تتكلف الكثير من المال.

---

[1] ابراهيم بظاظو ، بانوراما السياحة ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع - عمان ، 2020 ، ص 165 .

3- السياحة الثقافية: يقوم هذا النوع من السياحة بغرض التعرف على ثقافة الدول ومعالمها الأثرية، فهذا النوع من السياحة هي سفر غايته تمكين المسافر لزيادة معرفته عن الموروث الثقافي[1].

4- السياحة الدينية: هي السياحة التي تهدف إلى زيارة المعالم الأثرية الدينية بالبلاد بغرض التأمل الروحي والفكري والتعرف على الديانات الأخرى[2]، أو بهدف الدعوة إلى دين آخر، أو القيام بأعمال خيرية وإقامة ندوات تطوعية وتعريفية لدين معين، ومن أمثلة تلك الأماكن ضريح الإمام علي(ع) في العراق ومجمع الأديان بمصر القديمة والذي يضم الكنيسة المعلقة والمعبد اليهودي.

5- السياحة الرياضية: أي السفر من بلد إلى أخرى بهدف المشاركة بالبطولات الرياضية المختلفة، أو من أجل الاستمتاع بممارسة بعض الأنشطة الرياضية كالغوص والصيد والتزحلق على الجليد.

6- سياحة المهرجانات: هي السياحة التي يسافر فيها الاشخاص للانضمام إلى المهرجانات أو السباقات المختلفة والتي قد تكون مهرجاناتٍ سينمائية وفنية، كمهرجانات الأزياء والفنون الشعبية والحفلات الغنائية.

7- السياحة الترفيهية: تُعد من أكثر أنواع السياحة انتشارًا، حيث تبلغ نسبتها(80%) من نسبة عدد السائحين، وفيها يسافر السائح بغرض الترفيه والاستمتاع والحصول على الراحة وممارسة العديد من الأنشطة الترفيهية والاستجمامية.

8- السياحة الحضرية: واحدة من انواع السياحة الدارجة، توجد في الاماكن الحضرية الكبيرة ففي هذا النوع من السياحة لا يكون النشاط السياحي هو النشاط الاقتصادي الوحيد في تلك المناطق، حيث تكون الاقامة والسياحة فيه جزءاً لا يتجزأ من الاطار الحضري للمدينة وتخدم سكان المدينة والسياح القادمين في نفس الوقت.

---

[1] مصطفى يوسف كافي ، اقتصاديات النقل السياحي، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ـ جرمانة، 2015 ، ص 50 .

[2] ابراهيم محمد عبد العظيم ، السياحة الدينية ، مكتبة جزيرة الورد للنشر ، 2014 ، ص 14 .

المبحث الثالث

أسس العلاقة بين ظاهرة الإرهاب والتنمية الاقتصادية ـ قطاع السياحة

تعد طبيعة الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية سبباً رئيساً في الحاجة إلى دراستها وعمق تأثيرها في حياة الشعوب والمجتمعات ولاشك أن موضوعي الإرهاب والتنمية يعدان من المواضيع التي أصبحت تشغل العالم و ذلك لأثرهما الواضح في حياة الشعوب أفرادا وجماعات لأن العلاقة بينهما تنطلق من فكرة أن الإرهاب منتج اجتماعي بوصفه ظاهره اجتماعية وسياسية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية باتت مفهوما يخضع لعمليات استكمال أوجه القصور من خلال إضافة أبعاد إنسانية وسياسية تبرز علاقة الإرهاب المعقدة بالتنمية من حيث الآثار السلبية التي تغلغلت في ثنايا المجتمعات البشرية متمظهرة بالعنف كوسيلة لبلوغ غايته في تغير واقع سياسي او اجتماعي معين، والتي يمكن معالجتها من خلال بناء المجتمعات أخلاقيا وقيميا وذلك تمهيدا للتحول البنيوي لتحقيق معدلات التنمية المرتفعة.

مما لاشك فيه ان الإرهاب يمارس تأثيرات مختلفة في مجمل الحياة العامة منها ما يتعلق بقضايا التنمية الاقتصادية ومدى تأثير مفاصلها السياسية، إذ إن الإرهاب يعد من أخطر العناصر على الاقتصاد الوطني من عدة جهات لعل منها خطره المباشر على القطاع السياحي، فالمنظمات الإرهابية تحاول ضرب هذا الشريان الحيوي في البلدان السياحية كما حصل في بعض البلدان العربية التي تعرضت لضرب المصالح السياحية وتعرض العديد من المراكز الأثرية السياحية للتدمير، الهدف من هذه العمليات إشاعة الخوف والرعب بين من يريد القدوم للسياحة لهذه البلدان وإشاعة فكرة أنها ليست آمنة، لذلك لابد من طرح التساؤل حول العلاقة بين الإرهاب والقطاع السياحي من ناحية التي تتأثر نتيجة للعمليات الإرهابية وآثار تلك العلاقة في امن واستقرار المجتمعات تحت فرضية ان ظاهرة قد أضرت بعمليات التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى، والتي ادت الى تراجع كبير في مستوى النشاط الاقتصادي ولا سيما السياحي منه.

المطلب الاول: أسس العلاقة بين الإرهاب والتنمية الاقتصادية

التنمية بمفهومها الشامل تعني مجموعة التحويلات في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحدث في بلد ما لذلك نجد أن الحروب والعمليات العسكرية تؤدي إلى تراجع معدلات التنمية وفقدان البيئة الملازمة لها[1].

تجرى المحاولات لتحديد آثار الإرهاب بما يتضمنه من عمليات تخريبية وتدميرية فضلا عن توجيه الموارد الاقتصادية لوجهات غير تنموية تحت ضغط مخاوف تردي الأمن الذي يعد العامل السياسي الذي يقود عملية التنمية.

لقد باتت مسألة انتشار ظاهرة الإرهاب تستلزم قيودا جبرية على مسار عملية التنمية كما سيتوضح من خلال التطرق إلى أثر الإرهاب على التنمية الاقتصادية ومدى توقف عملياتها الأساسية، يتسبب الإرهاب بخسائر مادية وبشرية تؤثر سلبا على فرص التنمية الاقتصادية والتي تتمثل بخسائر في الأرواح البشرية وتدمير والهياكل الأساسية لاقتصاديات الدول وخلقه لحالات عدم الثقة في الاقتصاد والتشويه في الإمكانيات الاقتصادية فضلا عن التكاليف المباشرة عبر الاستثمارات في مجالات الأمن من وسائل بشرية ومادية ونفقات إصلاح ما تم تدميره، وتكاليف غير مباشرة من خلال نفقات الحكومات على الضحايا وذويهم، كذلك النفقات على المصابين من جراء الأزمات الإرهابية سواء كانت إصابات جسدية أو مادية مما يثقل كاهل الخزينة العمومية للدول.

غير أن تلك الخسائر الاقتصادية الكبيرة ليست سوى واحدة من عواقب الإرهاب، إذ أن عرقلة التنمية الاقتصادية أسوء نتيجة وذلك من خلال:

- انخفاض تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] مصطفى، العبدالله الكفري، التنمية الشاملة والتنمية البشرية، الحوار المتمدن، العدد 816، 2004، ص 1.

- تدهور الأمن والاستقرار الذي ينعكس سلبا على العائدات الادخارية والاستهلاكية.
- انتشار البطالة في المجتمع .

من النظريات الاقتصادية التي استحدثت لتبيان العلاقة بين التنمية الاقتصادية والإرهاب هي:

1- نظرية الافق Modren Theory Immiserizing ization: وضع هذه النظرية Olson عام 1963[1]، والتي يرى فيها ان النمو الاقتصادي إذ كان بمعدلات سريعة سيخلق تغيرا سريعا في توزيع المكاسب بين الجماعات مما يؤدي إلى تغذية سلوك الجشع لدى بعض الجماعات ويجعل المجموعات المتضررة فريسة سهلة للمجاميع الإرهابية مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتنامي ظاهرة الإرهاب في بعض الدول.

2- نظرية الحرمان الاقتصادي النسبي Relative Deprivatio Theory : وضعها Gurr عام[2] 1968، والتي ترى ان التنمية والنمو الاقتصادي يعدان عاملان محفزان للإرهاب والعنف إذ لم تصل ثمارهما أو توزع بشكل عادل الى الطبقات الأكثر حرماناً وفقراً، بمعنى آخر ان الدافع الحقيقي للإرهاب والعنف هو الفرق بين ما يطمح إليه الأفراد نتيجة لارتفاع مستوى التنمية وبين ما يحصلوا عليه في الواقع.

ان التنمية الاقتصادية غير المتوازنة تؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل وازدياد الفقر مما يؤدى إلى خلق بيئة خصبة لانتشار الأفكار المتطرفة وتوجه بعض الأفراد إليها وذلك لإحساسهم بالحرمان مقارنة بغيرهم، إن النظريتان أعلاه تشتركان في كونهما ترتبطان بين غياب العدالة الاقتصادية أياً كانت اسبابها تخلق بيئة خصبه للعنف والإرهاب[3].

---

(1) M.Olson,"Rapaid Growth as a Destailizing Force" , The Journal of Economic History,vol:1963.At :http://www.jstor.org.sci-hub.io/stable/2116214?seq=1#page scan tab contents.

(2) سمر حسن الباجوري، الأسباب الاقتصادية لتنامي ظاهرة الإرهاب في أفريقيا جنوب الصحراء، ورقة بحثية ضمن فعاليات مؤتمر التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه القارة الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، 2016،ص7

(3) Raul Caruo-Friedrich Schneider,The Socio- Economic Determinants of Terrorism and political Violence in western Europe (1994-2004), European Journal of Political Economcy,vol27,December2011,At:http//www.sciencedirect.com/science/article/pii/So17628 8000243.

رغم ما يتصف به الإرهاب من تعقيد وغموض سواء فيما يتعلق بالمفهوم والتعريف لعدم قبول تعريف متفق عليه أو بالإحصائيات والبيانات المتعلقة به لعدم وجود احصائيات دقيقة وشاملة يُعتمد عليها، إلا أنها ظاهرة تطورت بمرور الوقت لوجود عوامل متعددة تقف خلفها، لذا اتخذت اشكالا مختلفة ومعقده، لذا يتطلب دراسة العلاقة بين الإرهاب وآثاره على التنمية الاقتصادية ومعرفة حجم ذلك التأثير الذي يخلفه على أوضاع التنمية الاقتصادية إذ يعد معوقا في طريقها الذي تعاني منه دول العالم عموما والدول العربية بوجه خاص لذلك تجري المحاولة لتحديد آثار الإرهاب بما يتضمنه من عمليات تخريبية وتدميرية فضلا عن توجيه الموارد الاقتصادية وجهات غير تنموية تحت ضغط الهاجس الأمني الذي بات يقود التنمية، لذا فقد أصبحت ظاهرة الإرهاب تفرض قيودا جبرية على مسيره التنمية أن لم تعطلها نهائيا وسيتضح ذلك من خلال التعرض لآثار الإرهاب على مفاصل التنمية عبر الموضوعات التالية:

اولا: انعكاس ظاهرة الإرهاب على قطاعات التنمية الاقتصادية

يؤدي الإرهاب إلى شلل تام في عمليات التنمية لما تتعرض له من انعكاسات بفعل ضرب الإرهاب للقطاعات الأساسية المكونة لعملية التنمية وما تخلفه من آثار وخيمه على اقتصاديات الدول والتي يمكن ايضاحها من خلال عرض انعكاس الإرهاب على القطاعات:

1-انعكاس الإرهاب على الزراعة:

تُعد الزراعة سلاحاً لتعزيز الأمن الغذائي الوطني وتأمين مستلزمات الغذاء الكافية للسكان في ظل ارتفاع معدلات النمو السكانية وإن هشاشة الأمن بسبب انتشار العمليات الإرهابية قد أدى إلى انخفاض نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، كما حصل في العراق بعد عام(2003)، إذ تقلص الإنتاج

الزراعي مما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من (5%) إلى(3.45%) عام 2008[1].

للعوامل السياسية دوراً في انحسار دور القطاع الزراعي على خارطة الاقتصاد، لقد تعرض القطاع الزراعي للتدمير نتيجة التردي في الأوضاع الأمنية و توجه الحكومات نحو تمويل الأجهزة الأمنية على حساب باقي الأنشطة الاقتصادية وبالتالي إهمال الأراضي الزراعية والنقص الكبير في متطلبات العملية الزراعية.

2- انعكاس الإرهاب على الصناعة:

واجه هذا القطاع نكسات متتالية فتوقفت معظم المصانع عن العمل، فضلا عن المشاكل التي تواجهها المصانع المستمرة في العمل من شحة الطاقة الكهربائية وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تردي الواقع الأمني في الدول التي تنتشر فيها النزاعات والمجاميع الارهابية والتي أدت إلى انخفاض مساهمة القطاع الصناعة فعلى سبيل المثال في العراق انخفض الإنتاج الصناعي إلى(1.49%) عام(2008) بعد ان كان(1.68%) عام(2007) كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي[2]، وهي نسبة ضئيلة لا تتناسب مع حجم القوى العاملة التي يشغلها هذا القطاع لغياب دور بعض الدول في حماية الصناعة في مرحلة الانطلاق وتردي مشاريع البنى التحتية الارتكازية وان النفع العام كالطرق والمواصلات والكهرباء والماء من جراء العمليات الإرهابية والذي يؤدي إلى تراجع مساهمة القطاع الصناعي في سير عملية التنمية الاقتصادية نحو الأمام.

3- انعكاس الإرهاب على القطاع النفطي :

يُعد النفط مصدراً مهماً للثروة إذ يحتاج إلى عوامل الإنتاج الاقتصادية لاستخراجه مثل كثافة رأس المال ومدى توفر الايدي العاملة والباعث الامني، ان استمرار الاعتداءات الإرهابية على مرافق النفط

---

[1] البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2008،ص 19

[2] نفس المصدر السابق، ص25 .

سينعكس سلباً على الاقتصاديات العالمية كما سيُبدد الجهود الدولية لتعزيز استقرار أسواق الطاقة ومن المتوقع مواصلة ارتفاع أسعار النفط في المدة المقبلة، إذ لم يقف العالم امام المحاولات الإرهابية والتصدي للعمليات التخريبية بشكل قد يؤدي إلى نتائج عكسية على الاقتصاد العالم الذي يشهد تباطؤ نتيجة لكوفيد 19، وبالتالي نقص الإمدادات وارتفاع الأسعار سيؤثر على التضخم العالمي ومعدلات النمو الاقتصادي، فقد تعرضت حقول النفط العراقية إلى هجمات إرهابية خلفت أضراراً متباينة الشدة طبقا لطبيعة الموقع الجغرافي ونوع العملية الإرهابية من حرق الآبار وتفجيرها وعمليات السلب والنهب وبحسب تقديرات الدائرة الاقتصادية والمالية في وزارة النفط والتي تشير إلى ما خطط لإنتاجه في الاعوام (2003 –2005) هو(5.9 و 6.1) مليون برميل على التوالي إلا أن ما انتج فعلا يقدر ب(3.7 و 3.4) مليون برميل أي ان نسبة التفاوت في الإنتاج الفعلي والمخطط له تتراوح بين(30 _ 25%) مما يشير إلى أن الهجمات الارهابية لعبت دورا كبيرا في أحداث هذه الفجوة[1].

ومن الجدير بالذكر أن العمليات الإرهابية عرقلة استقطاب الاستثمارات الأجنبية في القطاع النفطي وتعذر إنجاز بعض المشاريع بالاستثمار المحلي لأسباب امنية[2].

ثانيا: دور الإرهاب في تزايد معدلات الفقر

لا يعني الفقر عدم كفاية الدخل فحسب بل يتجاوزه إلى أبعاد اخرى منها تدهور الصحة وسوء التغذية وتدني مستوى التعليم وعدم كفاية موارد العيش والسكن اللائق والاقتصاد الاجتماعي لذا فالفقر البشري هو عبارة عن مجموعة مركبة من المعايير قوامه ثلاثة مكونات(العمر، المعرفة، مستوى المعيشة) تلك المكونات التي تتأثر سلبا بفاعلية أداء الدولة في ضمان حصول المواطنين على ضرورات الحياه الاساسية[3] .

([1]) سرمد عباس جواد، اثر العمليات الإرهابية على القطاع النفطي في العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، ص4.
([2]) سرمد عباس جواد، مصدر سابق، ص16.
([3]) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2009،ص 119.

ولعل ذلك يعود إلى ارتفاع الأثر التراكمي لتردي الأوضاع الاقتصادية بسبب العمليات المسلحة والفقدان الحاد لقواعد البنى التحتية التي هدمت نتيجة للحروب المتتالية والعقوبات الاقتصادية، وقد ازداد الأمر سوءا بعد عام(2003) بزياده الهدم والاهمال نتيجة للحرب على الإرهاب واستمرار العمليات المسلحة التي اسهمت إسهاما فاعلا في شل حركة الاقتصاد وتوقف عمليات التنمية.

فعلى سبيل المثال ما حصل من توقف عمليات التنمية الاقتصادية في العراق نتيجة العمليات الإرهابية، طبقا لتقرير التنمية لعام(2011) فإن هنآك (14.2%) من السكان يعانون من الفقر متعدد الأبعاد ومثلهم يمكن ان يصبحوا فقراء بسبب هشاشة وضعهم[1].

ثالثا: انعكاس الإرهاب على مؤسسات الدولة الخدمية

تشكل ظاهرة الإرهاب والعمليات المسلحة الناتجة عنها معوقاً أساسياً أمام عملية الاعمار لما تسببه من دمار للبنى التحتية الذي يؤدي إلى تعطيل السياسات الاقتصادية التي من شأنها تصحيح المسارات التنموية.

إن أثر العمليات المسلحة تفرض توجيه الاهتمام والموارد إلى ما يخدم مصلحة المؤسسات الأمنية والانفاق العام الذي تتجه إلى الوزارات الأمنية على حساب الوزارات الخدمية وبخاصة ما يرتبط بقطاعي الصحة والتعليم، إذ يلاحظ أن هناك علاقة تراكمية مباشرة ذات أبعاد متعددة ما بين العمليات الإرهابية وما بين الأوضاع الصحية ففي اغلب الاحيان عندما تزداد العمليات الإرهابية واحداث العنف التي ينتج عنها سقوط ضحايا اكثر وهذا ما يولد الضغط المتواصل على المؤسسات الصحية بسبب ارتفاع أعداد الجرحى، وقد يكون الضغط مضاعفا خصوصا لو ترافقت زيادة العمليات الإرهابية مع نقص الإنفاق على القطاع الصحي.

[1] برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001، ص148.

رافق انتشار الإرهاب استهدافه النوعي عبر القضاء على الكفاءات والكوادر الصحية وبالتالي تدهور القطاع الصحي في البلدان التي تتعرض للهجمات الإرهابية، إذ تشير تقارير اللجنة الدولية للصليب الاحمر بان المستشفيات العراقية تنوء تحت تضخم الأعباء الكبيرة لتدفق المزيد من ضحايا العنف والإرهاب الذين يلفظ الكثير منهم أنفاسه الأخيرة لعدم توفر الفرق الطبية المتخصصة ونقص المستلزمات الطبية، كما أن انتشار الإرهاب أدى الى هجرة أعداد كبيرة من الكوادر الطبية إلى الخارج فضلا عن الذين تمت تصفيتهم في الداخل.

اما فيما يتعلق بالتعليم فإن واقع التعليم أكثر سوءا في البلدان التي تعرضت للهجمات الإرهابية قياسا بالقطاعات الأخرى، يؤدي تنافي ظاهرة الارهاب إلى تردي واقع التعليم وتسرب العديد من طلبة العلم من المؤسسات التعليمية المتمثلة بالمدارس والجامعات، ففي العراق المدارس خاوية بسبب العمليات الإرهابية التي تزايدت بصورة كبيرة بالأخص بعد عام (2003)، وأضحى الآباء قلقون على سلامة أبنائهم وبصفة خاصة فئة الاناث منهم، وبحسب احصائيات وزارة التربية فقد قتل اكثر من(300) مدرس وجرح(1158) آخرون وذلك عام(2006) بينما أغلقت مدارس كثيره أبوابها نتيجة للعمليات الإرهابية وتهديداتها المستمرة[1].

اما فيما يخص التعليم في سوريا بعد دخول العصابات الإرهابية فقد كشفت الامم المتحدة للطفولة(اليونيسيف) في(6) كانون الثاني من عام(2015) ان نحو(670) ألف طفل في سوريا قد حرموا من التعليم بعد أن اغلقت العصابات الإرهابية اغلق المدارس في المناطق التي يسيطر عليها في شرق سوريا.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية، إحصائيات وزارة التربية العراقية لعام 2006

ومن جانب آخر اعلنت(اليونيسف) مقتل(160) طفلا قتلوا في هجمات على المدارس في سوريا عام(2014)، وما بين(1.3) و(1.6) مليون طفل سوري لا يمكنهم الذهاب إلى المدارس بسبب تردي الأوضاع وانعدام الأمن في البلاد[1].

رابعا: انعكاس ظاهرة الإرهاب على الأمن والاستقرار الإنساني

تُعد ظاهرة الإرهاب معوقاً في طريق تحقيق التنمية، ففي غياب الأمن تتوقف التنمية الاقتصادية وتؤدي التكاليف الباهظة، البشرية والمادية، إلى ضياع فرص مهمة يمكن استغلالها لتحقيق التنمية التي تنعكس على حياة الأفراد صحة ودخلاً وتعليماً وفي المقابل يفرض الإرهاب تكاليف باهظة أولها فقدان الأفراد لحياتهم وأمنهم الإنساني والاقتصادي، لطالما كان الإرهاب واقعاً يتخذ اشكالاً متعددة على مر العصور، لكن الإرهاب المعاصر أضحى يوجه ضرباته على نطاق مختلف، فقد بات يهدد الأمن والسلام والتنمية بشكل لم يسبق له مثيل.

مع تصاعد حدة النزاعات على مدى العقد الماضي زادت الاعتداءات الإرهابية حجما وانتشارا بحيث دمرت مجتمعات وتسببت في زعزعة الاستقرار في مناطق بأسرها، ففي عام(2017) فقد ما لا يقل عن(11000) اعتداء إرهابي في اكثر من(100) بلد مما أدى إلى مصرع اكثر من(25000) شخص وأصابه(33000) آخرين[2].

اما في عام(2016) فقد سجل ما يقرب من ثلاثة ارباع إجمالي الوفيات الناجمة على الإرهاب في خمسة دول فقط هي العراق وأفغانستان وسوريا ونيجيريا واليمن، افرزت ظاهره الإرهاب تحديات أثرت على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ولكن أكثرها تأثيراً على الواقع هو التحدي الأمني.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للطفولة ، تقرير التنمية الإنسانية، 2014، ص112.
[2] برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2017، ص37.

تركت العمليات الإرهابية أثاراً كبيراً في بنيه المجتمعات وأمنها داخل البلدان العربية التي تنتشر فيها المنظمات الإرهابية لاسيما بعض بلدان الشرق الأوسط بنحو خاص و مجتمعات دول العالم بنحو عام، واستطاعت في بعض الدول الذهاب نحو تقسيمها مذهبيا وطائفياً وعرفياً، اخذت الدول التي تأثرت بالإرهاب تتعامل مع التطورات التي حصلت ومازالت تحصل سواء على مستوى البلدان العربية او الإقليمية أو على مستوى العالم على حد سواء، اخذت على عاتقها القيام بما هو ممكن من اجل الامن والاستقرار داخل بلدانها من خلال مواجهة ظاهرة الإرهاب العالمي والعمل على تنسيق الجهود المشتركة من أجل مكافحة الارهاب والعمل على تحقيق القدر الممكن من السلام وتحقيق الامن والاستقرار الإنساني.

المطلب الثاني: أسس العلاقة بين الإرهاب وقطاع السياحة

القطاع السياحي يعتبر اليوم واحد من أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في العالم والتي تمارس دورا بارزا في تمويل عمليه التنمية الاقتصادية، إذ يبرز دور السياحة في البلدان المتقدمة كرافد أساسي للتنمية الاقتصادية لاعتماد العديد من الدول على السياحة كمصدر مهم من مصادر الدخل الوطني التي استطاعت الحصول على مدخولات سنوية من القطاع السياحي كما يحدث في تركيا ومصر وغيرها من بلدان العالم.

إن الدخل السياحي له شأن كبير في اقتصاديات الدول السياحية فهو يعزز ميزان المدفوعات ويعد مصدراً لتوفير فرص العمل للمواطنين مما يدعم مستواهم المعيشي، ولأهمية السياحة أصبحت ترتبط بالتنمية الاقتصادية ارتباطا وثيقا بعد أن كانت علماً مجرداً يدرس في الجامعات والمعاهد.

إذ تعد السياحة من اكبر الصناعات التي تساهم في دعم اقتصاديات الدول في العالم وذلك للأنفاق الكبير الذي يقوم به المستهلكون في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء والذي يتمثل بجلب رؤوس الأموال الأجنبية والعملات الصعبة ودورها الهام في دعم الناتج المحلي الإجمالي وكذلك دورها الكبير في تشغيل العمال وتحسين مستوى المعيشة المحلية، إذ أن عنصر العمل من اهم العناصر في جميع مراحل

العملية الإنتاجية والسياحية صناعة كثيفة الأيدي العاملة وعالية التوجه نحو العمالة فهي تخلق فرصاً للتشغيل في القطاعات الأخرى.

إن الأثر الاقتصادي المباشر للسياحة يتمثل في عائدات المؤسسات و الشركات العاملة في المجال السياحي، أما الأثر غير المباشر فيتمثل في عائدات الحكومة من الضرائب والرسوم.

رغم عائدات قطاع السياحة إلا أنها تعتبر صناعة غير مرنة لكونها تتأثر بالمتغيرات الدولية مما يجعلها قطاعا يتصف بعدم الثبات والاستقرار ولعل العامل الأمني أحد هذه الأسباب خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام(2001) حيث أصبحت السياحة هدفاً سهلاً للإرهاب وأداة للابتزاز ووسيلة للضغط على الحكومات من جهة، وحرمان الدول من مواردها الاقتصادية والتنموية لمحاربه الفقر من جهة اخرى[1].

وبالرغم من اعتراف خبراء السياحة والاقتصاد بضرورة تمتع البلدان السياحية بدرجه عالية من الاستقرار الامني والسياسي إلا أن العديد من دول العالم الثالث ومنها البلدان العربية التي ما زالت تعاني من قلة الاستقرار والامن نظراً لظهور الإرهاب وتدهور الاقتصاد فيها.

رغماً لأهمية القطاع السياحي الكبرى إلا أنه من أكثر القطاعات التي تتأثر بالإرهاب والازمات الاقتصادية نظراً لكونه من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية للاضطرابات السياسية لأن السياح يحاولون قضاء اوقات انجازاتهم في دول آمنة ومستقرة وامتناعهم عن زياره الدول التي ينتشر فيها الإرهاب والازمات السياسية، وما يترتب عليه من تسريح عدد كبير من العاملين في هذا القطاع نتيجة انخفاض اعداد السائحين وهذا بدوره يعمل على زياده البطالة، وبسبب ترابط القطاعات الاقتصادية مع بعضها البعض فقد يتأثر بهذا القطاع باقي القطاعات الأخرى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

[1] احمد الجلاد، اطوار الاتجاهات الحديثة في السياحة، عالم الكتب، القاهرة، ط1, 2008, ص78.

وفقا للعديد من الابحاث التي تتلخص إلى إن ظاهرة الإرهاب والهجمات الارهابية قد تسبب عدم الاستقرار السياسي[1]، الأمر الذي يؤدي إلى توضح إحصاءات مجلس السفر والسياحة العالمي الا ان آثار الحادي عشر من سبتمبر قد أدت إلى انخفاض في الطلب العالمي على السياحة بنسبة(7. 4%) وذلك في عامي(2001–2002) ونتج عن ذلك ركود شبه كامل في قطاع السياحة والأنشطة المرتبطة بها، كما نتج عنه التسبب في بطالة أكثر من عشرة ملايين موظف على المستوى العالمي حيث انخفض عدد العاملين في القطاع السياحي من(180) مليون موظف عام(2001) الى(170) مليون موظف عام(2002) كما أن عدد السياح على المستوى العالمي قد انخفض بمعدل(1.3%) في عام(2001) حيث انخفض عدد السياح من(697) مليون سائح عام(2000) إلى(689) مليون سائح عام(2001)[2].

فعلى سبيل المثال السياحة في مصر فقد كانت من أكثر البلدان تضرراً من الإرهاب الموجه إلى القطاع السياحي حيث مرت مصر بسلسلة من الهجمات الارهابية التي اثرت بشكل كبير على الدخل العائد من السياحي، كانت بداية التأثير السلبي مع حادث الأقصر الذي أثر على نمو أعداد السياح الوافدين على مصر عام(1997) بنسبة(1.7%) وكان تأثيره الأكبر في العام التالي والذي تراجع فيه اعداد السياح الوافدين إلى مصر بنسبه(13%)[3].

تتعرض السياحة في مصر لضربات إرهابية بين الحين والآخر، إذ تراجعت أعداد السياح عام(2004) الوافدين بنسبة(16%) بالتزامن مع الاحداث الإرهابية في هذا الوقت وبالرغم من عدم الاستقرار الأمني الذي مرت به مصر خلال عام(2005–2006) الا أن إعداد السياح الوافدين نمت بنسبة(6.2%) و

---

(1) Shah Ali, The Impact of Terroismon Tourist Destination choice : A case Study of Bali and Sharm el-Sheikh, A Disdertation presented in part consideration for The degree of MSe International Business, University of Nottingham, 2008, p20.

(2) خالد عبدالرحمن المشعل- عبدالله بن سليمان، الاثار الاقتصادية للإرهاب الدولي مع التركيز على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، المملكة العربية السعودية، 2004، ص26.

(3) تقرير مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، الإرهاب و استهداف السياح من التفجير إلى الاختطاف، مركز ماعت، مصدر 2008، ص8.

(5.2%)[1].

أما في العراق فإن لأزمة الارهاب أثر سلبي على متغيرات الاقتصاد السياحي في الدخل القومي للأعوام الأكثر سوءا و تدهورا أمنيا (2005–2006) والتي بلغت نسبة (0.05%) و(0.07%) على التوالي، وانخفاض نسبة مساهمة القطاع السياحي سالباً بنسبة(0.54 %) لعام (2006) وتدهوره بنسبة أكبر (1.0– 0.4) لعام (2007)، وأيضا فقدان اكثر من (4029) فرصة عمل للفترة (2002_2006)[2].

تأثرت السياحة في العراق بشكل كبير نظراً لتفاقم الهجمات الارهابية وبالأخص أحداث(2006)، إذ تعرضت العتبة العسكرية للتفجير بعبوات ناسفة في(22) فبراير (2006) كما تعرضت مآذنه المسجد إلى تفجير آخر في(13) يونيو عام(2007) الأمر الذي أدى تراجع معدل الجذب السياحي للمواقع الدينية السياحية، وظهور تنظيمات إرهابية جديده منها ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية الذي استهدف تدمير مواقع أثرية في العراق وسوريا مثل مدينه الحضر واشور التي تدعى بقلعة الشرقاط في العراق فضلا عن مدينه تدمر الأثرية في سوريا، كما قام التنظيم بتدمير عده مساجد كمسجد النبي يونس في الموصل ومسجد النبي شيت فضلا عن تدميره لعده مساجد وكنائس ومعابد اليزيدية قديمة وذلك عام(2014) كل هذه الاحداث وما تلتها تعد عوامل طرد للسياحة والسياح. يجد هذا القطاع اهتماماً بالغاً من منظمة الامم المتحدة ووكالاتها العاملة في جميع أنحاء العالم وتبذل جهوداً واسعة لحمايته وتطويره، الا انه يتعرض دائما إلى الأعمال الإرهابية التي تلعب دورا رئيسيا تقويضه ولها انعكاسات ومخاطر ومهددات تلحق اضرارا بشرية ومادية على هذا النشاط، وهذا ما يتطلب ضرورة توافر الأمن والاستقرار في البلدان التي يقصدها السياح، وتأخذ بعض المحاور التي لها علاقة مباشرة بالنشاط السياحي وتعد هدفاً رئيساً للإرهاب وتؤثر بشكل مباشر على استقرار الدول السياحية:

---

[1] تقرير مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، نفس المصدر السابق، ص9.

[2] البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، لعام 2006.

1- انعكاس الإرهاب على المقومات البشرية للسياحة :

تتمثل المقومات البشرية للنشاط السياحي في السياح واصحاب رؤوس الاموال المستثمرة في القطاع السياحي والعاملين بكافه الخدمات السياحية، غالبا ما تكون هذه الفئات عرضة للعمليات الإرهابية والتي تنتج عنها خسائر في الأرواح متمثلة بالسياح والعاملين وخسائر أخرى ماديه تتمثل برؤوس الأموال المستثمرة في القطاع السياحي وخسائر للمواقع الأثرية والأماكن السياحية[1].

2 - انعكاس الإرهاب على العائدات السياحية:

تتعرض السياحة العالمية والإقليمية إلى درجات عالية من الانحسار والانكماش مما ينجم عنه تراجعا كبيرا في الدخل المادي الذي تحصل عليه الدول السياحية نتيجة للعمليات الإرهابية المتزايدة على هذا النشاط وقد تأثرت كثيره من الدول العربية بتلك الظاهرة الخطيرة نتيجة لوقوع عمليات إرهابية داخل حدودها.

كما تشير الإحصائيات في وزاره التخطيط المصرية إلى ان عوائد السياحة قد تراجعت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام(2001) بنسبة (5%) اما في حالة العراق فقد تراجع الدخل السياحي نتيجة للأعمال الإرهابية.

3- انعكاس الإرهاب على النشاط الاستثماري في القطاع السياحي :

من المعروف ان الاستثمار في النشاط السياحي هو استثمار خدمي بالدرجة الاولى ويرتبط بصورة مباشرة بحركة الناس سواء اكان ذلك في اقامه المنتجعات و القرى السياحية والفنادق أو اقامة المؤتمرات والمهرجانات أو المطاعم أو اقامة البنى التحتية من طرق وجسور ومطارات ومحطات لتوليد الطاقة، فإذا ما تعرضت هذه المقومات إلى عمليات إرهابية حينئذ يصاب النشاط السياحي بتراجع يؤثر تأثيراً كبيراً على

[1] كريم سالم الغالبي - مناف مرزه نعمة، الإرهاب وآثاره الاقتصادية على الدول العربية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص154.

القطاعات الاقتصادية الأخرى فعلى سبيل المثال تؤدي الأعمال الإرهابية إلى توقف قطاع النقل والصناعات الغذائية والملبوسات وصناعة الحلي نتيجة لانخفاض الطلب عليها وكذلك الحال بالنسبة لصناعة التامين والاتصالات نتيجة لتقلص حركة السياح بين الدول خوفاً من الهجمات الارهابية التي قد تطال السياحة[1].

ومن الامثلة المشهودة لتأثير الاعمال الارهابية على النشاط الاستثماري في القطاع السياحي آثار الاعتداء على برجي التجارة العالمية في نيويورك في الحادي عشر من سبتمبر (2001) الذي أدى لانخفاض الطلب العالمي على السياحة في الولايات المتحدة بنسبة(7.4%) لعامي(2001_2002) مما تسبب بطالة اكثر من(10) مليون موظف في السياحة على مستوى العالم مما ادى الى تراجع الاستمارات في القطاع السياحي بسبب تراجع نسبة الفوائد[2].

4. انعكاس الإرهاب على البنى التحتية للقطاع السياحي:

يتمثل أثر الإرهاب في تدمير المنشآت السياحية في البلدان التي تستقبل عدداً كبيراً من السياح، ويحدث في المواقع الأثرية والمتاحف والمباني الفندقية وضرب قطاع النقل وذلك لأهمية هذه الاماكن وما تقدمه للنشاط السياحي من مرتكزات اساسية، الى جانب استهداف البنى التحتية وتدميرها بسبب الهجمات الارهابية، فمن الجدير بالذكر ان أنشطه قطاع النقل تشمل(الطرق والجسور ونقل الركاب والسكك الحديد والموانئ والنقل البري والبحري والطيران المدني) والتي تعد من أهم البنى التحتية للنشاط السياحي.

---

[1] United Nation World Tourism Organization "Tourism Highlights", 2012, 2012,p12.

[2] الهام خضير شبر، ادارة المخاطر والازمات في المنظمة السياحية العربية (دراسة حالة مصر والعراق)، مجلة جامعة كربلاء، المجلد التاسع، العدد الأول، 2011, ص141

الفصل الثاني
انعكاس ظاهرة الارهاب على التنمية الاقتصادية و قطاع السياحة في مصر و سوريا

الفصل الثاني

انعكاس ظاهره الارهاب على التنمية الاقتصادية وقطاع السياحة في مصر وسوريا

تمهيد:

إن من الاسباب الرئيسية لتراجع أوضاع بعض الدول العربية اقتصادياً وسياسياً هو تصاعد الاعمال الارهابية فيها، ونرى العكس صحيح ايضاً فأن أحد اسباب الارهاب هو عدم الاستقرار السياسي والتراجع الاقتصادي والفقر وارتفاع نسبة البطالة لدى شريحة كبيرة من سكان المناطق التي انتشرت فيها ظاهرة الارهاب كما في سوريا ومصر، لقد عانت تلك البلدان من تأثيرات مباشرة طالت مستويات التنمية الاقتصادية ولاسيما القطاع السياحي، تمثلت بخسارة جزء من رأس المال المادي بسبب عمليات التدمير التي طالت البنى التحتية والخسائر في رأس المال البشري نتيجة عمليات القتل لقد أثر الارهاب كافة القطاعات الاقتصادية كالقطاع الصناعي والزراعي والقطاع السياحي الذي استهدف بصورة مباشرة والاستثمار والانفاق الحكومي، وفي هذا الفصل سيتم تناول مبحثين:

المبحث الاول السمات والمؤشرات الرئيسية للاقتصاد المصري، مؤشرات التنمية الاقتصادية ومدى تأثرها بالإرهاب وواقع القطاع السياحي واثر الارهاب عليه.

أما المبحث الثاني فسيتم تناول السمات الرئيسية لسوريا ومؤشراتها الاقتصادية الرئيسية، مؤشرات التنمية الاقتصادية فيها ومدى تأثرها بالعمليات الارهابية وكذلك واقع القطاع السياحي ومدى تأثره بظاهرة الارهاب.

المبحث الاول

انعكاس ظاهرة الارهاب على التنمية الاقتصادية والقطاع السياحي في مصر

المطلب الاول: السمات والمؤشرات الرئيسية للاقتصاد المصري على مستوى العالم

سيتم تناول هذا الجانب من الدراسة من خلال الاتي:

أولاً: السمات الرئيسية لدولة مصر وفق المؤشرات الدولية:

هناك مجموعة من المؤشرات الدولية التي تعكس نظرة العالم تجاه هذه الدولة، وسيتم معرفة موقع جمهورية مصر العربية وفقاً لتلك البيانات والتي تعد البطاقة التعريفية للدولة وسيتم أخذ مجموعة مؤشرات مهمة ويبينها الجدول(1) وسيتم توضيحها كالآتي:

1- **مؤشر التنمية البشرية:** وهو مؤشر مركب يقيس متوسط الإنجاز في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية حياة طويلة وصحية، والمعرفة ومستوى معيشي لائق وتعد النرويج هي الدولة الأولى من حيث مؤشر التنمية البشرية في العالم اعتباراً من عام(2019)، كان مؤشر التنمية البشرية في النرويج(0.96) درجة، تشمل الدول الخمس الأولى أيضًا سويسرا وإيرلندا وأيسلندا والصين وتحتل جمهورية مصر المرتبة(115) من مجموع(188) دولة حول العالم، وقد حققت نسبة(0.71%) عام(2019) وهي أفضل من الاعوام السابقة لها وهو مؤشر جيد وله أهمية كبيرة في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.

2- **مؤشر التنافسية العالمي:** والتي تُعرَّف بأنها مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية بلد ما، وتُعد سنغافورة هي الدولة الأولى من حيث المرتبة التنافسية العالمية في العالم اعتباراً من عام(2019)، احتل تصنيف التنافسية العالمية في سنغافورة المرتبة(85) التي تمثل(0.99%) من مرتبة التنافسية العالمية في العالم تستحوذ الدول الخمس الأولى الأخرى هي

الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وهولندا وسويسرا على(4.87%) منها وقدرت المرتبة العالمية الإجمالية للقدرة التنافسية العالمية بـ(8550) مرتبة في عام(2019) وتحتل مصر المرتبة(93) من مجموع(144) دولة حول العالم وقد بلغت درجتها(0.55%) لعام(2019) وهي افضل من السنوات السابقة لها، إذ كانت(0.53%) عام(2017)، ويقيِّم مؤشر التنافسية العالمية على أسس الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي للقدرة التنافسية الوطنية.

3- **مؤشر سهولة الاعمال:** نيوزيلندا هي الدولة الأولى من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية في العالم. اعتبارًا من عام(2020)، بلغت درجة سهولة ممارسة الأعمال التجارية في نيوزيلندا(86.8) درجة تشمل الدول الخمس الأولى أيضًا سنغافورة وهونج كونج والدنمارك وجمهورية كوريا، اما مصر فتأتي بالمرتبة(113) من مجموع(188) دولة حول العالم وقد حققت نتيجة تقدم قدرها(61.1) من(100) وهي افضل من الاعوام السابقة لها.

4- **مؤشر الإرهاب العالمي:** أفغانستان هي الدولة الأولى من حيث مؤشر الإرهاب العالمي في العالم اعتبارًا من عام(2020)، بلغ مؤشر الإرهاب العالمي في أفغانستان(9.59) مؤشرًا تشمل البلدان الخمسة الأولى أيضًا العراق ونيجيريا والجمهورية العربية السورية والصومال، أما مصر فأن مؤشر الارهاب يضعها في الدرجة(6.41) وتحتل المرتبة(14) من مجموع(162) دولة[1]، وهو ما يعكس مستوى خطورة الارهاب الذي تتعرض له مصر.

5- **مؤشر الازدهار:** الدنمارك هي الدولة الأولى من حيث مؤشر الازدهار في العالم اعتبارًا من عام(2020)، كان مؤشر الازدهار في الدنمارك(84.37) درجة تشمل الدول الخمس الأولى أيضًا النرويج وسويسرا والسويد وفنلندا اما مصر فقد احتلت المرتبة(121) من مجموع(167) دولة حول

[1] **https://www.visionofhumanity.org/maps/global-terrorism-index**.

العالم وقد كانت درجتها(47.9) من(100) وهو مستوى متدني نوعاً ما ويعكس صورة الازدهار في مصر.

6- **مؤشر مدركات الفساد:** الصومال هي الدولة الأولى من حيث مرتبة مدركات الفساد في العالم اعتباراً من عام(2020)، كان ترتيب مدركات الفساد في الصومال هو(179) مرتبة تمثل(1.13٪) من مرتبة مدركات الفساد في العالم تستحوذ البلدان الخمسة الأولى(الأخرى هي جنوب السودان والجمهورية العربية السورية وفنزويلا واليمن) على(5.58٪) منها قُدِّر إجمالي مرتبة مدركات الفساد في العالم بنحو(15،910) مرتبة عام(2020)، أما مصر فقد بلغت درجتها(11.7) احتلت المرتبة(61) من مجموع(187) دولة مسجلة بياناتها حول العالم[1].

7- **مؤشر الحرية الاقتصادية:** سنغافورة هي الدولة الأولى من حيث مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم، اعتبارًا من عام(2020) بلغ مؤشر الحرية الاقتصادية في سنغافورة(89.7)درجة تشمل الدول الخمس الأولى أيضًا نيوزيلندا وأستراليا وسويسرا وإيرلندا، اما مصر فقد بلغت نسبتها(55.3) وقد احتلت التسلسل(130) من مجموع(183) دولة حول العالم وهو مؤشر يعكس نسبة جيدة من المؤشرات حول العالم[2].

[1] https://www.transparency.org/en/cpi/2021
[2] https://www.investopedia.com/terms/i/index-of-economic-freedom.asp

جدول(1)

موقع جمهورية مصر العربية وفقاً لأهم المؤشرات العالمية(2020)

المؤشرات العالمية	الدرجة من 100
مؤشر التنمية البشرية لعام 2019	71
مؤشر سهولة القيام بالأعمال	61.1
مؤشر التنافسية العالمية لعام 2019	55
مؤشر مدركات الفساد	32.5
مؤشر الحرية الاقتصادية	55.3
مؤشر الازدهار	47.9
مؤشر الارهاب العالمي	64.1

المصدر : من اعداد الباحثة استناداً على البيانات المتاحة على الروابط ادناه:

https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2020
http://hdr.undp.org/en/data
https://www.visionofhumanity.org/maps/global-terrorism-index
https://www.economicsandpeace.org/reports/
https://www.investopedia.com/terms/i/index-of-economic-freedom.asp
https://www.transparency.org/en/cpi/2021

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد المصري

بعد أن تعرفنا على المؤشرات الدولية الخاصة بدولة مصر وانعكاس صورة البلد من خلال هذه المؤشرات نحو الخارج من جميع النواحي الاقتصادية والمجتمعية والسياسية والامنية وغيرها، صار من الضروري ان نبين المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد المصري لتكتمل لنا الصورة تجاه دولة مصر من جميع النواحي، وبالتالي نصل الى درجة عالية من الدقة عند تحليل خطورة الارهاب على مصر ويمكن معرفة نقاط القوة والضعف في هذا المجال، ويبين الجدول(2) تلك المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد المصري.

بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمصر(196.56) مليار دولار عام(2003) وارتفع الى(213.75) مليار دولار عام(2005) وبنسبة نمو، إذ بلغت(4.472) عن العام السابق له، وكذلك

عام(2006) ارتفع معدل النمو الى(6.844) وظل بارتفاع مستمر وهو بمساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في مصر، إذ نجد ان في ارتفاع مستمر طيلة مدة الدراسة ماعدا عام(2011)، إذ انخفضت نسبة النمو الى(1.764) وهي سنة الاحداث السياسية والاضطرابات المجتمعية في الثورة المصرية عام(2011)، اما عام(2013)وهي عام ازالة محمد مرسي من الحكم والاحداث الارهابية التي تعرضت لها مصر فهي كذلك ظلت منخفضة بحدود(2.182) إلا أن هذه النسبة تحسنت في السنوات اللاحقة لتصل الى(5.555) عام(2019).

أما نصيب الفرد من حجم الناتج المحلي الاجمالي ظل هو الآخر كاستجابة بين زيادة الانتاج وزيادة السكان إلا أنه بقي بنمو متواضع طيلة المدة وقد سجل تغير سلبي عام(2011) بسبب الاوضاع السياسية والامنية كما تقدم ذكرها فقد بلغ(0.364-) وكذلك عام(2013) عام ازالة الرئيس محمد مرسي من الحكم بانقلاب وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي عام(2013)، إن هذه الاحداث لها انعكاس على المؤشرات الاقتصادية الاخرى وهي كل من مؤشر البطالة ومؤشر التضخم فضلاً عن غيرها من المؤشرات المهمة المؤثرة على البيئة الاقتصادية في مصر وانعكاساتها على المجتمع المصري برمته من تزايد او انخفاض في تلك المؤشرات، إذ نجد أن معدل البطالة ظل بنسب عالية ويرتفع مع كل ازمة تحدث في مصر سواء كانت نتيجة حدث ارهابي او حدث سياسي او اقتصادي فنجد ان لها انعكاس في مستوى التشغيل فتميزت الاعوام من(2003) الى(2006) بارتفاع مستوى البطالة في مصر فقد تراوحت بين(11%) كما في عام(2003) الى(10.4%) عام(2006)، نتيجة الظروف الأمنية التي مرت بها مصر وظهور الجماعات الارهابية في شبه جزيرة سيناء واعلانها عن تنظيماتها في مصر واستهدافها السائحين باعتبارهم(كفار) اما في عام(2007) الى عام(2010) فقد انخفض حجم البطالة نتيجة استتباب الأمن والحملات العسكرية ضد الارهاب وقتل واعتقال قياداته الارهابية مما ساعد على جذب السائحين وبالتالي تشغيل اكبر عدد ممكن من الشباب في قطاع السياحة والفنادق والنقل والاسواق والمطاعم وغيرها.

اما عام(2011) وبعد ثورة (2011/5/25) والتي على اثرها استقال الرئيس حسني مبارك حدثت الفوضى وعدم الاستقرار السياسي فضلاً، عن تفجير كنيسة القديسين مما أدى الى عزوف السائحين عن زيارة مصر وبالتالي ارتفع حجم البطالة الى(11.8%) عام(2011) والعام الذي تلاه باعتبار ان الاوضاع غير مستقرة ولا يمكن التنبؤ بها مستقبلاً حيث بلغ(12.6%) ثم ارتفع الى(13.1) في عام(2013) وهو العام الذي تمت فيه ازاحة محمد مرسي من الرئاسة بانقلاب عبد الفتاح السيسي عليه، مما أثر على الاوضاع بشكل عام وانعكست على السياحة والتشغيل سلباً وظلت معدلات البطالة مرتفعة بحدود(13%) لغاية عام(2016)، بسبب ما رافقها من احداث أمنية وعمليات ارهابية استهدفت السائحين ومنها التفجيرات والخطف وابرزها تفجير الطائرة الروسية ومقتل اكثر من(240) سائح، ثم انخفضت البطالة الى(11.7%) عام (2017) وما تلاها وصلت الى(9.7) عام(2019)، وهي نتيجة الاستراتيجية التي اتبعتها مصر في تشغيل الايدي العاملة والقضاء على البطالة باعتبارها احد الاسباب التي تؤدي الى العنف وعدم الاستقرار.

أما مؤشر التضخم فهو من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يتم تحديدها ومعرفة أسبابها وهي ترتبط بشكل كبير في السياسة النقدية التي تتبعها دولة مصر وهي انعكاس للظروف المحيطة بها وكيفية تحقيق الايرادات المالية مع المحافظة على التوازن النقدي بدون تضخم ولا انكماش في عرض النقود ونجد من خلال الجدول ان معدلات التضخم ظلت تتراوح ما بين ارتفاع وانخفاض نتيجة للتغيرات الرئيسة في الاقتصاد،[1] إذ مر الاقتصاد المصري بموجات تضخمية في بعض السنوات كما مر بسنوات عالج بها المشكلة او جعلها بالحَد المقبول.

[1] كريم سالم – مناف مرزه نعمة، مصدر سابق، ص 147.

جدول (2)

المؤشرات الاقتصادية الرئيسة لدولة مصر للمدة(2003–2019)

التفاصيل / السنة	الناتج المحلي الإجمالي لمصر بالأسعار الجارية مليار للدولار الامريكي	معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي لمصر	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للدولار الامريكي	معدل النمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	معدل البطالة %	معدل التضخم %
2003	196.56	-	2699.1	-	11.0	4.5
2004	204.60	4.090	2758.5	2.201	10.3	11.2
2005	213.75	4.472	2830.3	2.603	11.2	4.8
2006	228.38	6.844	2970.9	4.968	10.4	7.6
2007	244.57	7.089	3126.2	5.227	8.8	9.3
2008	262.07	7.155	3290.9	5.268	8.5	18.3
2009	274.32	4.674	3381.1	2.741	9.0	11.7
2010	288.44	5.147	3485.2	3.079	8.7	11.2
2011	293.53	1.764	3472.5	-0.364	11.8	10.0
2012	300.07	2.228	3472.1	-0.012	12.6	7.1
2013	306.62	2.182	3468.4	-0.107	13.1	9.4
2014	315.56	2.915	3489.8	0.617	13.1	10.0
2015	329.36	4.373	3562.9	2.095	13.0	10.3
2016	343.68	4.347	3638.8	2.130	12.4	13.8
2017	358.05	4.181	3712.6	2.028	11.7	29.5
2018	377.08	5.314	3831.2	3.195	9.8	14.4
2019	398.03	5.555	3964.9	3.490	9.7	9.1

المصدر: اعداد الباحثة استنادا للبيانات المتاحة على الرابط ادناه بواسطة برنامج Eexel

https://data.worldbank.org / data 2019. Retrieved 11/12/2021.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية في مصر

تُعد التنمية الاقتصادية في مصر أحد العوامل الاساسية التي تتحكم في البلد، فالاقتصاد المصري يعد من أقدم الاقتصاديات في العالم فقد بدأ بالتبادل التجاري والزراعي مع دول الجوار ومر بمراحل العصر الملكي والجمهوري وانفتح بشكل كبير خلال حكم الرئيسين السابقين أنور السادات ومحمد حسني مبارك، ففي المدة بين عامي(2004–2008) ازدادت وتيرة الاصلاحات الاقتصادية ولمختلف القطاعات ذلك سعياً لتسهيل نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الاستثمارات الأجنبية في البلاد، إذ انضمت مصر الى السوق المشتركة لدول الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا ومنظمة التجارة العالمية وعملت على احياء اتفاقية السوق العربية المشتركة، وفيما يلي توضيح لاهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في مصر:

1– مستويات الفقر:

جدول(3)

معدلات الفقر في مصر لسنوات متفرقة (2017–2018) و(2019–2020)

اقاليم مصر	2018-2017	2020-2019
الحضر	24.5	22.9
الريف	38.3	34.7
المحافظات الحضرية	26.7	25.3
حضر الوجه البحري*	14.3	11.1
ريف الوجه البحري	27.2	22.5
حضر الوجه القبلي*	30.2	28.1
ريف الوجه القبلي	51.9	48.1
اجمالي معدلات الفقر	32.5	29.7

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والاحصاء، لعامي 2019-2020

* الوجه البحري (اسكندرية ، البحيرة، الشرقية، كفر الشيخ، الاسماعيلية، الدقهلية، المنوفية ، الغربية، القليوبية، دمياط)
* الوجه القبلي (الجيزة ، اسوان، الفيوم، بني سويف، المنيا، اسيوط، سوهاج، قنا، الاقصر، البحر الاحمر، الوادي الجديد)

نلاحظ من خلال الجدول(3) ان معدلات الفقر قد سجلت في الحضر(24.5 %) في(2018) يقابله(22.9%) في(2020)، أما في الريف فقد سجلت(38.3%) يقابله(34.7%) في عام(2020)، أما في حالة المحافظات الحضرية فقد سجلت معدلات الفقر(26.7%) مقابل (25.3%) في(2020) وفي حضر الوجه البحري سجلت(14.3%) مقابل(11.1%)، أما في ريف الوجه البحري سجلت(27.2%) مقابل(22.5%)، وفي حضر الوجه القبلي سجلت معدلات الفقر(30.2%) يقابله(28.9%) في عام(2020)،بينما في ريف الوجه القبلي سجلت معدلات الفقر(51.9%) لعام(2018) يقابله(48.1%) في عام(2020) لتصل نسبة الفقر خلال عامي(2019-2020) إلى(29.7%)، إذ كانت نسبة الفقر في ارتفاع مستمر منذ عام(2000)، إذ سجلت معدلات الفقر(16.7%) وحتى عام(2018) سجلت نسبة الفقر(32.5%) لكنها انخفضت في(2019-2020) لتصل إلى(29.7%).

2- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:

جدول(4)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في مصر للمدة(2003-2020)

السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للدولار الامريكي	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد بالأسعار الجارية
2003	1102.50	---
2004	1062.20	-3.655
2005	1186.40	11.693
2006	1397.40	17.785
2007	1667.30	19.314
2008	2044.50	22.623
2009	2331.30	14.028
2010	2646.00	13.499
2011	2791.80	5.510
2012	3229.70	15.685
2013	3262.70	1.022
2014	3379.60	3.583
2015	3562.90	5.424
2016	3519.90	-1.207
2017	2444.30	-30.558
2018	2537.10	3.797
2019	3019.10	18.998
2020	3569.20	18.221

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للأعوام(2003-2020)

نلاحظ من الجدول(4) وشكل(1) أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي المصري عام(2003) قد بلغ(1102.50) وبحلول عام(2004) بلغ(1062.20) وبمعدل نمو(3.655-) مما يدل على انخفاضه بسبب عوامل داخلية وخارجية لمصر، ثم عاد ليرتفع مرة اخرى عام(2005) ليبلغ(1186.40) واستمر بالارتفاع التدريجي الى عام(2016)، إذ بلغ(3519.90)، بينما انخفض خلال

العام(2017)ليصل الى(2444.30) وبمعدل نمو(30.558-) بسبب ما عاناه الاقتصاد المصري لانخفاض عوائد السياحة لتأثرها بالأعمال الارهابية(حادثة تحطم الطائرة الروسية)، أما بحلول العام(2019) عاود الارتفاع ليصل الى(3019.10) و(3569.20) عام(2020) بمعدل نمو(18.221).

شكل(1)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للمدة(2003-2020)

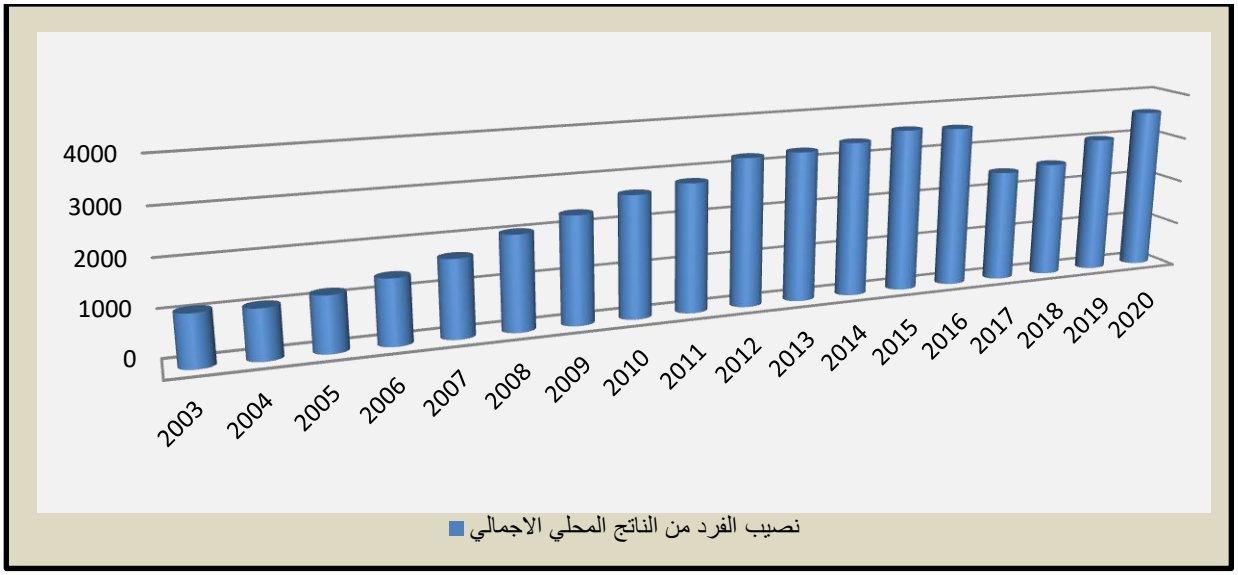

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الجدول (4)

3- مؤشر الاستقرار السياسي والأمني: للاستقرار السياسي والامني تأثير مباشر على الاداء الاقتصادي لأي بلد فقد عرفت مصر في أواخر عام(2010) موجة عارمة من الاحتجاجات والثورات ضد النظام السياسي القائم عُرفت بثورات الربيع العربي مما ساهم بتدهور الاوضاع الاقتصادية لمصر وتراجع المؤشرات التنموية فيها وانتشار حالة من عدم الاستقرار الامني والسياسي حتى انطلقت ثورة اخرى عرفت بثورة(25) يناير(2011)، إذ تفاقم عدم الاستقرار وتزايد هشاشة مؤشرات الاقتصاد بشكل ملحوظ فقد وصل عجز الميزانية الحكومية الى(13%) من الناتج المحلي الاجمالي وتراجع ايرادات

القطاع السياحي بنحو(67%) وارتفع معدل البطالة الى ما يقارب(13%)[1]، مما تطلب في نهاية عام(2015) بضرورة تبني حزمة متكاملة من السياسات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، اما بحلول(2018) فقد شهدت الاوضاع الامنية والسياسية مما انعكس ايجاباً على مؤشرات التنمية الاقتصادية، إذ وصل معدل النمو في مصر الى(5.3%) وهو اعلى معدل نمو سنوي مر على الاقتصاد المصري منذ(10) اعوام وهو ما يعكس معدل الاستقرار الامني والسياسي.

4- مؤشر الانكشاف الاقتصادي: تظهر أهمية هذا المؤشر بأنه يدل على مساهمة التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات بتكوين الناتج المحلي الاجمالي فهو يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي للبلد على الظروف السائدة في اسواق التصدير والاستيراد لذلك البلد[2]، فإن كان المؤشر مرتفعاً فذلك يدل على اعتماد البلد على العالم الخارجي مما يجعل اقتصاده مُعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها بحالة تبعية أو انكشاف اقتصادي للعالم الخارجي، وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري بأن نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي اتسمت بالانخفاض الشديد خلال عامي(2012) و (2017)، إذ بلغت حوالي(4.9%) مما اوضح عدم اعتماد البلد على العالم الخارجي.

5- مؤشر جودة البنى التحتية: ان حملة الاستثمارات في البنى التحتية لمصر خلال المدة(2014) و(2019) ساهم في ارتفاع ترتيب مصر للمرتبة(62) في مؤشر البنى التحتية المدرج بمؤشر التنافسية من المرتبة(114) الى المرتبة(52) عالمياً مقارنةً بالمرتبة(100) لعام (2014)[3]، وارتفاعها الى(90) نقطة لتصل للمرتبة(28) في مؤشر جودة الطرق من اصل(118) مرتبة بسبب الاستثمارات الواسعة في تهيئة البنى التحتية مما ساهم في تحسين مؤشر جودة البنى التحتية لمصر.

---

[1] هيجتون ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ترجمة: حمدي عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2001، ص 226 .

[2] عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي، مكتبة الرشد، 2005، ص 32 .

[3] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري، مؤشر البنى التحتية لعامي 2014-2019 .

المطلب الثالث: الإرهاب في مصر وانعكاسه على التنمية الاقتصادية

أولاً: تطور ظاهرة الارهاب في مصر

واجهت مصر خطر الهجمات الإرهابية منذ عِدة عقود، إذ واجهت مصر الارهاب منذ اربعينات القرن الماضي عند اغتيال رئيس وزراء مصر محمود النقراشي على يد جماعة الإخوان المسلمين ومن ثم اغتيال الرئيس الاسبق انور السادات عام(1981) على يد تنظيم الجهاد الارهابي، وقد دخلت الدولة المصرية في مواجهة الارهابيين خلال منتصف التسعينات، وقد انتهجت التنظيمات الارهابية أساليب التفجيرات التي استهدفت عدة مناطق سياحية في طابا ونويبع وسيناء عام(2004)، وتفجيرات دهب عام(2006)، أما خلال المدة بين(2007) و(2011) استتب الامن الى قيام ثورة(25 يناير 2011) فمنذ ذلك الحين الى حلول عام(2019) شهدت مصر مواجهة شرسة مع التنظيمات الارهابية، إذ شهدت في عام(2011) عدة عمليات إرهابية في تمثلت بتفجير خطوط الغاز شمال سيناء وتفجير فندق طابا، وكانت المواجهة الاكبر خلال المدة بين(2014) و(2017) تمثلت بعدد من الهجمات الارهابية ابرزها تفجير طائرة الركاب الروسية جنوب العريش، ولم تخف وتيرة العمليات الارهابية إلا بحلول عام(2019).

ثانياً: تبعات العمليات الارهابية على التنمية في مصر

إن لظاهرة الارهاب تبعات مباشرة على التنمية في مصر تمثلت في المجالات وهذا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما نحاول تسليط الضوء عليه من خلال التالي:

1- **التبعات السياسية:** ان الحال التي وصلت لها الاوضاع الدولية على المستوى السياسي منذ تسعينيات القرن المنصرم التي وفرت بيئة مناسبة للإرهاب مما دفع العديد من الحركات الارهابية الى اتباع اساليب العنف وممارسة العمليات الارهابية ضد الانظمة السياسية مما يؤثر على سلوك الحكومة، ان اهداف ظهور الجماعات الارهابية في مصر ومنذ عقود كانت أهدافاً سياسية، فمنذ دخول جماعة"

الاخوان " في المعترك السياسي في اربعينات القرن الماضي بدأ استخدام العنف لتحقيق اهداف سياسية وهو ما ادى الى منع تلك الجماعة عن ممارسة أي نشاط سياسي مطلع الخمسينات إلا ان عمليات العنف قد ازدادت بعد تكوين عدة تنظيمات ارهابية، وارتفعت وتيرة الاعمال الارهابية خلال سبعينات وثمانينات وتسعينات القرن المنصرم في ظل مواجهة الدولة المصرية لها، إذ كانت ابرز اعمالها هي اغتيال الرئيس السابق انور السادات عام(1981)، وفي عام(2013) عند إزاحة محمد مرسي عن الحكم فتح الباب أمام مواجهة الدولة للهجمات الارهابية، وخلال العام ذاته خرج وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي آنذاك في خطاب و طالب الشعب بتفويضه لمحاربة الارهاب وعند وصول السيسي الى الحكم اتبعت الحكومة عدداً من الاستراتيجيات لمواجهة خطر الارهاب اهمها " استراتيجية الانهاء" لتقويض التنظيمات الارهابية.

2- **التبعات الاقتصادية:** عانت مصر كسائر البلدان العربية من تنامي لظاهر الارهاب، إذ أن لظاهرة الإرهاب آثاراً مباشرة على كافة جوانب الاقتصاد منها ما تسببه من أثر سلبي على القطاعات الاقتصادية، وتمثل ظاهرة الارهاب عبئاً على موارد الدولة فقد تضطر لمواجهة خطر الإرهاب على حساب الموارد المخصصة لتطوير جوانب التنمية الاقتصادية، لقد تأثر الناتج المحلي المصري بالعمليات الارهابية لاسيما خلال السنوات الممتدة بين(2011) و(2016)، إذ قُدرت الخسائر فيه بنحو(385.5) مليار جنيه بسب تبعات الاعمال الارهابية في مصر مما انعكس على معدلات النمو وسبب تراجعاً في الاستثمارات بنحو(176) مليار جنيه اذ يبين الجدول(5) وشكل(2) مدى تأثر الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة(2011) و(2016) بظاهرة الارهاب:

جدول(5)

تقدير تكلفة العمليات الارهابية للناتج المحلي الاجمالي لمصر للمدة(2011–2016) بالمليار جنيه المصري

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة بالمليار جنيه	قيمة الخسائر بالأسعار الثابتة بالمليار جنيه
2011	2844.76	88.3
2012	2908.09	87.2
2013	2971.64	92.1
2014	3058.28	82.5
2015	3191.99	22.3
2016	3330.72	13.2

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء المصري، خسائر الناتج المحلي الاجمالي للمدة(2011-2016) .

لقد تأثرت معظم القطاعات الاقتصادية في مصر بالعمليات الارهابية، إذ بلغت قيمة الخسائر عام (2014) نحو (82.3) مليار جنيه، فعلى سبيل المثال قطاع الكهرباء الذي قُدرت خسائره عام(2014) بنحو(30) مليون جنيه بسبب العمليات الارهابية التي تعرضت لها منشآتها وشبكاتها، بينما بلغت خسائر البنى التحتية منذ(2013) وحتى (2014) نحو(98) مليون جنيه، و(87) مليون جنيه بسبب سرقة مهمات السكة من قبل الجماعات الارهابية، وكان قطاع السياحة والاستثمار الأكثر تضرراً بعد أن قُدرت خسائره بنحو(40) مليار جنيه، فيما هرب العديد من الاستثمارات خارج الدولة مكبدة إياها خسائر كبيرة، اما في البورصة فقد تعرضت الاسهم المصرية الى خسائر قُدرت بنحو(44.12) مليار جنيه وهو ما يعادل(5.7) مليار دولار خلال العام(2015) الذي بلغت فيه الخسائر ما يقارب (22.3) مليار جنيه، يشكل الارهاب عبئاً على الموارد العامة للدولة فقد اضطرت الحكومة المصرية الى توجيه تلك الموارد لمواجهة الارهاب على حساب رفع معدلات التنمية الاقتصادية للبلاد.

3- الخسائر البشرية(أعداد قتلى وجرحى العمليات الارهابية) :

جدول(6)

اعداد العمليات الارهابية في مصر والضحايا والجرحى للمدة(2003-2020)

السنة	عدد العمليات الارهابية	عدد الضحايا (الوفيات)	عدد الجرحى
2003	0	0	0
2004	3	37	171
2005	2	92	117
2006	5	19	100
2007	0	0	0
2008	1	0	0
2009	2	1	25
2010	2	0	0
2011	18	28	109
2012	51	44	87
2013	321	243	629
2014	355	343	554
2015	652	829	1042
2016	378	606	630
2017	228	929	634
2018	55	98	119
2019	5	31	44
2020	2	4	9
المجموع	2080	3304	4270

المصدر : قاعدة البيانات الدولية للإرهاب(GTD) على الموقع الإلكتروني:

https://www.start.umd.edu/research-projects/global-terrorism-database-gtd

نلاحظ من خلال الجدول(6) أن مجموع الوفيات جراء العمليات الارهابية خلال المدة(2003-2020) قد بلغ(3304) ضحية، ومجموع الجرحى بلغ(4270) نتيجة لعدد العمليات الارهابية التي وصل مجموعها الى(2080) عملية ارهابية، اذ نلاحظ ان العمليات الارهابية وصلت ذروتها خلال المدة الواقعة بين(2011) و(2018)، إذ تعد المدة الاعنف من ناحية عدد الهجمات الارهابية وعدد الضحايا ما بين قتلى وجرحى لاسيما في العام(2015) بلغ فيها عدد العمليات الارهابية(652) تمثلت بعدة هجمات ارهابية كانفجار دار القضاء العالي والهجوم الارهابي شمال السويس وهجمات شمال سيناء وتفجير الكنيسة الانجيلية، إذ وصلت اعداد القتلى(829) بينما وصلت اعداد الجرحى الى(1042)، وبقيت وتيرة العمليات الارهابية مستمرة الى عام(2018) ولم تخف الا بعد حلول عام(2020).

المطلب الرابع: واقع القطاع السياحي في مصر

تمتاز مصر بامتلاكها العديد من المقومات التي جعلتها بلداً سياحياً متميزاً فهي تمتلك عدداً كبيراً من الأثار، إذ تضم مدينة الأقصر وحدها أكثر من ثُلثي آثار العالم، فقد وهبها الله طبيعة خلابة ومناخاً معتدلاً فهي معروفة بتعدد الأماكن السياحية الموجودة فيها، كما أنها تحتوي على الأثار الفرعونية التي لا يوجد لها مثيل في العالم والآثار الإسلامية والأثارة القبطية فضلا عن جوها المعتدل صيفاً وشتاءً كلها عوامل جعلت مصر من أهم البلدان السياحية في منطقة الشرق الأوسط ان مصر من اهم البلدان التي تتعدد فيها مناطق الجذب السياحي والكثير من الاثار فهي تضم العديد من الحضارات المختلفة على مر العصور لذلك فهي تمتاز بعدة مواقع سياحية.

أولاً : المواقع السياحية في مصر

تُعد مصر مركزاً سياحياً رائداً في الشرق الأوسط ذلك لمكانتها التاريخية والحضارية المتنوعة وموقعها الجغرافي المتميز كما تعد السياحة فيها أحد أهم مصادر الدخل القومي لما توفره من عوائد سنوية تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تستقطب البلاد ما يقارب(15) مليون سائح سنوياً ما يساهم

في الحد من البطالة لقدرتها على تشغيل اكثر من(10%) من مجمل القوى العاملة في مصر، تمتلك مصر العديد من المواقع السياحية المتميزة منها التاريخية والدينية والثقافية والعلاجية؛ ويمكن تحديد أبرز تلك المواقع من خلال الاتي:

1-القاهرة: تتميز القاهرة بالعديد من معالم الجذب السياحي باعتبارها العاصمة والأكبر من بين مدن مصر والاكثر كثافة سكانية، فهي تضم كم هائل من مواقع الجذب السياحي والتي ترضي الاذواق والرغبات المتعددة كما وتلائم كافة المراحل العمرية، وتتميز بالتعدد والتنوع التاريخي ومن اقدم اثارها التي ما زالت قائمة حتى الان اهرامات الجيزة(هرم خفرع، هرم خوفو، هرم منقرع) وهي احد عجائب الدنيا السبع القديمة وموقع ابو سمبل الاثري الذي يحتوي على معبدين (المعبد الصغير، المعبد الكبير) اللذان يعود تاريخهما الى(1213) قبل الميلاد[1]، فضلاً عن المتاحف كالمتحف المصري الذي يضم تاريخ مصر الفرعوني واليوناني والروماني، اذ يحتوي على(150) الف قطعة أثرية، والمتحف القبطي الذي يعد من اكبر متاحف الاثار القبطية في العالم يقع الى جانب حصن بابليون الروماني الشهير ويضم حوالي(16) الف قطعة اثرية من مناطق مصر المختلفة، متحف الفن الاسلامي يعد من أكبر المتاحف الإسلامية في العالم والتي تحاكي الحكم الإسلامي في مصر، بانوراما حرب أكتوبر، قصر عابدين، أما أماكن السياحة الدينية في القاهرة فتضم مسجد عمرو بن العاص، الكنيسة المُعلقة، مسجد أحمد ابن طولون، الجامع الأزهر، مسجد الحسين، مسجد محمد علي، مسجد السلطان حسن، و فيما يخص السياحة الترفيهية فمن ابرز مواقع السياحة الترفيهية جزيرة المعادي، جنينة مول وعدة حدائق مائية كحديقة فن زوم بمدينة نصر، اما اهم الاسواق في القاهرة خان الخليلي والعديد من المواقع السياحية.

2-الاسكندرية: تُعد الاسكندرية واحدة من أجمل المدن المصرية والتي تُلقب بعروس البحر الابيض المتوسط وتضم الكثير من المواقع السياحية الهامة فهي تحتوي على اكبر الموانئ المصرية على البحر

[1] يسري الجوهري، جغرافية مصر السياحية ،مطبعة الاشعاع الفنية ،1998 ، ص 45 .

المتوسط والكثير من الاماكن السياحية والتي تُعد عامل جذب لأعداد كبيرة من السياح، إذ تضم الاسكندرية العديد من المتاحف كالمسرح الروماني والمتحف اليوناني الروماني ومتحف الاسكندرية القومي ومتجفف المجوهرات الملكية ومتحف الاحياء المائية ومكتبة الاسكندرية الجديدة ما في ما يخص السياحة الترفيهية فان مدينة الاسكندرية تتميز بالعديد من الاماكن الترفيهية والحدائق كحديقة حيوان الاسكندرية وحدائق الشلالات الاسكندرية وحدائق انطونياذس[1]، كما وتمتاز الاسكندرية بالسياحة المائية نظرا لموقعها المتميز على البحر المتوسط فهي تضم مجموعة من الشواطئ كشاطئ الزهرة وشاطئ الهانوفيل العام وشاطئ المتنزه وشاطئ المعمورة.

3-شرم الشيخ: تمتاز شرم الشيخ بطبيعتها الخلابة التي حباها الله بها فهي تقع في أقصى الطرف الجنوبي لشبه جزيرة سيناء وتمتد على سواحل البحر الاحمر فهي تمتلك موقع جغرافي مهم يمكن زوارها من اكتشاف الطبيعة بشواطئها الرملية الغنية بالشعب المرجانية، إذ تحتوي هذه المدينة على العديد من المواقع السياحية كخليج نعمة ومحمية راس محمد الوطنية وعدة منتجعات منها منتجع فورسيزون شرم الشيخ ومنتجع وفندق تروبيتل نعمة باي وعدة اسواق كسوق شرم القديم.

4-مرسى مطروح: تمتاز هذه المدينة بشواطئها الساحرة التي جعلتها من أشهر وجهات السياحة في مصر اذ يقصدها العديد من السياح في فصل الصيف لما تحتويه من اماكن طبيعية كالعديد من الشواطئ مثل شاطئ كليوباترا وشاطئ روميل وشاطئ الغرام كما تحتوي على عدة مواقع اثرية كمعبد رمسيس الثاني والكنيسة القبطية وقصر كليوبترا الغارق ومدينة يوليوس والمقبرة البريطانية والمقبرة الالمانية والسوق الليبي ومرسى الاسطول البحري.

5-اسوان : تُعد من أهم مدن مصر السياحية التي يُقبل عليها العديد من السياح، إذ تتميز بالمناظر الجميلة التي تحتويها و بالمناخ السائد المناسب للزوار من فنادق اسوان المُتميزة ومن افضل اماكن

---

[1] أنغام عبد المنعم ناجى – هدى عبد المنعم ناجى، المعالم الاثرية والسياحية في مصر، دار نهضة الشرق للنشر والتوزيع ،2002 ، ص148.

السياحة في اسوان جزيرة الفنتين أحد افضل الاماكن السياحية في اسوان فهي تقع على نهر النيل ومُعظم سكانها من النوبيين و تمتاز بالمناظر الطبيعية الجميلة والخلابة ومعبد فيلة وهو أحد معابد الفيلة القديمة الموجودة في مصر[1]، ويقع في جزيرة اجيليكا التي تقع في مدينة أسوان، المسلة الناقصة في أسوان وهي عبارة عن مسلة قديمة تم صناعتها من الجرانيت الوردي والتي تقع في المنطقة الشمالية من محاجر مصر القديمة حيث تُعد من اهم الاماكن السياحية في اسوان.

6-كفر الشيخ: تقع شمال جمهورية مصر وتحتوي على معالم اثرية تعود الى عصور مختلفة كالعصر اليوناني والروماني والاسلامي وتمتاز بالعديد من المواقع السياحية التي تعد من أجمل المعالم السياحية في مصر كمدينة تل الفراعين وحديقة حيوان كفر الشيخ ومتحف الاحياء المائية.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية للسياحة في مصر

تعد السياحة من أهم عناصر التجارة الدولية وأكثرها نمواً وازدهاراً، وقد أخذت الدول تتنافس للحصول علي أكبر عدد ممكن من الوفود السياحية العالمية، كون هذه الوفود السياحية تضخ العملة الصعبة في خزينة الدولة من ناحية وتنشط الحركة التجارية والاقتصادية في البلد الذي تزوره، وتعد مصر من الدول الجاذبة بطبيعتها التاريخية للسائحين الدوليين بشكل عام.

تشكل السياحة مورداً أساسياً للعديد من الدول ومنها(إسبانيا، فرنسا، بريطانيا، تونس، لبنان ..الخ)، فضلاً عن دولة مصر، التي عملت على جعلها صناعة قائمة بذاتها متميزة بالياتها وسهولة إدارتها، فضلاً عن كونها نشاط اقتصادي غير مكلف لاعتماده على الموارد الطبيعية، التراثية والثقافية.

بالمقابل يعد النشاط السياحي في مصر مصدراً للتدفقات النقدية بقيم تعادل وتفوق الإيرادات الأخرى ومنها القابلة للنضوب، والسياحة أيضا نشاط اقتصادي حيوي ومتجدد وتعتمد عليه الدول المتقدمة خصوصاً كمورد اقتصادي دائم لها ولقد أثبتت تجارب العديد من دول العالم أن السياحة دعامة أساسية

[1] محبا زيتون، السياحة ومستقبل مصر بين امكانات التنمية ومخاطر الهدر،2008، ص267 .

للتنمية الاقتصادية، نظراً لكونها قطاعاً مركباً من عدة صناعات كالفندقة والنقل والصناعات التقليدية فضلا عن الأنشطة التجارية المتعددة، كنشاط شركات السياحة وشركات التأمين السياحية، فالسياحة هي احد المداخيل الهامة للمساهمة في حل المشكلة الاقتصادية، لما توفر من عملات أجنبية، وخلق فرص عمل جديدة، رؤوس الأموال المحلية باعتباره نشاطاً استثمارياً يستقطب رؤوس الأموال الأجنبية في مختلف المشاريع السياحية المباشرة، والمشاريع المكملة للسياحة، وكافة الصناعات المغذية لقطاع السياحة باحتياجاته المختلفة، كما تساعد السياحة على فتح أسواق جديدة للسلع المحلية خاصة تلك الصناعات التقليدية والتراثية وغيرها من الصناعات.

1- مساهمة السفر والسياحة في التوظيف في مصر:

تساهم السياحة في توفير فرص عمل متنوعة وجيدة تدر دخلاً رئيسياً للأفراد في المناطق السياحية وغيرها، الا ان السياحة بواقع الحالة متغيرة حسب الظروف المحيطة ويبين الجدول(7) وشكل(2) عدد المشتغلين في قطاع السياحة ونسبة مساهمة قطاع السياحة في تشغيل الايدي العاملة في مصر اذا نلاحظ ارتفاع عدد العاملين في قطاع السياحة من(1508) الف عامل في(2005) الى(1583) وهي نسبة وان كانت متدنية الا أنها جيدة من حيث المبدأ، أما في المدة من(2010) الى(2013) فقد انخفض عدد العاملين في قطاع السياحة الى(1110) ألف عام(2011) بمعدل نمو سالب بلغ(29.88-) نتيجة للأحداث السياسية التي مرت بها مصر ونتج عنها تغيير نظام حسني مبارك في ثورة الربيع العربي المعروفة، فضلاً عن تفجير كنيسة القديسين في مصر وما رافقها من اضطرابات، واستمر التدهور في نسبة العاملين في السياحة الى عام(2013) اذا بلغ(20.365-) بعد ان تم اتخاذ عدد من ضباط الشرطة كرهائن من قبل البدو المسلحين في شبه جزيرة سيناء، وقام المسلحون بعمل أشرطة فيديو تصور الضباط وهم يستنجدون ويطلبون منهم الإفراج عنهم، ورفعوا هذه الأشرطة على الإنترنت، اما في عام(2014) فقد بلغ عدد العاملين في السياحة(939) الف عامل وهو بزيادة بلغت(7.683) عن العام الذي سبقه.

أما عام(2015) فقد انخفض عدد العاملين في السياحة نتيجة الاحداث الارهابية التي تعرض لها الجيش المصري والعمليات العسكرية في سيناء واعلان حالة الطوارئ في نهاية عام(2014) بعد مقتل(31) جندياً مصرياً في سيناء، وبذلك تأثر عدد العاملين بالسياحة، واستمر الوضع الى عام(2016) بنسبة انخفاض بلغت (14.463-)، أما عام(2017) وبعد تحسن الوضع الأمني واحكام السيطرة الأمنية على الاراضي المصرية فقد ارتفع عدد العاملين في السياحة من(757) عام(2016) الى (999) عام(2017) ثم ارتفع العدد الى(1156) عام (2018) ثم ارتفع عدد العاملين في السياحة الى(1180) عام(2019) وبنسبة نمو بلغت (2.076%).

جدول (7)

عدد ونسبة مساهمة قطاع السياحة في تشغيل الأيدي العاملة في مصر لسنوات متفرقة ضمن المدة (2005-2019)

التفاصيل / السنة	عدد العاملين في السياحة بالألف	نسبة التغير السنوي
2005	1508	-
2010	1583	4.973
2011	1110	-29.880
2012	1095	-1.351
2013	872	-20.365
2014	939	7.683
2015	885	-5.751
2016	757	-14.463
2017	999	31.968
2018	1156	15.716
2019	1180	2.076

المصدر: اعداد الباحثة اعتماداً على البيانات المتاحة على الرابط:https://www.ilo.org/beirut/lang--ar/index.htm

شكل (2)

مساهمة قطاع السياحة في تشغيل الأيدي العاملة في مصر لسنوات متفرقة ضمن المدة (2003-2019)

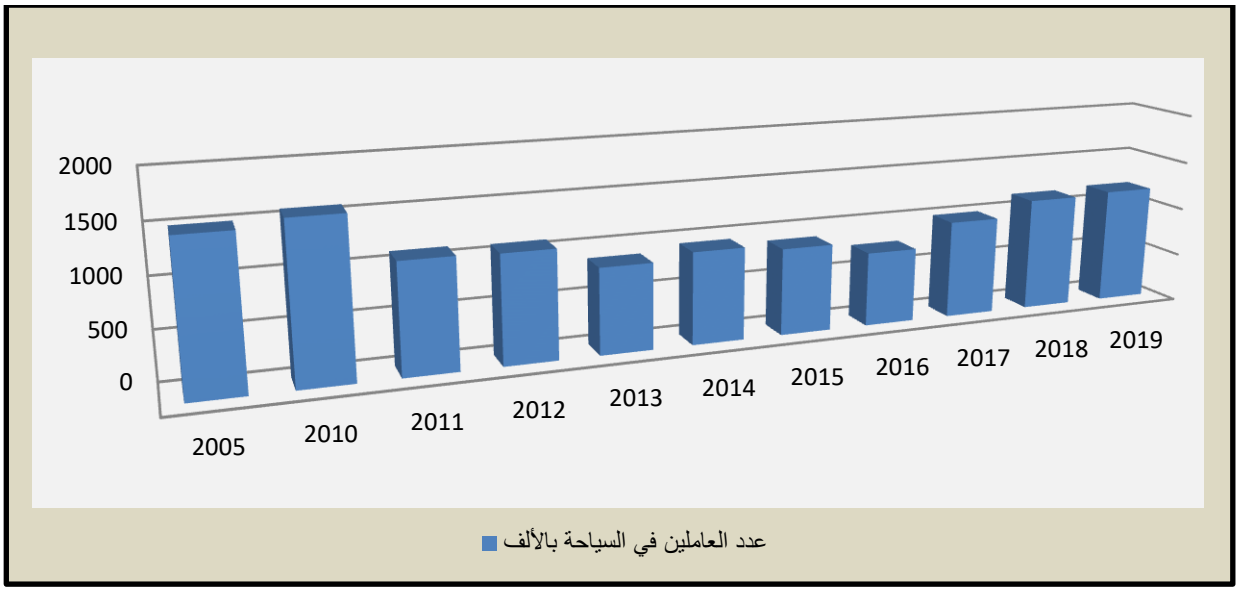

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيات الجدول(7)

2- الإيرادات السياحية في مصر:

تساهم السياحة وبشكل كبير في الجانب الاقتصادي وهي مورد انتاجي مهم تعتمد عليه مصر في تغذية ميزانيتها العامة، والإيراد السياحي هو الإنفاق الذي يقوم به السائحين على مختلف السلع والخدمات للسياحية وغير السياحية خلال إقامتهم في الدولة المضيفة، وتعتبر الإيرادات المتأتية من الإنفاق السياحي من أهم مصادر الدخل للاقتصاد الوطني للعديد من الدول، فهي تساهم بفاعلية في زيادة الناتج المحلي، كما تعتبر مصدراً مهماً من مصادر اكتساب العملات الأجنبية، وذلك بما ينفقه السائح على السلع والخدمات من هذه العملات، وتعتبر الإيرادات السياحية مصدراً مهماً لتوفير فرص العمل للمواطنين، ما يدعم مستواهم المعيشي والاجتماعي، وللسائح أوجه إنفاق عامة يشمل:

أ- نفقات الإقامة: وتشمل المبيت – الطعام وتوابعهما في الفندق مثل الشراب – التسلية الغسيل – الهاتف– المسبح... الخ.

ب – نفقات النقل: سواء عن طريق مكاتب أو شركات أو بشكل مباشر على سم ومائط وخدمات النقل الجوي والبحري والبري داخل البلد.

ج – نفقات المشتريات: وتشمل على ما يشتريه السائح من لوازم وهدايا وملابس وتحف وتذكارات وكتب وأقلام وبطاقات وصور.. الخ.

د – نفقات الترفيه: وهي كثيرة منها التسلية الإدلاء – الصدقات – المتعة والمصاريف الاخرى وجميع المنح والهدايا التي يوزعها السائح.

ر – الرسوم والضرائب: مثل تأشيرة المطار – رسم الإقامة الضرائب والطوابع ..الخ.

وقد حققت مصر ايرادات مالية من هذه الأبواب وبمعدل نمو جيد باستثناء بعض السنوات التي تعرضت فيها الدولة لحالات ارهابية وتفجيرات التي تنعكس سلباً على الاقتصاد والاستقرار بشكل عام، ويبين الجدول(8) وشكل(4) حجم الإيرادات السياحية المتحققة في مصر، إذ نلاحظ ان مصر حققت عام(2005) ايرادات بلغت(8.5) مليار دولار وقد ارتفعت الايرادات الى(16.6) مليار دولار عام(2010) وبمعدل نمو بلغ(95.294%) اما عام(2011) وبسبب الاحداث الارهابية في تفجير كنيسة القديسين والاضطرابات السياسية نتيجة الثورة المصرية وتغيير النظام المصري فقد انخفضت الايرادات السياحية الى(12.8) مليار دولار وبمعدل نمو سالب بلغ(22.899– %) في حين تحسن الوضع المالي عام(2012) ليحقق(14.4) مليار دولار، وبمعدل نمو بسيط بلغ(12.917%) في حين عادت الايرادات السياحية بالانخفاض في عام(2013) نتيجة الاحداث الارهابية في سيناء وتفجير فندق يتردد عليه السائحين فضلا عن عمليات قتل بحق المسافرين على الطرق الخارجية من خلال نصب الكمائن للسائحين او من افراد الشرطة والجيش وبعد تحسن الاوضاع الامنية في مصر عادت الايرادات المالية بالارتفاع عام(2014) لتصل الى(13.2) مليار دولار وبمعدل نمو بلغ(18.919%) الا انه سرعان ما عاود الانخفاض عام(2015) الى(12.7) مليار دولار وبمعدل نمو سالب بلغ(3.788–%) نتيجة حادث

تفجير الطائرة الروسية في(31 أكتوبر 2015)، إذ تحطمت طائرة روسية على متنها(224) راكب قتلوا جميعاً في الحادث على بعد(100) كم جنوب مدينة العريش، نتيجة انفجار عبوة ناسفة يدوية الصنع زرعها تنظيم ولاية سيناء على متن الطائرة. وغيرها من الاحداث الارهابية بحق السائحين وقد انعكس ذلك ايضا على عام(2016)، إذ انخفضت الايرادات السياحية الى(9.2) مليار دولار بمعدل نمو سالب بلغ (27.559- %) وهي من اعلى نسب الانخفاض التي مرت بها مصر وقد تحسنت الايرادات لاحقاً نتيجة تحسن الوضع الأمني مما رفع حجم الايرادات السياحية مرة اخرى الى(10.9) مليار دولار عام(2017)، ثم ارتفع الى (15.4) مليار عام (2018) وبمعدل نمو سنوي بلغ (41.284 %) كما تحسن عام (2019) ليصل الى (17.8) مليار دولار وبنسبة نمو سنوي بلغت (15.584 %) اما عام (2020) فقد انخفضت بشكل كبير بسبب جائحة كورونا التي ضربت العالم وخصوصاً القطاع السياحي فقد حقق ايرادات مالية بلغت(4) مليار دولار فقط بمعدل انخفاض بلغ (77.528- %) عن العام السابق له، أما نسبة مساهمة الايرادات السياحية بالنسبة الى حجم الناتج المحلي الاجمالي فقد تغيرات طيلة سنوات الدراسة ومع كل الاحوال ظلت نسبتها بحدود (0.4%) في معظم السنوات وكان افضلها عام (2010)، إذ بلغت (0.6%) منه كحد اقصى كما حدث لاحقاً الانخفاض الكبير عام (2019) بسبب (كوفيد 19) فقد انخفضت الى (0.1%).

جدول(8)

الايرادات السياحية لدولة مصر لسنوات متفرقة ضمن المدة(2003– 2020) مليار دولار

التفاصيل / السنة	الإيرادات السياحية المتحققة للدولة مليار دولار	معدل النمو السنوي للإيرادات	نسبة مساهمة السياحة في حجم الناتج المحلي الاجمالي في مصر
2005	8.5	---	0.4
2010	16.6	95.294	0.6
2011	12.8	-22.892	0.4
2012	14.4	12.500	0.5
2013	11.1	-22.917	0.4
2014	13.2	18.919	0.4
2015	12.7	-3.788	0.4
2016	9.2	-27.559	0. 3
2017	10.9	18.478	0. 3
2018	15.4	41.284	0.4
2019	17.8	15.584	0.4
2020	4.0	-77.528	0.1

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على الحصائيات في الرابطhttps://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD

شكل (3)

الايرادات السياحية لدولة مصر لسنوات متفرقة ضمن المدة(2003–2020) مليار دولار

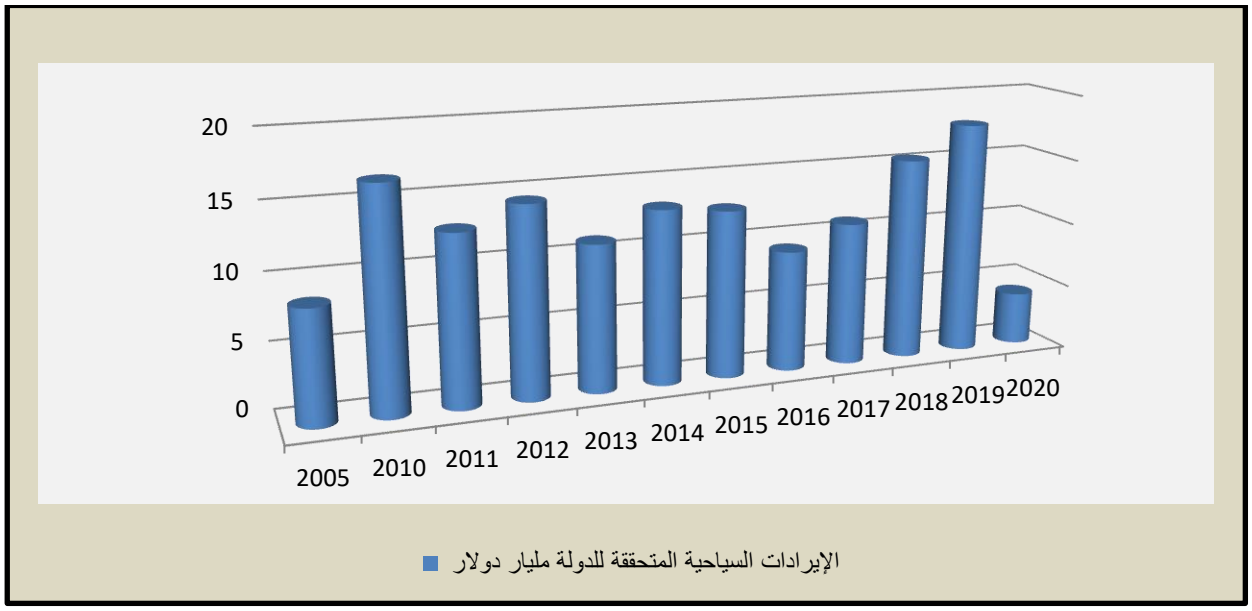

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الجدول(8).

3- عدد السائحين الوافدين الى مصر:

السائحون الدوليون الوافدون هم عدد السياح الذين يسافرون إلى بلد آخر غير البلد المعتاد الذي يقيمون فيه ، ولكن خارج بيئتهم المعتادة، لفترة لا تتجاوز(12) شهرًا وتحتل مصر المرتبة(31) عالمياً من حيث عدد السائحين الوافدين اليها من مجموع(187) دولة حول العالم، في حين تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأولى من حيث عدد الوافدين في العالم، اعتبارًا من عام(2019)، بلغ عدد الوافدين إلى الولايات المتحدة الأمريكية(166) مليونًا وهو ما يمثل(8.46%) من عدد الوافدين حول العالم تستحوذ الدول الخمس الأولى(الأخرى هي الصين وإسبانيا والمكسيك وإيطاليا) على(33.01%) منها قُدر إجمالي عدد الوافدين على مستوى العالم بنحو(1961) مليونًا في عام(2019) ويبين الجدول(9) عدد السائحين الوافدين من دول العالم الى دولة مصر لغرض السياحة فقد بلغ العدد(6044000) مليون سائح في عام(2003) وارتفع الى(8104000) مليون سائح عام(2004) واستمر بالارتفاع الى(12835000) مليون سائح عام(2008) وكان معدل نمو عدد الوافدين بلغ(15.724) مليون سائح عام(2004) في حين ظل ثابتاً بنسبة نمو(34.083) عامي(2005) و(2006) بسبب الاعمال الارهابية التي حدثت في مصر وتسببت في مقتل المئات من السائحين الاجانب والمصريين مما أثر على عدد الوافدين بشكل كبير خصوصاً بعد ظهور التنظيمات الارهابية المتشددة والاعلان عن نفسها في شبه جزيرة سيناء بعد سنوات من الاعداد له، اما عام(2009) فقد انخفض عدد الوافدين الى(12536000) مليون سائح وبنسبة انخفاض عن العام السابق له بلغت(2.330-) نتيجة الاحداث الأمنية فضلاً عن انعكاس الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على اقتصاديات دول العالم مما انعكس على السياحة بشكل كبير لذلك ارتفع عدد الوافدين في عام(2010) ليصل الى(14731000) مليون سائح وقد حقق معدل نمو(17.510)عن العام السابق له، اما عام(2011) ونتيجة للأحداث السياسية والاضطرابات الأمنية وثورة (2011/5/25) التي دفعت النظام القائم للاستقالة فضلاً عن التفجيرات الارهابية على المدنيين والعسكريين فقد انخفض عدد

الوافدين الى مصر من أجل السياحة الى(9845000) مليون سائح وبنسبة انخفاض كبيرة جداً بلغت(33.168-) وهي اعلى نسبة انخفاض في مرت بها مصر، وبعد استقرار الاوضاع الامنية ارتفع عدد الوافدين ليصل الى(11532000) مليون سائح عام(2012)، وبنسبة نمو بلغت(17.136) في حين انخفضت عام(2013) الى(9464000) مليون فرد بعد الإطاحة بالرئيس الأسبق محمد مرسي فضلاً عن اختطاف ضباط مصريين، وتصاعد العنف في سيناء مرة أخرى، و استمر الوضع لغاية عام(2018)، إذ ارتفع عدد الوافدين من السياح الى(11346000) مليون فرد وبنسبة الارتفاع بلغت(37%)عن العام الذي سبقه كما ارتفع الى(1326000) مليون سائح عام(2019) وهو مؤشر جيد نتيجة تحسن الاوضاع الامنية واستقراراً في مصر.

جدول(9)

عدد السائحين الوافدين الى مصر للمدة من (2003- 2019)

التفاصيل / السنة	عدد السائحين الوافدين مليون فرد	معدل التغير السنوي %
2003	6044000	-
2004	8104000	34.083
2005	8608000	6.219
2006	9083000	5.518
2007	11091000	22.107
2008	12835000	15.724
2009	12536000	-2.330
2010	14731000	17.510
2011	9845000	-33.168
2012	11532000	17.136
2013	9464000	-17.933
2014	9878000	4.374
2015	9328000	-5.568
2016	5399000	-42.120
2017	8292000	53.584
2018	11346000	36.831
2019	13026000	14.807

المصدر: اعاد الباحث بالاعتماد على الاحصائيات المتاحة على الرابط https://datacatalog.worldbank.org/dataset/world-developmen

المطلب الخامس: انعكاس ظاهرة الارهاب على قطاع السياحة في مصر

إن لظاهرة الارهاب وبكل اشكاله وأنواعه له تأثير سلبي على مختلف المجالات الاقتصادية في مصر ومنها القطاع السياحي موضوع دراستنا، إذ وجدنا انه يتأثر بشكل كبير مع كل عملية ارهابية تحدث في اي منطقة ضمن حدود دولة مصر وتنوعت العمليات الارهابية بين(تفجير فنادق، خطف وقتل سائحين، الاستيلاء على الممتلكات، تفجير كنائس، نصب وتفجير عبوات ناسفة وغيره..)، وإن عدد العاملين في السياحة يتأثر في الظروف الامنية فكلما تحدث عمليات ارهابية سينخفض عدد السائحين الوافدين الى مصر وبالتالي تنخفض عدد فرص العمل المرتبطة بالسائحين مما يزيد من حجم البطالة وهكذا.

أولاً: أسباب ودوافع الارهاب نحو ضرب القطاع السياحي في مصر:

هناك العديد من الأسباب والدوافع التي تؤدي الى ظهور الارهاب في مصر من أجل ضرب قطاعاته الاقتصادية والاجتماعية وتخريب السلم الأهلي والاستقرار الأمني فيها، كما ان قطاع السياحة باعتباره واحد من الموارد الاقتصادية لدولة مصر يتأثر بشكل كبير نتيجة تلك العلميات الارهابية، كما أن مصر دولة محاطة ببلدان غير آمنة من مختلف الاتجاهات، فطبيعة العلاقات مع الجوار يتطلب منها الحذر نتيجة لاختلاف توجهات كل طرف كما ان البعض يضمر لها العداء، ابتداءً بحركة حماس التي يخل وجودها بأولويات أمن مصر الاستراتيجية وهي مستمرة بالتواجد على الحدود الشرقية، وإسرائيل التي تحكم علاقات مصر معها اتفاقية سلام وهي تحرص على التمسك بها، اما ليبيا التي اصبحت مرتعاً لمختلف الجماعات الإرهابية التي تتطلع الى اختراق مصر، الأمر الذي يتطلب من مصر جهداً خارقاً للسيطرة على كل هذه الحدود الممتدة لمئات الاميال، والسودان التي يصعب ان تترك الحدود معها دون سيطرة مماثلة، إذ يصعب إن تأمن جانبها، فقيادتها اخوانية بالأساس وهي حركة محضورة في مصر نتيجة تطرفها وعملياتها الارهابية فيها.

ثانياً: اشكال الاعمال الارهابية على القطاع السياحي في مصر:

يُعزى استهداف القطاع السياحي في مصر من قوى الارهاب والتطرف، إلى الأهمية الاقتصادية لهذه الصناعة، والدور الريادي الذى تلعبه في مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة، ودورها في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي وزيادة رصيد الدولة من النقد الأجنبي ولمساهمتها بتوفير فرص عمل دائمة ومؤقتة، وغيرها.. وترتكز الأنشطة الإرهابية، الموجهة لضرب قطاع السياحة، على جوانب مختلفة، من أبرزها: خطف السياح الأجانب والمطالبة بفدية، نظير إطلاق سراحهم، ويعد هذا من أخطر الأشكال الإرهابية، الموجه لضرب القطاع السياحي، ويتركز الإرهاب في هذا السياق على الفنادق باهظة التكاليف، والمعارض، والحفلات الغنائية، حيث يتم رصد السياح، ومن ثم اختطافهم، في أضعف نقاط تأمينهم، والبدء في مساومة ذويهم، أو الدولة التي تم اختطافهم فيها، على دفع فدية كبيرة، ومن ابرز الاعمال الارهابية الاخرى الموجهة لضرب القطاع السياحي في مصر:

1- تفجير المواقع التاريخية والأثرية الحيوية للتأثير على مصادر الدخل السياحي: وهو متغير خطير، طرأ على فكر التنظيمات الإرهابية، والجماعات ذات الاتجاهات المنحرفة والمتطرفة، وتوسعت دائرة انتشاره في الآونة الأخيرة.. ووفق دراسة صادرة عن المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، فإن تفجير مثل هكذا مواقع لا يعني فقط تهديد الحاضر والمستقبل، وإنما يتجاوز ذلك إلى طمس التاريخ، وكل مقومات الهوية الحضارية، التي اكتسبتها المنطقة على مر العصور.

2- سرقة الآثار: تعد عمليات استهداف الآثار، من قبل التنظيمات الإرهابية المسلحة، أو ما يطلق عليه التبادل التجاري عبر الآثار والأعمال الفنية، امتدادا لمخططات تلك التنظيمات، ومن يقف خلفها، ويدعمها، لضرب السياحة وتدمير اقتصاد بعض الدول، وإهدار ذاكرة الشعوب، وقد أصبحت هذه العمليات مُمَنهجة إلى حد بعيد.

3- التأثير على رجال الأعمال والمستثمرين في المجال السياحي، إذ يفقد المستثمرين الأجانب والمحليين الثقة بالقطاع السياحي، في ظل تنامي الإرهاب، وأحداث العنف المسلح فرأس المال جبان، ولا يجازف بالمغامرة في استثمارات يرتفع فيها سقف المخاطر.

4- السياحة الوهمية: إن من ابرز المخاطر التي نتجت عن علاقة الإرهاب بالسياحة، ما صار يطلق عليه بالسياحة الوهمية، وهي تتعلق بوجود مكاتب سياحية لها ارتباطات مباشرة أو غير مباشرة، بجماعات العنف، والتنظيمات الإرهابية.

5- السياحة وتمويل العمليات الإرهابية: وهذا مظهر من مظاهر المخاطر، التي تتعرض لها بعض الدول، عبر استهداف التنظيمات الإرهابية لقطاع السياحة، حيث يتم استغلال بعض السياح الأجانب، للقيام بالأنشطة الإرهابية المباشرة عبر العمليات الانتحارية، او من خلال بث الثقافات والأفكار المتطرفة عبر وسائل وأشكال مختلفة، كالتجنيد، أو توزيع المنشورات والكتب، أو ترويج المخدرات، ونحو ذلك.. ويتم ذلك سواء من خلال التوجيه المباشر للتنظيمات الإرهابية، أو عبر الاتفاق بين تلك التنظيمات لتحقيق أهداف جيوسياسية.

6- السياحة التجسسية: تشير الدراسات الأمنية في هذا السياق، إلى وجود ارتباط تاريخي وثيق بين محاولات العديد من الدول القيام بالتجسس، والسعي للإطاحة بالأنظمة السياسية، عبر قطاع السياحة، ومن أبرز الأشكال على ذلك، إمكانية اندساس بعض العملاء والجواسيس والإرهابيين، كسياح، خصوصاً عبر الأفواج السياحية، المناسبات الدينية والرياضية، كما تشير بعض الدراسات الميدانية هذا الشأن، إلى دخول الجواسيس والعناصر الإرهابية، عبر المراكز الصحية والاستجمام ومجالات الترفيه، حيث يتم في مثل هكذا محلات تجنيد الشباب، على أساليب وطرق الإرهاب، ومن الأمثلة الصارخة الدالة على ذلك، ما فعلته (ليونو يوس)، وهي شركة سياحة إسرائيلية، تعمل لصالح الموساد الاسرائيلي.

ثالثاً: انعكاس العمليات الارهابية على القطاع السياحي في مصر

جدول(10)

انعكاس العمليات الارهابية على حركة القطاع السياحي

السنة	عدد العمليات الارهابية	عدد العاملين في السياحة(بالألف)	عدد السياح (بالمليون)	الايرادات السياحية (بالمليار دولار)
2010	2	1583	14731000	16.5
2011	18	1110	9845000	12.8
2012	51	1095	11529000	14.4
2013	321	872	9464000	11.1
2014	355	939	9878000	13.2
2015	652	885	9328000	12.7
2016	378	757	5399000	9.2
2017	228	999	9282000	10.9
2018	55	1156	11346000	15.4
2019	5	1180	13026000	17.8
2020	1	599	400000	4.5

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول(7) و(8) و(9).

نلاحظ من خلال الجدول(10) ابتداء البيانات من عام(2010) ولك لعدم توفر بيانات خلال المدة(2003–2009) انعكاس العمليات الارهابية على حركة القطاع السياحي قد تصاعدت بعد عام(2011)، إذ بلغت عدد العمليات الارهابية نحو(18) عملية مما انعكس سلباً على عدد السياح الوافدين لمصر، إذ بلغ عددهم(9,845,000) سائح، وبلغ عدد العاملين في القطاع السياحي نحو(1110) موظف، أما حجم الايرادات السياحية وصل الى(12.8) مليار دولار بعد أن كان يبلغ(16.5) في عام(2010) الذي تميز بانخفاض عدد الاعمال الارهابية اذ لم تسجل خلاله سوى عمليتين ارهابيتين فقط، فقد بدأ مستوى العمليات الارهابية بالتصاعد بعد عام(2012) الذي بلغ فيه عدد العمليات الارهابية(51) عملية ما أدى الى تراجع اعداد العاملين في السياحة ليصل الى(1095) الف سائح وانخفاض الايرادات السياحية الى(11.1)مليار دولار، بعد ذلك تصاعدت العمليات الارهابية وتعد

المدة بين الاعوام(2013) و(2017) هي الاعنف والاكثر انعكاساً على حركة القطاع السياحي في مصر، فقد تراجعت الايرادات السياحية خلال تلك المدة وانخفضت اعداد السياح والعاملين في السياحة، فقد تعرضت مصر بعد عام(2011)، المدة التي اعقبت ثورة(25 يناير) التي تراجع فيها الوضع الامني، لعدة هجمات ارهابية في سيناء استهدفت القوات الامنية المصرية من الجيش والشرطة واستمر الحال حتى عام(2018)، إذ بلغ عدد العمليات الارهابية عام(2013) نحو(321) عملية ارهابية لتنعكس على توافد السياح الى مصر الذي بلغت اعدادهم(9,464,000) مليون سائح بالمقابل تراجع عدد العاملين في السياحة الى(872) الف سائح وبلغت وتراجع الايرادات السياحية لتصل الى(11.1) مليار دولار، وارتفع معدل العمليات الارهابية ليصل الى(652) عملية ارهابية عام(2015) ليتراجع عدد العاملين الى(885) الف وانخفضت الايرادات السياحية الى(12.7) مليار دولار بسبب تراجع اعداد السياح الوافدين الى مصر ليصل عددهم الى(9,328,000) مليون سائح، إذ تعرضت السياحة في مصر خلال العام(2015) لعدة هجمات ارهابية ابرزها سقوط طائرة السياح الروسية في مطار شرم الشيخ بسبب تعرضها لتفجير ارهابي مما انعكس على توافد السياح الى المنطقة، وكذلك الحال عام(2016) فقد وصل عدد العمليات الارهابية في مصر الى(378) عملية ارهابية والتي انعكست سلباً على مستوى الايرادات السياحية لتصل الى(9.2) مليار دولار بسبب تراجع اعداد السياح الوافدين الى مصر فقد بلغ عددهم(5,399,000) سائح وانخفض عدد العاملين الى ما يقارب(757) الف عامل، واستمر انعكاس العمليات الارهابية على حركة السياحة في مصر عام(2017) الذي وصلت فيه العمليات الارهابية الى(228) عملية ارهابية طالت عدة مناطق في مصر اهمها الهجوم الارهابي على دير سانت كاترين في ابريل(2017) وعدة هجمات في الروضة بسيناء والعريش وشيخ زويد وانفجارات طالت عدة كنائس منها كنيسة ماري جرجس في طنطا وكنيسة المرقسية في الإسكندرية، أما خلال عامي(2018 و2019) فقد انخفضت حدة الاعمال الارهابية، إذ نلاحظ من خلال الجدول(10) لعام(2018) أن عدد السياح قد ارتفع الى(11,346,000) سائح مما ادى لارتفاع الايرادات السياحية الى(15.4) مليار دولار وارتفاع نسبة العاملين في القطاع السياحي ليصل

الى(1156) ألف، أما في العام(2019) نلاحظ التحسن الواضح لحركة السياحة في مصر فقد كانت الاعلى من حيث الايرادات السياحية التي بلغت(17.8) مليار دولار بينما بلغت اعداد السياح الوافدين(13,026,000) مليون سائح وارتفع عدد العاملين في القطاع السياحي ليصل الى(1180) ألف، ذلك بسبب القضاء على العديد من الجماعات الارهابية المتطرفة من قبل الحكومة المصرية وتطهير عدة مناطق من الجماعات الارهابية وحرص الحكومة المصرية على دعم القطاع السياحي وحماية المواقع السياحية حتى بلغت الاعمال الارهابية نحو (5) عمليات، أما في العام(2020) انخفض عدد العمليات الارهابية الى عمليتين فقط واستمر فيه تحقيق النمو في الحركة السياحية لمصر فقد حققت الدولة المصرية خلال العام(2020) نجاحاً كبيراً في مواجهة الجماعات الارهابية، ورغم انتشار فيروس كورونا وما خلفه من نتائج سلبية على حركة السياحة في اغلب دول العالم إلا أن السياحة في مصر ضلت مستمرة، إذ استقبلت مصر ما يقارب(400) ألف سائح ورغم انخفاض الايرادات السياحية الى(4.1) مليار دولار، نلاحظ من الجدول(10) ان المدة الاعنف على حركة السياحة في مصر من حيث تأثرها بارتفاع الاعمال الارهابية هي خلال الاعوام(2011) الى عام(2017) حتى اتمام القضاء على الجماعات الارهابية من قبل القوات الامنية المصرية وتحقيق التحسن الكبير على مستوى القطاع السياحي في مصر التي تعد من البلدان التي تعافت من انعكاس العمليات الارهابية.

المبحث الثاني

انعكاس ظاهرة الارهاب على التنمية الاقتصادية والقطاع السياحي في سوريا

المطلب الاول: السمات والمؤشرات الرئيسية للاقتصاد السوري على مستوى العالم

سيتم تناول هذا الجانب من الدراسة من خلال الاتي:

أولاً: السمات الرئيسة لدولة سوريا وفق المؤشرات الدولية:

تعد مجموعة من المؤشرات الدولية عن واقع دولة سوريا وهذه المؤشرات بمثابة المرآة التي تعكس نظرة العالم تجاه هذه الدولة، وسيتم معرفة موقع الجمهورية السورية وفقاً لتلك البيانات والتي تُعد البطاقة التعريفية لها، وسيتم أخذ مجموعة مؤشرات مهمة يبينها الجدول(11) وسيتم توضيحها كالآتي:

1- **مؤشر التنمية البشرية:** وهو مؤشر مركب يقيس متوسط الإنجاز في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية حياة طويلة وصحية، والمعرفة ومستوى معيشي لائق وكما بينا سابقاً، تعد النرويج هي الدولة الأولى من حيث مؤشر التنمية البشرية في العالم اعتباراً من عام(2019)، كان مؤشر التنمية البشرية في النرويج(0.96) درجة، تحتل الجمهورية العربية السورية المرتبة(150) من مجموع(188) دولة حول العالم, وقد حققت نسبة(0.57%) عام(2019) وهي أفضل من الاعوام السابقة لها اذ بلغ(84%) عام(2010) ثم استمر بالارتفاع الى(50%) عام(2011) وصولاً الى(56%) عام(2016) و(2017)، ثم(57%) للأعوام التالية له[1]، وهو مؤشر جيد وله أهمية كبيرة في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي ويبين مدى اهتمام الحكومة بتحقيقه رغم الظروف الصعبة التي تمر بها[2].

---

[1] http://hdr.undp.org/en/data

[2] عابدة فضيلة، الحصار والعقوبات والارهاب الاقتصادي الدولي، بحث منشور في مجلة الفكر السياسي، العدد 74، لسنة 2020، ص 77.

2- **مؤشر التنافسية العالمي:** يقيِّم مؤشر التنافسية العالمية أسس الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي للقدرة التنافسية الوطنية، والتي تُعرَّف بأنها مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية بلد ما، وتعد سنغافورة الدولة الأولى من حيث المرتبة التنافسية العالمية في العالم، اعتباراً من عام(2019)، وكانت سوريا خارج التصنيف عام(2011)[1]، ولم يتم تسجيل بياناتها دولياً من مجموع(144) دولة حول العالم، وهو مؤشر سلبي تجاه واقع الاقتصاد السوري ومدى امكانية الاستثمار فيه وجذب رؤوس الاموال لبناء المشاريع[2].

3-مؤشر سهولة الاعمال: تأتي سوريا بالمرتبة(174) من مجموع(188) دولة حول العالم وقد حققت نتيجة تقدم قدرها(42) من(100) وهي افضل من الاعوام السابقة لها رغم ان المستوى العام ضعيف جداً ولا يرقى الى القبول في حين تعد نيوزيلندا الدولة الأولى من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية في العالم اعتباراً من عام(2020)، بلغت درجة سهولة ممارسة الأعمال التجارية في نيوزيلندا(86.8) درجة تشمل الدول الخمس الأولى أيضًا سنغافورة وهونج كونج والدنمارك وجمهورية كوريا.

4- مؤشر الإرهاب العالمي: الدولة الأولى من حيث مؤشر الإرهاب العالمي هي أفغانستان اذ ببلغ مؤشر الإرهاب العالمي في أفغانستان(95.9%) اعتباراً من عام(2020) وتشمل البلدان الخمسة الأولى أيضًا العراق ونيجيريا والصومال، أما سوريا فيبلغ مؤشر الارهاب لديها(0.77%) وتحتل المرتبة(4) من مجموع(162) دولة[3]، وهو ما يعكس مستوى خطورة الارهاب الذي تتعرض له جمهورية سوريا بعدما كانت من الدول الآمنة والتي لا تعاني من الارهاب فقد كان مستوى خطورة الارهاب لديها(2%) فقط وفقاً للبيانات والمواقع العالمية المتخصصة[4].

---

(1) https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2020

(2) منير الحمش، مصدر سابق ، ص 84.

(3) https://www.visionofhumanity.org/maps/global-terrorism-index.

(4)https://www.economicsandpeace.org/reports/

5-مؤشر الازدهار: من المعروف ان الدنمارك هي الدولة الأولى من حيث مؤشر الازدهار في العالم، كان مؤشر الازدهار في الدنمارك(84.37) عام(2020) درجة، تشمل الدول الخمس الأولى أيضًا النرويج وسويسرا والسويد وفنلندا، اما الجمهورية العربية السورية فقد احتلت المرتبة(158) من مجموع(167) دولة حول العالم وقد كانت درجتها(0.37.3 %) من(100) وهو مستوى متدني بشكل كبير ويعكس صورة سلبية عن مستوى الازدهار والتقدم في سوريا[1].

6- **مؤشر مدركات الفساد:** تُعد سوريا واحدة من الدول الخمس الأعلى معاناة من الفساد في العالم حسب تصنيف المنظمات الدولية المتخصصة وكان تسلسلها(2) من مجموع(187) دولة حول العالم بعد الصومال، وتستحوذ هي والدول الخمسة الاعلى فساداً في العالم على نسبة(5.5%) من مستوى الفساد حول العالم وفقاً لبيانات عام(2020)[2].

7- **مؤشر الحرية الاقتصادية:** بلغت الجمهورية العربية السورية في مؤشر الحرية الاقتصادية نسبة(51.2%) وقد احتلت التسلسل(180) من مجموع(183) دولة حول العالم وهو مؤشر يعكس نسبة ضعيفة جداً للحرية الاقتصادية لديها وفق المؤشرات العالمية[3]، وكما بينا سابقاً، تُعد سنغافورة الدولة الأولى من حيث مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم اعتباراً من عام(2020)، بلغ مؤشر الحرية الاقتصادية في سنغافورة(89.7) درجة تشمل الدول الخمس الأولى أيضًا نيوزيلندا وأستراليا وسويسرا وإيرلندا.

تمثل المؤشرات أعلاه صورة موجزة عن واقع دولة سوريا، أو ما ينظر اليه عندما يتم تقييمها من قبل الخارج سواء كان قطاع خاص يروم الاستثمار فيها او قطاع افراد يرومون السفر اليها باعتبارها سياحة وترفيه أو كحكومة دولة أُخرى ترغب بتقديم الدعم والمساندة لدولة سوريا فهي من المنطقي أنها

---

(1) جلال أمين ، خرافة التقدم والتخلف العرب والحضارة الغربية في مستهل القرن الواحد والعشرين ، ط4 ، دار الشروق ، القاهرة ، 2013 ، ص 126 و 127.

(2) https://www.transparency.org/en/cpi/2021

(3) https://www.investopedia.com/terms/i/index-of-economic-freedom.asp

ستأخذ هذه المؤشرات وتقوم بتحليل وتقييم الوضع العام من أجل المبادرة في تقديم ما يمكن تقديمه سواء كان على المستوى الأمني أو الاقتصادي أو الاجتماعي وغيرها، ولاحظنا من خلال الجدول إن سوريا تعاني وبدرجة كبيرة من انخفاض المؤشرات الدولية بسبب تأثير الارهاب على القطاعات والموارد الاقتصادية العامة المختلفة فيها[1].

جدول(11)

موقع الجمهورية العربية السورية وفقاً لأهم المؤشرات العالمية(2020)

المؤشرات العالمية	الدرجة من 100
مؤشر التنمية البشرية لعام 2019	% 0.57
مؤشر سهولة القيام بالأعمال	% 0.42
مؤشر التنافسية العالمية لعام 2019	لا توجد بيانات
مؤشر مدركات الفساد	5.5 % من مستوى العالم
مؤشر الحرية الاقتصادية	% 51.2
مؤشر الازدهار	% 0.37.3
مؤشر الارهاب العالمي	% 0.77

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الروابط ادناه:

https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2020
http://hdr.undp.org/en/data
https://www.visionofhumanity.org/maps/global-terrorism-index
https://www.economicsandpeace.org/reports/
https://www.investopedia.com/terms/i/index-of-economic-freedom.asp
https://www.transparency.org/en/cpi/2021

ثانياً – المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد السوري:

بعد ان تعرفنا على واقع المؤشرات الدولية الخاصة بدولة سوريا وانعكاس صورة البلد للخارج من خلال هذه المؤشرات من جميع النواحي الاقتصادية والمجتمعية والسياسية والامنية وغيرها، صار من الضروري ان نبين المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد السوري لتكتمل لنا الصورة تجاهها من جميع

(1) صالح وهبي ، وآخرون، الحرب على سوريا وأثرها على الموارد السياحية، بحث منشور في مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27 العدد 1 ، سنة 2005 ، ص 332.

النواحي وبالتالي نصل الى درجة عالية من الدقة عند تحليل خطورة الارهاب على سوريا وانعكاسه على السياحة فيها .

1 – تطور حجم الناتج المحلي الاجمالي في سوريا:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجمهورية العربية السورية(23.1) مليار دولار عام(2003) وارتفع خلال السنوات التالية الى(34.9) مليار دولار كما في عام(2011) ونلاحظ انه تزايد بشكل مستمر وبمعدل نمو سنوي عالي وذلك لمساهمة القطاعات الانتاجية السورية في الاقتصاد ووصولها الى مرحلة الاكتفاء الذاتي من مختلف الصناعات والاغذية بل تحقق فائض يوجه الى التصدير للخارج، وهو ما يبينه الشكل(4) اما عام(2012) وبسبب تأثير الأزمة السورية من مظاهرات مدنية ثم تطور الوضع الى مظاهر مسلحة ثم المطالبة بالانفصال والتبعية لغير دول مجاورة لها، كل هذه المظاهر أدت الى انخفاض حجم الناتج المحلي الاجمالي بدأ من عام(2012) فقد بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي(25.7) مليار دولار، واستمر بالتراجع الى(18.9) مليار عام(2013) وبدأ بالتراجع بشكل اسرع في السنوات اللاحقة حتى بلغ مليار دولار عام (2017) وهي اشد واسوأ سنة مرت على سوريا نتيجة اشتداد العمليات الارهابية ضدها(12.4) بشكل كبير وتتابعي مع الاعوام السابقة[1]، أما في الاعوام اللاحقة ونتيجة لاتباع استراتيجية اقتصادية مرنة والتغيرات الدولية والتحالفات لصالح سوريا، فقد تراجع الارهاب الدولي مما انعكس ايجاباً على حجم الناتج الاجمالي وارتفع الى(15.6) مليار دولار ثم الى(16.2) مليار عامي(2018 و2019) وهذا يمثل تغيرًا بنسبة(3.75%) وهو مؤشر جيد لصالح الاقتصاد السوري.

[1] خالد تركاوي ، اولويات التنمية الاقتصادية في سوريا، التنمية في مرحلة ما بعد الحرب وفترات التحول، ط1 ، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، دمشق، 2017 ، ص 21 .

شكل (4)

حجم الناتج المحلي الاجمالي في سورية للمدة (2003- 2019) مليار دولار

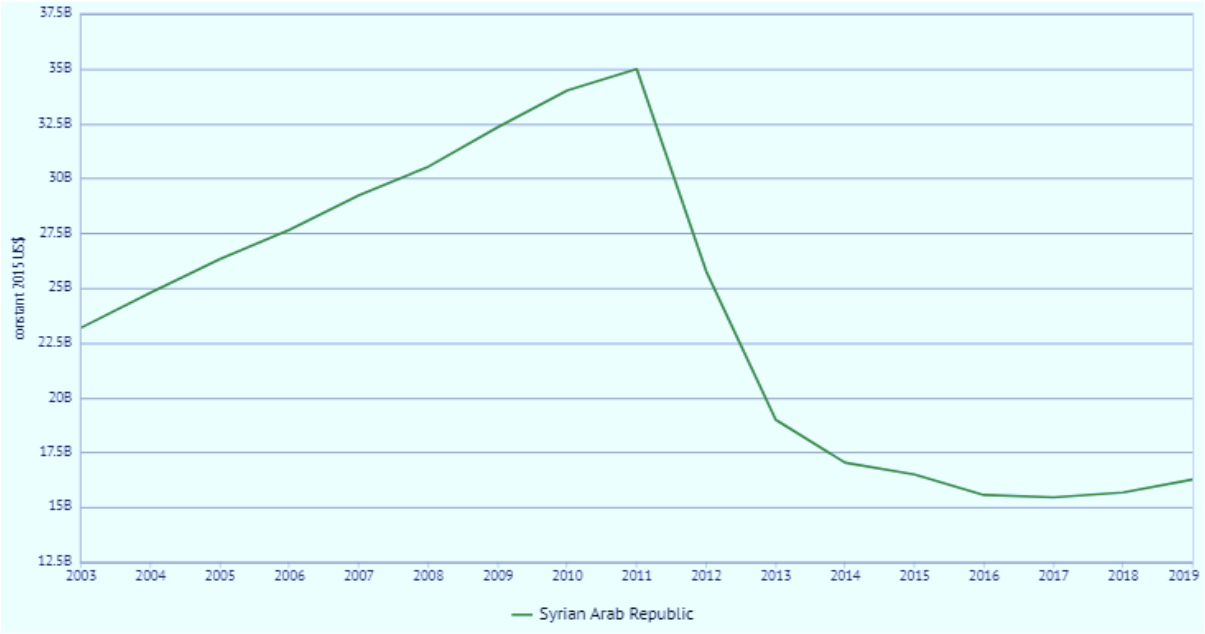

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الاحصائيات المتاحة على الرابط https://data.worldbank.org / data 2020. Retrieved 3/2/2021

2 – تطور معدل نصيب الفرد من حجم الناتج المحلي الاجمالي في سوريا:

يُعد نصيب الفرد من حجم الناتج المحلي الاجمالي من أهم المؤشرات الاخرى التي تهتم بها كل دولة ومن الطبيعي ان مقدار هذا المؤشر متغير تابع للتغير في حجم الناتج المحلي الجمالي وعدد السكان باعتباره مقسوماً عليه, وتُعد لوكسمبورغ الدولة الأولى من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العال .اعتباراً من عام(2020)، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لوكسمبورغ(101207) دولار، وتشمل البلدان الخمسة الأولى أيضًا سويسرا وإيرلندا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية.

ونلاحظ من خلال الشكل(5) ان معدل نصيب الفرد من حجم الناتج المحلي الاجمالي كان ينمو وبمعدل جيد طوال المدة من(2003 الى 2011)، اذ نجد انه حقق نمو موجب في المدة المذكورة، نتيجة

الاصلاحات في الاقتصاد السوري[1]، كما ان ما تواجهه سوريا من عمليات ارهابية كانت بشكل محدود ويمكن للحكومة السيطرة عليه نوعاً ما عدا تأثير ذلك على عدد السائحين الذين سيتم تفصيل اعدادهم لاحقاً, وبعد تنامي أعمال المجاميع الارهابية منذ عام(2011) وما بعدها نجد ان نصيب الفرد من حجم الناتج المحلي الاجمالي قد انخفض عام(2012)، وهو نتيجة طبيعية لما تقدم من ظروف تعرضت لها سوريا، فأدت الى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير، كونه مرتبط بشكل طردي مع نمو حجم الناتج المحلي الاجمالي الذي تحققه الحكومة من قطاعاتها الاقتصادية المختلفة، ونلاحظ انه تراجع وحقق نمو سالب من عام(2012– 2018) فقد حقق نمو ايجابي طفيف لصالح الاقتصاد السوري رغم تباطؤ ذلك النمو بسبب ظاهرة الارهاب الدولي التي تتعرض له سوريا. وانعكاسات ذلك على الاقتصاد السوري بشكل عام نتيجة تدمير البنى التحتية وانخفاض حجم المواد الأولية سواء كانت زراعية او صناعية او غيرها، فضلاً عن انخفاض حجم القطاع الزراعي والسياحي وغيرها من القطاعات التي كانت تساهم بشكل كبير في نمو النتاج المحلي الاجمالي السوري.

شكل(5)

معدل نصيب الفرد ومعدل نمو حجم الناتج المحلي الاجمالي للجمهورية العربية السورية للمدة (2003– 2019) نسب مئوية

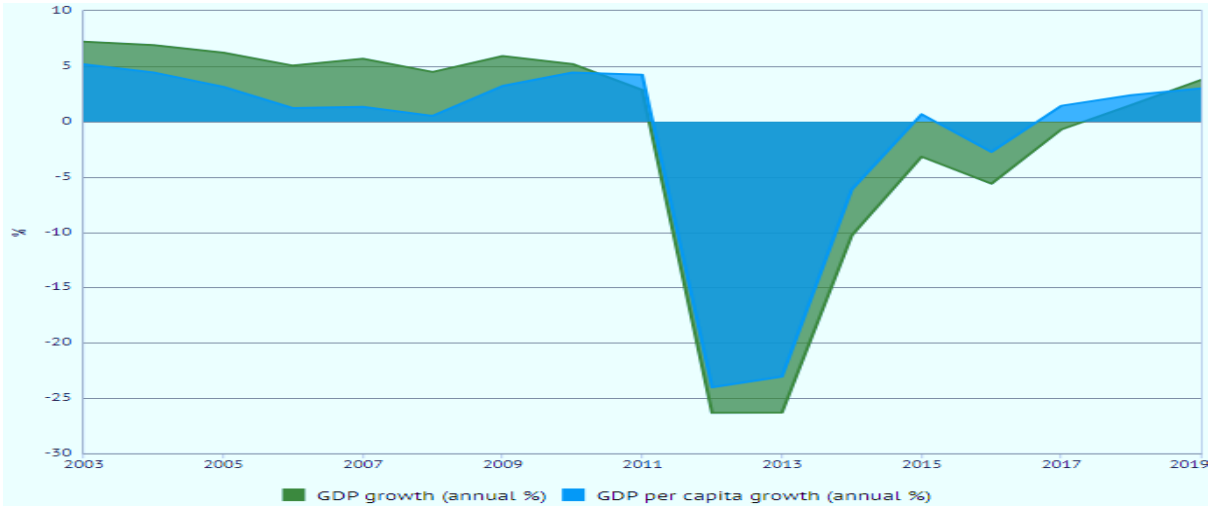

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات المتاحة على الرابط https://datacatalog.worldbank.org/dataset/world-development-indicators

[1] محمد صقر , وآخرون ،الاقتصاد السوري وتجربته التنموية ، بحث منشور في مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 27 العدد 1 ، سنة 2005 ، ص 156.

3 – تطور معدلات التضخم والبطالة في سوريا :

يبين الشكل(6) تطور معدلات التضخم والبطالة في سوريا ونلاحظ من خلال الشكل ادناه ان معدلات البطالة كانت مرتفعة بشكل عام في سوريا سواء قبل تعرضها للإرهاب او بعد ذلك فقد تجاوزت نسبته 22% عام (2003) وارتفعت الى اكثر من 25% عام (2007)، ثم بدأت بالتراجع بشكل طفيف الى 23% عام (2011)، وظلت في هذا المستوى في السنوات اللاحقة حتى بلغت 21% عام(2019) اما معدل التضخم فأنه هو الاخر كان يعاني من تذبذب في المدة التي سبقت الأزمة الأمنية في سوريا لكنها لم تتجاوز نسبة 15.5% في اسوأ الأحوال كما في عام(2008) نتيجة الظروف والتغيرات الاقتصادية العالمية وانعكاسها على الاقتصاد الوطني السوري، أما عام (2011) ونتيجة لتعرض سوريا الى الارهاب بعد تحول المظاهرات السلمية الى مظاهر مسلحة ادت الى تنامي الفكر الارهابي المتطرف واستغلال تلك الظروف في ضرب الاقتصاد السوري من الداخل فقد ارتفع معدل التضخم بشكل كبير تجاوز نسبة 35% كما في عام (2011) وظلت سوريا تعاني من معدل مرتفع للتضخم وبشكل غير مستقر طوال مدة الدراسة ووفقاً لبياناتها الرسمية المنشورة.

يبين الشكل (6)

تطور معدلات التضخم والبطالة في سوريا للمدة من (2003–2019)

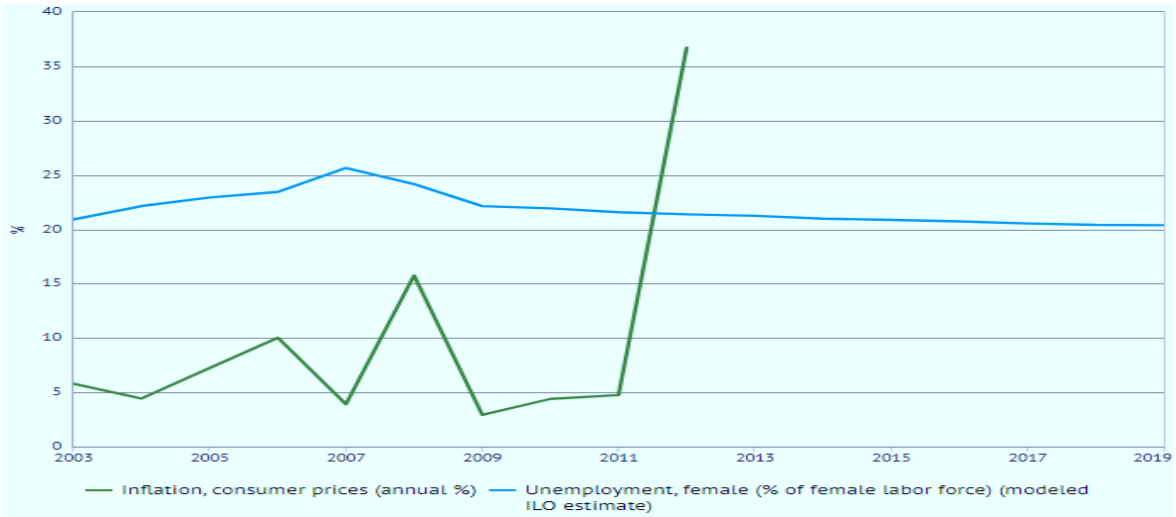

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات المتاحة على الرابط https://datacatalog.worldbank.org/dataset/world-development-indicators

المطلب الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في سوريا

التنمية الاقتصادية تعرف بأنها تجدد وتطوير البناء الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات النامية وزيادة الإنتاج، فالتنمية الاقتصادية لا تقتصر على الأبعاد الاقتصادية فحسب، بل هي عملية معقدة تشمل المجتمع بأبعاده السياسية والاجتماعية، لقد شهد الاقتصاد السوري تقدماً ملحوظاً عام(2001) ضمن سعي الحكومة السورية الى التحرر الاقتصادي المدروس الذي شكل مساراً نافعاً لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية في البلاد، وفيما يلي توضيح لاهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في سوريا:

1- **مستويات الفقر:** ان نتائج مستويات الفقر في سوريا توضح انخفاضه بين عامي (2001 و 2009) مما يعكس حالة التحسن في التنمية الاقتصادية و البشرية لدى السوريين، إذ بلغت نسبة الفقر في سوريا (15%) خلال عام (2001) بالمقابل بلغت نسبة الفقر في العام(2009) (9%)، مما يعكس استراتيجية التنمية المُتبعة خلال تلك المدة، أما بعد حلول عام (2011) ومع سيطرة الجماعات الارهابية على عدة مناطق في سوريا فقد ارتفعت نسبة الفقر بين السكان، فقد بلغت نسبة الفقر عام(2015) (63%) فمنذ عام (2015) أما في العام (2016) فقد بلغ معدل الفقر ذروته إذ سجل نسبة (89.4%) في حين سجل تراجعاً طفيفاً عام (2019) بنسبة بلغت (86%) .

2- **مؤشر الاستقرار السياسي و الامني** : ان موقع سوريا الاستراتيجي الذي يشكل منطقة مهمة في الشرق الأوسط، لذا فقد كان تعرضها على الدوام لعدم الاستقرار بكل ما فيه من أبعاد مثل المظاهرات، الاعتصامات، الاغتيالات السياسية والعقوبات الاقتصادية، والأزمات الاقتصادية؛ وكان كل ذلك بسبب تناقضاتها الداخلية، والصراع الخارجي عليها من قبل الدول الإقليمية والعظمى في ظل وجود المؤسسة العسكرية منذ استقلالها عام(1943) كعامل رئيسي عمل على إحداث كل هذه الانقلابات، إذ كان أول انقلاب عسكري في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية في سوريا في (مارس

1949) [1]، وكان هذا الانقلاب مقدمة لسلسلة من الانقلابات، كما نصل إلى أنه من أهم أسباب عدم الاستقرار السياسي في سوريا كان بسبب مؤثّر أساسي وهو الانقلابات العسكرية المتواصلة، فكان وجود هذا المؤشر دليلاً على عدم وجود استقرار نظامي في سوريا أما في العام(2008) كان ترتيب سوريا أكثر أماناً و جاءت في المرتبة 88 من الدول الاكثر أماناً من أصل 162 دولة من دول العالم لكن قد تغير بعد تعرضها للهجمات الارهابية في العام (2011) وفقاً لتصنيف مؤشر المخاطر الامنية لعام (2020) فإن سوريا تعد من اشد الدول خطورة امنياً حول العالم .

3- **مؤشر الانكشاف الاقتصادي:** توضح نسب الانكشاف الاقتصادي في سوريا عام(2008) بلغت 68.5%، أما خلال العام(2012) بلغت(18.2) ، أما عام (2014) بلغت نسبة الانكشاف التجاري 14.8، في حين بلغت نسبة الانكشاف عام (2015) نحو(10.5%) وهو ما يدل على تقلص قيم الصادرات والواردات للدولة السورية وانعزال الاقتصاد السوري عن التجارة العالمية .

4- **مؤشر جودة البنى التحتية:** تعد البنى التحتية احدى محددات استدامة التنافسية، إذ تؤثر على فاعلية العمليات الانتاجية للاقتصاد لأن البنى التحتية المتطورة تربط بين اسواق الدول المختلفة وتزيد النمو الاقتصادي وتخفض من نسبة الفقر وتعد عاملاً لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر ومحفزاً لإقامة مشاريع تدعم الاقتصاد الوطني، يشير مؤشر جودة البنى التحتية بأن سوريا حصلت على المرتبة 92 من اصل 142 دولة لعام(2011)، أما في العام(2018) فإن الصراع في سوريا ألحق أضراراً واسعة في ثلث المساكن ونصف المنشآت الطبية والتعليمية انهيار الأنظمة الاقتصادية.

[1] علي الدين هلال – بهجت قرني ، السياسة الخارجية للدول العربية ،ط2، مركز البحوث والدراسات السياسية ،بيروت ، 2005 ،ص123.

المطلب الثالث : واقع الارهاب في سوريا وانعكاسه على التنمية الاقتصادية

أولاً : تطور ظاهرة الارهاب في سوريا

لقد هيئت الحرب الأهلية سوريا، التي اندلعت عام(2011) باعتبارها جزءاً من حركات ثورات الربيع العربي، البيئة المناسبة لدخول التنظيمات الإرهابية إلى الأراضي السورية كتنظيم الدولة الاسلامية الإرهابي وتنظيم جبهه النصرة الإرهابي التي دمرت أجزاء كبيرة من الأراضي السورية والبنى التحتية فيها وهجرت والتي زرعت الرعب في نفوس سكان سوريا مما ادى إلى نزوح ومقتل آلاف السوريين، وتعد المدة بين(2011 و 2016) هي الأعنف في تاريخ سوريا وبحلول عام (2014) كان تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي قد احكم سيطرته على مدينه الرَقة السورية[1]، اما في عام (2015) قد احكم هذا التنظيم سيطرته على أجزاء واسعة من الموارد النفطية في سوريا وشبكات الطرق الشرقية والسدود التي تتحكم بمواردها المائية و والمراكز السكانية التي تربط بين دمشق وحلب، تسببت ممارسات وجرائم المجاميع الإرهابيّة المسلحة وداعميها بمعاناة غير مسبوقة مما دفعت بالمدنيين إلى النزوح من المناطق التي تعرضت للهجمات الإرهابية، الى الهروب من جرائمهم الوحشية التي شملت القتل والاختطاف وارتكاب أعمال عنف، وتدمير المؤسسات الخدميّة، بما فيها المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانيّة و حرمان مستحقيها المدنيين منها ونهب الثروات الوطنيّة والممتلكات العامة والخاصة، وبحلول عام (2017) انخفضت اعداد الضحايا من جراء العمليات الارهابية في سوريا الى(1100) ضحية عما كان عليه في العام (2011)الى(2014) التي وصلت فيها اعداد الضحايا الى (350) الف ضحية ما بين قتيل و جريح؛ نظراً للجهود الكبيرة التي بُذلت من جانب القوات السوري بمساندة المتطوعين من باقي البلدان العربية كالعراق ولبنان وقوات التحالف الدولي تم استعادة اجزاء كبيرة من الاراضي السورية وتم توجيه

[1] بن كونوبال- ناتاشا لاندر- كيمبرلي جاكسون، التغلب على تنظيم الدولة الإسلامية اختيار استراتيجية جديدة للعراق و سوريا، مؤسسة RAND للنشر، كاليفورنيا، 2017 ، ص 15.

ضربات موجعة للجماعات الارهابية داخل الاراضي السورية الأمر الذي أتاح للحكومة السورية استرجاع جزء من الاراضي التي سيطرت عليها التنظيمات الارهابية بعد(2011) .

ثانياً : انعكاس العمليات الارهابية على التنمية الاقتصادية في سوريا

1-التداعيات الاقتصادية للإرهاب

بلغت الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الاجمالي بنحو 226 مليار دولار منذ اندلاع الحرب على الارهاب في سوريا، أي ما يعادل أربعة أمثال إجمالي الناتج المحلي الذي حققته سوريا عام (2010)، فالنسبة للقطاع الزراعي فقد تراجع بشكل ملحوظ خلال سنوات الحرب في سوريا، إذ كان لتراجعه أثر سلبياً على مسار عملية التنمية الاقتصادية فمنذ حلول عام 2012[1]، تراجع مستوى القطاع الزراعي بشكل واضح لانتشار خطر العمليات الارهابية التي أدت إلى تراجع إنتاج المحاصيل الزراعيّة وانحسار المناطق المزروعة لقد تلقّى القطاع الزراعي خسائر فادحة بسبب الحصار والمقاطعة التي فرضت على سوريا، حيث توقّفت المخصصات الزراعية من البذور والاسمدة، وتعرض منظومة الري إلى أضرار بالغة من القصف والتفجيرات ممّا أدى إلى تدميرها وبالتالي تدمرت نسبة كبيرة من المحاصيل، وكذلك نفوق أعداد كبيرة من الماشية .

أما القطاع الصناعي فقد كان يحتوي و وفقاً لإحصائيات(2011) أي قبل تعرض سوريا للهجمات الارهابية على 8 مؤسسات ضخمة فيها أكثر من 100 معمل صناعي وشركة حيوية، فالصناعات الهندسية لديها 13 شركة والكيميائية 13 شركة والنسيجية 27 شركة والإسمنت 9 شركات والسكر 10 شركات والغذائية 25 شركة والتبغ 8 معامل[2]، وخسرت هذه المؤسسات بسبب تعرضها للهجمات الارهابية نحو تريليون و756مليار و150 مليون ليرة سوري من عام(2011)حتى عام (2013)، وحسب

(1) قحطان السيوفي ، محطات في الاقتصاد السياسي الدولي (زمن الحرب على سورية 2011_2015)، الناشر: وزارة الثقافة السورية ،2016 ، ص238.
(2) فولكر بيرتس ، الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الاسد ، رياض الريس للكتب و النشر ، 2012 ، ص187 .

احصائيات وزارة الصناعة، فأن الخسارة كانت من نصيب ثلاث مؤسسات، فالخسارة الأكبر من نصيب المؤسسة الكيميائية بنحو 8.7 مليارات ليرة سورية و النسيجية بخسارة نحو 4.9 مليارات ليرة سورية، و السكر بنحو 877 مليون ليرة سورية، إذ أن خسارة تلك المؤسسات تجاوزت 11.6 مليار ليرة، لقد كان التراجع الحاد في النتائج المالية لمؤسسات الإسمنت والكيميائية والنسيجية، بينما كان الربح الصافي للإسمنت يقارب 8 مليارات ليرة سورية، عام (2017) انخفض إلى أقل من 1.4 مليارات العام الذي سبقه و كذلك الحال بالنسبة للصناعات النسيجية، إذ أثرت العمليات الارهابية على مستوى انتاجية المؤسسات الصناعية بسبب تعرضها المباشر للتدمير من قبل الجماعات الارهابية.

خسائر القطاعات الخدمية: تشتمل القطاعات الخدمية على قطاع النقل والطرق والجسور والماء والصرف الصحي و قطاع الكهرباء، وتقدر الخسائر في هذ القطاعات حوالي 9 مليارات دولار.

خسائر القطاع السياحي: تراجعت أيضاً إيرادات القطاع السياحي بنحو 14 مليون دولار في العام(2017) من نحو 8.21 مليارات دولار في عام (2010)ما يمثل نحو13.7% من الناتج المحلي الإجمالي آنذاك، و غياب الاستثمارات الأجنبية التي كانت مصدرًا للعملات الصعبة هي الأخرى والتي بلغت قيمتها بين عامي(2005 و2011) أكثر من 8 مليارات دولار، و الصادرات التي بلغت قيمتها في عام(2010) نحو 8.8 مليارات دولار لتنخفض في عام (2015) إلى 651 مليون دولار وأدت التقلصات الحاصلة في الإيرادات العامة بكل مفاصلها وتوقف الإنتاج في العديد من القطاعات إلى تكبد الموازنة العامة عجوزات مالية عالية لتبلغ أعلى نسبة للعجز المالي وهو 57% في موازنة عام(2015).

خسائر القطاع النفطي : منذ بداية الحرب غادرت نحو 14 شركة نفطية الأراضي السورية والتي كانت تنتج نحو 100 ألف برميل يومياً إلى جانب 7 ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي مما أدى إلى ارتفاع الخسائر المالية المباشرة إلى 27 مليار دولار في عام (2016) .

خسائر القطاع التجاري : واجه قطّاع التجارة عقبات كبيرة منذ بداية الحرب وحتى الآن ابرزها منع التعامل مع رجال أعمال سوريين ومنع تحويل الأموال إلى سورية، كما كان لارتفاع سعر الصرف أثره السلبي على القطّاع التجاري الذي تصدّر قائمة الخسائر التي مني بها قطّاع الأعمال في سوريا خلال سنوات الحرب و موجهة الجماعات الارهابية، فقد وصلت قيمة خسائره إلى ما يقارب 750 مليار ليرة، ويعيش أكثر من 80% من سكان سوريا في حالة فقر مدقع، إذ قُدرت معدلات البطالة بنحو 58% وخسارة ما يقارب 3 ملايين فرصة عمل، وانخفض الناتج المحلي الاجمالي بمعدل 15% خلال عامي(2011 و 2014) وبلغ معدل التضخم 51% سنوياً خلال الاعوام (2011 و 2014) [1]، وانخفضت قيمة الليرة السورية بنسبة 80% منذ بداية الهجمات الارهابية على سوريا ومع نهاية عام(2019)، تم تسجيل خسائر متراكمة في الناتج المحلي الإجمالي السوري بما يعادل 420.9 مليار دولار، وقُدّرت الخسائر الاقتصادية الإجمالية بحلول نهاية(2019) بنحو 530.1 مليار دولار، ويكافئ هذا الرقم 967% من الناتج المحلي الإجمالي لعام(2010)بالأسعار الثابتة .

2- التبعات و الخسائر البشرية :

أسهمت الحرب في سوريا بدخول جماعات ارهابية الى الاراضي السورية عُرفت باسم الدولة الاسلامية في العراق والشام، والتي خلفت هجمات ارهابية في سوريا أدت الى خسائر بشرية فادحة و نزوح الملايين من السوريين منذ بدأها عام (2011) فقد بلغت اعداد الضحايا بين عام(2011) الى حلول عام(2014) أكثر من 400 ألف شخص وارتفعت أعداد الجرحى الى ما يقارب 840 ألف جريح [2]، خلال عامي (2019 و 2020) فقد بلغ اجمالي عدد الضحايا جراء الحرب ضد الارهاب 1008 ضحية ما بين 290 من القوات الامنية السورية و 518 من الضحايا المدنيين [3]، ويوضح الجدول (12) عدد العمليات الارهابية وعدد الضحايا جراء تلك العمليات.

(1)David Butter, Syria's Economy: Picking Up the pieces, Royal Institute of International Affairs, London,2015 , p13.

[2] المركز السوري لبحوث السياسات، العزلة و العنف: تقرير اثر السورية ، 2014، ص 34

[3] معهد الاقتصاد و السلام(IEP), مؤشر السلام العالمي، ضحايا الحرب في سوريا، ط9 ، لعام 2020.

جدول (12)

اعداد العمليات الارهابية في سوريا وضحايا الارهاب و الجرحى للمدة (2003–2020)

السنة	عدد العمليات الارهابية	عدد الضحايا	عدد الجرحى
2003	0	0	0
2004	1	4	2
2005	0	0	0
2006	1	5	0
2007	0	0	0
2008	1	18	14
2009	0	0	0
2010	0	0	0
2011	49	163	215
2012	179	876	1927
2013	278	1558	2237
2014	328	3301	1980
2015	384	2761	2830
2016	334	2303	2732
2017	172	1931	1801
2018	136	662	725
2019	103	531	406

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات معهد الاقتصاد والسلام(IEP)، مؤشر السلام العالمي للأعوام(2003-2019)

نلاحظ من خلال الجدول(12) أن الاعوام الممتدة بين(2011 و 2017)هي الاعنف على سوريا من حيث عدد الهجمات الارهابية ،إذ بلغت العمليات الارهابية 49 عملية خلال عام (2011) مما أسفر عن مقتل 163 ضحية و 215 جريح نتيجة عدد من الانفجارات ابرزها انفجار سيارة مفخخة في العاصمة دمشق الذي أدى لمقتل ما يقارب 44 سوري واصابة 166، أما عدد العمليات الارهابية في(2012) فقد ارتفعت الى 179 عملية ارهابية بين هجمات انتحارية وسيارات مفخخة طالت عدة مدن في سوريا منها الهجمات الانتحارية وانفجارات حصلت في دمشق و ادلب وحلب ومدينة كفر سوسا التي نتج عنها مقتل ما لا يقل عن 876 ضحية و اصابة اكثر من 1927 جريح ، وبلغ عدد الضحايا في العام (2013)

نحو 1558 ضحية نتيجة للعمليات الارهابية التي بلغ عددها 278 عملية ما اسفر عن جرح نحو 2237 شخص، بينما تصاعدت حدة الهجمات الارهابية في البلاد خلال الاعوام(2014 و2015 و 2016) ليصل عددها الى 328 عام (2014) و (2015) بلغت 485 عملية ارهابية وهي الاعنف إذ بلغ عدد الضحايا خلالها 3916 ضحية و2978 جريح [1]، إذ توزعت ما بين هجمات بسيارات مفخخة و قتل و هجمات انتحارية طالت مدناً عدة منها دمشق والقامشلي ومدينة حمص، أما عام 2016 فلم يختلف الحال عن سابقه فقد بلغ عدد العمليات الارهابية 384 نتج عنها مقتل 2761 و 2830 جريح في مدن مختلفة في البلاد منها تفجيرات القامشلي التي اسفرت عن مقتل 44 سوري و جرح 172 اخرين ،و في طرطوس ادت العمليات الارهابية الى مقتل 184 شخص، والتفجير الارهابي الذي حدث قرب مقام السيدة زينب والذي اسفر عنه مقتل اكثر من 84 شخص و جرح 178، و المجزرة التي طالت عمال احدى مصانع الاسمنت شرق العاصمة دمشق التي راح ضحيتها 175 عامل قتلوا على يد جماعات تنظيم الدولة الارهابي، أما عام(2017) انخفضت حدة الهجمات الارهابية الى 172 اسفر عنها مقتل 1931 وجرح 1801[2]؛ كان معظمها تم عن طريق سيارات مفخخة طالت السوريون العُزل في دمشق و حلب، فيما خفت وتيرة الاعمال الارهابية بعد عام 2019 نسبياً لتصل الى 103 عملية ارهابية نتج عنها مقتل 531 وجرح ما لا يقل عن 406 سوري .

المطلب الرابع: واقع القطاع السياحي في سوريا

تُعد السياحة في سوريا من أهم مصادر الدخل القومي، إذ تمتاز سوريا بوفرة في المزارات السياحية على اختلاف أنواعها، ان السياحة في سوريا وخلال السنوات التي سبقت العام(2011) قد زادت بشكل ملحوظ وفقًا لوزارة السياحة في يناير(2011)، قد بلغت عائدات السياحة 30.8 مليار ليرة سورية أي ما يعادل 8.4 مليار دولار في عام (2010)، أي انها بلغت 14% من اقتصاد البلاد كما يشكل عدد

(1) معهد الاقتصاد و السلام(IEP), مؤشر السلام العالمي، ضحايا الحرب في سوريا، لعام 2015.
(2) وزارة الصحة السورية، احصائيات ضحايا التفجيرات الارهابية لعام 2017.

العاملين فيها 11% من إجمالي اليد العاملة في البلاد، أما بعد عام (2011) أي عند نشوب الحرب في سوريا في (مارس 2011)، تراجعت السياحة بشكل ملحوظ ففي الربع الأول من عام 2012، بلغت عائدات السياحة حوالي 12.8 مليار ليرة سورية أي ما يعادل 178 مليون دولار، مقارنة بـ 52 مليار ليرة سورية 1 مليار دولار في الربع الأول من عام(2011)، وانخفض عدد السياح الأجانب بأكثر من 76% في الربع الأول من العام (2012) انخفض عدد العاملين في مجال السياحة بنسبة الثلثين تقريبًا في تلك المدة .

اولاً: المواقع السياحية في سوريا

تتميز سوريا بالعديد من المواقع السياحية والتي يمكن الاشارة اليها من خلال المواقع الاتية:

1-دمشق : تعد دمشق عاصمة الجمهورية العربية السورية، وثاني أكبر المدن في سوريا بعد مدينة حلب، و من أقدم العواصم المأهولة في التاريخ، ومن المدن التي لها مكانةً مرموقةً في مجالات الثقافة والعلم والسياسة والأدب والفنون على مر العصور، فقد كانت عاصمة الكثير من الحضارات، منها الدولة الإسلامية في العهد الأموي؛ وتتميّز دمشق اليوم بالتنوّع الحضاري حيث يسكنها العرب والأكراد و الأرمن والآشوريين، وفي عام 2008 تم اختيارها عاصمةً للثقافة العربية، لكونها تزخر بالعديد من المعالم الأثرية والتاريخية والثقافية و الطبيعية التي تجذب أعداداً كبيرة من السياح، و التي تتمثّل بالأسواق الشعبية والبلدة القديمة ذات البوابات والمتاريس الرومانية وعدة متاحف التي تروي تاريخ تطوّر دمشق عبر العصور.

2-حلب : مدينة حلب تعتبر عاصمة الشمال السوري وتمتاز بتنوع التضاريس من السهول إلى الجبال و الأراضي الزراعية والغابات الطبيعية الرائعة ويجري في المحافظة عدة انهار أبرزها نهر الفرات في الشرق ويوجد فيها عدد من المصايف حيث الطبيعة والغابات في عدد من المناطق، وتمتاز مدينة حلب بالبنى التحتية التي تعد عامل جذب للسياح تتمثل بعدد من الفنادق الممتازة المطاعم والمنتزهات، ومطار دولي وهو مطار حلب الدولي الذي يرتبط برحلات دولية إلى العديد من مدن العالم كمدن أوروبا والشرق الأوسط

واسيا وأفريقيا، شبكة للخطوط الحديدية وتمتد من حلب أحدث الطرق البرية، كما وتمتاز حلب بالسياحة التاريخية والثقافية، إذ يزورها اعداداً كبيرة من السياح لزيارة مواقعها التاريخية التي تجسد مدن الشرق بأسواقها و البازارات والمطاعم التراثية داخل حارات حلب القديمة والتلال الأثرية فيها، فحلب معروفة بتاريخها العريق، إذ أنها تمتاز بكل ركن من المدينة أثار تعود لحقب تاريخية من مباني أثرية وكنائس ومساجد ومدارس تاريخية، إضافة لشهرتها الغنية عن التعريف بصناعاتها وجودة منتجاتها التقليدية، وتمتاز مدينة حلب بالسياحة العلاجية كذلك لما تحتويه من ينابيع المياه المعدنية والكبريتية .

3-**تدمر:** تُدرج مدينة تدمر تحت خانة السياحة التاريخية في سوريا نظراً احتوائها مواقعاً أثريّة وآثاراً بالغة القِدم تعود للحضارات التي قطنت أرضها، إذ تُعدّ أبهى الأبنية العمرانية في المنطقة ولعِظمِ أهميّتها فقد تمّ إدراجها عام 1980م على لائحة اليونيسكو للتراث العالميّ، كما تعتمدُ المدينة حالياً بشكلٍ أساسيّ على السياحةِ فيها، ومن أهم المواقع السياحية فيها المعابد الاثرية كمعبد نابو ومعبد بل ومعبد بعل شمين وشارع الاعمدة ووادي القبور ومتحف الفلكلور وقوس النصر.

4-**مدينة طرطوس:** تتميز مدينة طرطوس بوجود العديد من المواقع السياحية فيها، إن هذه المدينة تشتهر بتواجد الكثير من الأماكن السياحية المتميزة عن غيرها ومن اهم تلك المواقع مدينة طرطوس القديمة ومعبد حصن سليمان وكاتدرائية نوتردام و منتجع مشوي الحلو والعديد من مواقع الجذب السياحي .

5-**مدينة حمص** : تتمير مدينة حمص بموقعها الجغرافي، إذ أنها تتوسط أهم مناطق سوريا من البحر المتوسط والساحل السوري والغابات والجبال والبادية في الشرق ونهر العاصي وانتشار الآثار التاريخية في مناطق مختلفة منها، و المصايف والينابيع وبوصفها ممر لمدن كثيرة في شمال وغرب سوريا وتميز وغنى أسواقها وخاصة في وسط مدينة حمص جعلها مناطق اصطياف رائعة حيث تنتشر الفنادق والمطاعم والمنتزهات وتمتاز مدينة حمص بسياحة المهرجانات اذ يقام فيها الكثير من المهرجانات منها مهرجان حمص الثقافي الفني ومهرجان السياحة والتسوق ومهرجان تدمر السياحي مهرجان طريق الحرير والذي

يقام بالاشتراك مع مدينتي دمشق وحلب، مهرجان القلعة والوادي للثقافة والفنون في منطقة قلعة الحصن ومهرجان حمص الادبي والثقافي للشعر، والعديد من الكرنفالات منها كرنفال مرمريتا وكرنفال مشتى عازار وكرنفال رباح .

ثانياً: الاهمية الاقتصادية للقطاع السياحي في سوريا

إن سوريا تعد من البلدان التي تمتلك مقومات سياحية كبيرة جدا[1]، وهي تتطلب استثمارها بالشكل الصحيح، وبما يعود بالفائدة على الوطن بشكل عام، وبما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني السوري وتحسين مستوى دخل الأفراد كما أن السياحة في سورية كبقية الدول الأخرى تتأثر بالظروف الخارجية التي تمر الدول بها ولو ذكرنا بعضها التي أثرت بشكل أو بآخر على السياحة السورية هي احداث 11 ايلول في الولايات المتحدة والتي قللت من فرص توافد السائحين الامريكان والأوربيين الى سوريا باعتبارها دولة عربية وان الاتهام كان على العرب في تلك التفجيرات، كما كانت لتداعيات حرب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على العراق الأثر الكبير على السياحة السورية فضلاً عن انتشار مرض السارس والاجراءات الصحية المتخذة لمنعه[2]، هذه الاحداث اثرت بشكل عام على السياحة ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، إلا أنه ما لبثت الاوضاع تستقر حتى بدأت المظاهرات السورية ثم اختراقها من قبل جهات مسلحة ثم تحولها الى خطر حقيقي يهدد الأمن والسلم المجتمعي وتحولها الى ارهابيين مسلحين هدفهم استنزاف ثروات البلد وتدميره، وفي عام(2019) بلغت المساهمة المباشرة للسفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية العربية السورية(5.43%) وعلى الرغم من تذبذب هذه المساهمة بشكل كبير في السنوات الأخيرة ، إلا أنها مالت إلى الانخفاض خلال المدة(2003-2019)بشكل عام فقد انخفضت من 7.99% عام(2010) الى 4.18 نتيجة المظاهرات السورية وبعدها التحول الى المظاهر المسلحة ثم ظهور الارهاب الذي اثر بشكل مباشر على السياحة في سوريا، ويبين الجدول (13) و الشكل(8) نسبة

(1) وزارة السياحة السورية ، تقرير الاستثمار السياحي في سوريا 2009، ص 91.

(2) مصطفى يوسف كافي ، صناعة السياحة والأمن السياحي, الأمن, الجرائم ،الارهاب ، العولمة ، ط1، مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ،سوريا ، دمشق ، 2009، ص291.

مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في سوريا اذ بلغ 5.09% عام(2003) و ارتفع الى 6.58% عام(2004) وواصل الارتفاع الى 7.9% لعامي(2009 و2010)، في حين انخفض بشكل كبير الى 4.18% عام (2011) بسبب تردي الوضع الامني والأزمات التي حدثت في سوريا، ثم ظل يتراوح في حدود هذه النسبة طوال المدة اللاحقة لم يتجاوز نسبة 5.2% في أحسن الأحوال كما في الاعوام 2017 و 2018 و2019 فبعد ان استقر الوضع العام و اعادة الحكومة من نشاطاتها السياحية لضرورتها في الاقتصاد السوري المتضرر من الحرب على الارهاب والعصابات التي ظهرت في سوريا[1].

الجدول (13)

نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في سوريا للمدة(2003–2019)

السنة	مساهمة السياحة في GDP %
2003	5.09
2004	6.58
2005	6.16
2006	5.61
2007	6.13
2008	6.10
2009	7.98
2010	7.99
2011	4.18
2012	5.07
2013	4.04
2014	4.47
2015	4.79
2016	4.60
2017	5.21
2018	5.28
2019	5.43

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على الاحصائيات المتاحة على الرابط https://www.unwto.org/ar/node/116 . data arrive 12/1/2022

[1] جوزيف ظاهر، الاقتصاد السياسي في سوريا ترسيخ توجهات ما بعد الحرب، مبادرة الإصلاح العربي ، ط1، دمشق، 2020، ص 5.

1- مساهمة السفر والسياحة في التوظيف في سوريا وتأثرها في الإرهاب :

يبين لنا الجدول(14) عدد العاملين في السياحة في سوريا ونسبتهم الى عدد الايدي العاملة الاجمالي ويتضح ان عدد العاملين في السياحة كان يأخذ منحى تصاعدي خلال المدة من(2003) الى (2010)، اذ بلغ 200.1 الف عامل في السياحة عام(2003) وارتفع العدد الى 256.9 الف عامل في عام(2004) واستمر بالارتفاع الى 410.3 الف عامل في عام(2010)، إلا أنه تراجع بشكل كبير جداً بعد احداث عام(2011) في سوريا اذ بلغ 208.4 الف عامل فقط، ثم تراجع الى 198 الف عامل عام(2012) وبعد تزايد الاعمال الارهابية تأثر الوضع السياحي بشكل كبير فتراجع عدد العاملين في السياحة الى 78 الف عاملاً ثم انخفض الى 65 الف عاملاً عام(2013)، كما انه استمر بالهبوط الحاد بسبب الارهاب والعمليات العسكرية السورية ضده وهي بطبيعة الحال ظروف صعبة وغير مشجعة على السفر الى سوريا، فضلاً عن الحصار الاقتصادي عليها واجراءات المقاطعة الاقتصادية والسياسية عربياً ودولياً، وهو ما يعطي حافز للإرهابيين للقيام بعمليات ضد السكان وبالوتيرة نفسها استمرار العمليات العسكرية ضدها فنلاحظ استمر عدد العاملين بالسياحة بالانخفاض حتى بلغ 58.1 الف فقط، أما نسبة العاملين الى حجم الايدي العاملة الكلي في سوريا فنلاحظ تذبذبه بشكل طفيف في المدة من (2003 الى 2010) وهو افضل عامل لعمل السياحي فقد بلغت نسبة العاملين في السياحة 18.9% إلا أنه منذ عام (2011) بدأ التراجع في نسبة العاملين في السياحة حتى وصلت الى (5.2%) فقط عام (2019) من مجموع الايدي العاملة نتيجة تنامي الارهاب في سوريا.

جدول (14)

عدد ونسبة مساهمة قطاع السياحة في تشغيل الأيدي العاملة في سوريا لسنوات متفرقة ضمن المدة (2003-2019)

التفاصيل / السنة	عدد العاملين في السياحة بالألف	نسبة العاملين في السياحة الى الايدي العاملة الكلية
2003	200.1	10.6
2004	256.9	13.4
2005	260.8	13.1
2006	248.6	12.5
2007	283.3	14.1
2008	255.0	12.5
2009	295.2	14.2
2010	410.3	18.9
2011	208.4	11.0
2012	198.1	13.2
2013	78.7	7.7
2014	65.3	7.5
2015	59.3	7.9
2016	58.5	8.1
2017	57.7	7.5
2018	57.2	6.0
2019	58.1	5.2

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على الاحصائيات المتاحة على الرابط https://www.ilo.org/beirut/lang--ar/index.htm

2-مساهمة السياحة في تحقيق الايرادات المالية للموازنة العامة للدولة السورية:

كانت الايرادات السياحية في سوريا لها مساهمة في الموازنة العامة وتحقق ايرادات مالية حقيقة ترفد الدولة بالأموال رغم انخفاض حجمها بالنسبة لأهمية ما تمتلكه سوريا من مواقع سياحية متميزة، ومع ذلك فأن

الايرادات السياحية هي الاخرى تتأثر بطبيعة السائحين ومستوى انفاقهم اليومي ومدة البقاء في سوريا فمن ناحية التأثير نجد ان الظروف الدولية كانت غير مشجعة للسائحين الاجانب خصوصاً بعد الحرب ضد العراق فضلاً عن المتغيرات الأُخرى منها الامراض الوبائية مثل انتشار مرض السارس SARS وغيرها، كما إن نوعية السائحين تغيرت واذواقهم ومستوى انفاقهم ايضاً، وبشكل عام فقد حققت سوريا ايرادات مالية (877) مليون دولار عام (2003) وارتفع بشكل كبير الى 1883 مليون دولار عام (2004)، وقد حققت معدل نمو ممتاز بلغ اكثر من (114,709) ثم ارتفع حجم الايرادات الى (2035) مليون عام (2006) محققاً معدل نمو قدره(3,833) فقط نتيجة التغيرات السياسية والاحداث الأمنية وظهور تيارات دينية متشددة تقتل باسم الدين كل من يخالف معتقداتها، إلا انه وبعد العمليات العسكرية والحملات الامنية فقد بدأت الايرادات المالية بالارتفاع وحققت (2972) مليون دولار عام (2007) بمعدل نمو بلغ (40.653) كما حقق معدل نمو متواضع جداً في الاعوام التالية له فقد بلغت (6.864) عام(2008) و(19.049)عام (2009)، ثم استمر بالارتفاع الى (6308) مليون دولار عام (2010)، وهو من أفضل الاعوام السياحية في سوريا وحقق معدل نمو بلغ (66.834)عن العام السابق له، إلا أنه ما لبث ان تراجع الى 1816 مليون دولار عام(2011) نتيجة الاحداث الأمنية والمظاهرات التي سبق الحديث عنها، ويبين الجدول (15) والشكل (7) حجم الايرادات السياحية المتحققة في سوريا للمدة من(2003-2011) أما بعد عام (2011) فلم تنشر سوريا وفق تقاريرها ومواقعها الرسمية اي ايرادات سياحية وذلك بسبب انخفاض حجم الايرادات بشكل كبير وتأزم الوضع السياحي بسبب الارهاب الذي تعرضت له سوريا.[1]

[1] منال علي عاقل، الارهاب الاقتصادي الدولي، دراسة تحليلية لآثاره على التنمية الاقتصادية في سوريا، أطروحة دكتوراه منشورة ، جامعة تشرين، سوريا، 2014، ص 158.

جدول (15)

حجم الايرادات السياحية ومعدل النمو السنوي في سوريا للمدة(2003-2011)

التفاصيل / السنة	حجم الايرادات السياحية مليون دولار	معدل النمو السنوي
2003	877	-
2004	1883	114.709
2005	2035	8.072
2006	2113	3.833
2007	2972	40.653
2008	3176	6.864
2009	3781	19.049
2010	6308	66.834
2011	1816	-71.211

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على الاحصائيات المتاحة على الرابط https://datacatalog.worldbank.org/dataset/world-development-indicators

شكل (7)

حجم الايرادات السياحية السنوية في سوريا للمدة(2003-2011)

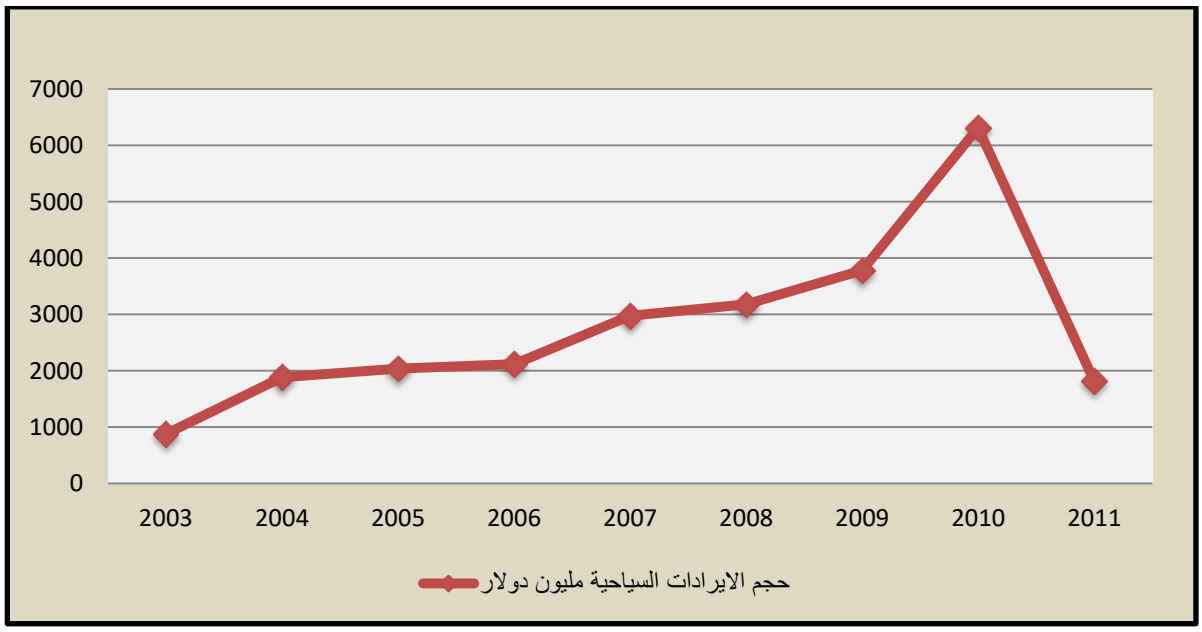

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الجدول (15).

3- عدد السائحين الوافدين الى سوريا :

يُعد توفر عامل الأمان الشرط الأساسي والضروري لقيام السياحة في أي بلد في العالم فبدونه لن يرغب السياح بزيارة هذا المكان والمخاطرة بحياتهم، ولعل الأمان هو أخطر ما غيبته العناصر الارهابية في سوريا فأصبح المواطن السوري لا يأمن على نفسه من المشي بالشارع خوفا من أي اعتداء أو تفجير إرهابي، فكيف ستقوم سياحة ترفيهية للأجانب بمثل هذه الظروف لذا فقد تراجع عدد السياح العرب والأجانب بشكل كبير في سوريا بشكل عام نتيجة للوضع الأمني من جهة فضلاً عن العقوبات المتمثلة بسحب السفراء ومنع معظم الدول رعاياها من السفر إلى سوريا فهذه جميعاً عوامل سلبية تؤدي الى انخفاض عدد السائحين الوافدين الى سوريا ويبين الجدول (16) و الشكل(8) التذبذب في عدد السائحين وهو يتأثر بما ذكرنا من الظروف المتمثلة بالإرهاب وما يتعلق به من قرارات واجراءات امنية، اذ بلغ عدد السائحين 6334 ألف عام(2004) بارتفاع قدره (30.949%) عن العام الذي سبقه، اما في الاعوام من (2005 -2007) فق كان معدل النمو سلبي في عدد السائحين اذ انخفض من 5859 ألف سائح عام (2005) الى(5434) ألف سائح عام (2007)، اما بعد تحسن الوضع الأمني في سوريا وتراجع العمليات الارهابية وتحرير سيطرتهم على بعض المحافظات فقد تحسن عدد الوافدين للمدة من (2008-2010)، إذ ارتفع من 6951 ألف الى10970 ألف سائح عام (2010)وبمعدل نمو بلغ(42.080%)، و تُعد من أفضل الاعوام السياحية في سوريا، إلا أن الوضع السياحي لم يستمر فقد بدأت الجماعات المسلحة الارهابية بالظهور مرة اخرى وسيطرتها على بعض المحافظات والقيام بعمليات قتل وتهجير قسري للسكان ، فقد انخفض عدد الوافدين الى (6476) الف سائح عام (2011)، بمعدل انخفاض بلغ (40.966-%)، ثم أخذ بالتراجع السنوي بعد ذلك وصولاً الى عام(2016) الذي بلغ فيه عدد السائحين (1043) الف سائح فقط، بعد أن كان اضعاف هذا العدد قبل سنوات، وبعد القيام بالحملات الأمنية

واشتداد الحرب على الارهاب لتحرير الاراضي السورية واستتباب الأمن فقد بدأ السائحون بالتوافد الى سوريا مرة أُخرى وقد تحسن لاحقاً حتى بلغ (2424) ألف سائح عام(2019) وبمعدل نمو موجب بنسبة (34.517%).

جدول(16)

عدد السائحين الوافدين الى سوريا للمدة من (2003- 2019)

التفاصيل / السنة	عدد السائحين الوافدين فرد	معدل التغير السنوي %
2003	4837000	-
2004	6334000	30.949
2005	5859000	-7.499
2006	5682000	-3.021
2007	5434000	-4.365
2008	6951000	27.917
2009	7721000	11.078
2010	10970000	42.080
2011	6476000	-40.966
2012	5720000	-11.674
2013	3187000	-44.283
2014	2087000	-34.515
2015	1073000	-48.586
2016	1043000	-2.796
2017	1291000	23.778
2018	1802000	39.582
2019	2424000	34.517

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على الاحصائيات المتاحة على الرابط **https://datacatalog.worldbank.org/dataset/world-development**

شكل (8)

عدد السائحين الوافدين الى سوريا للمدة من (2003- 2019)

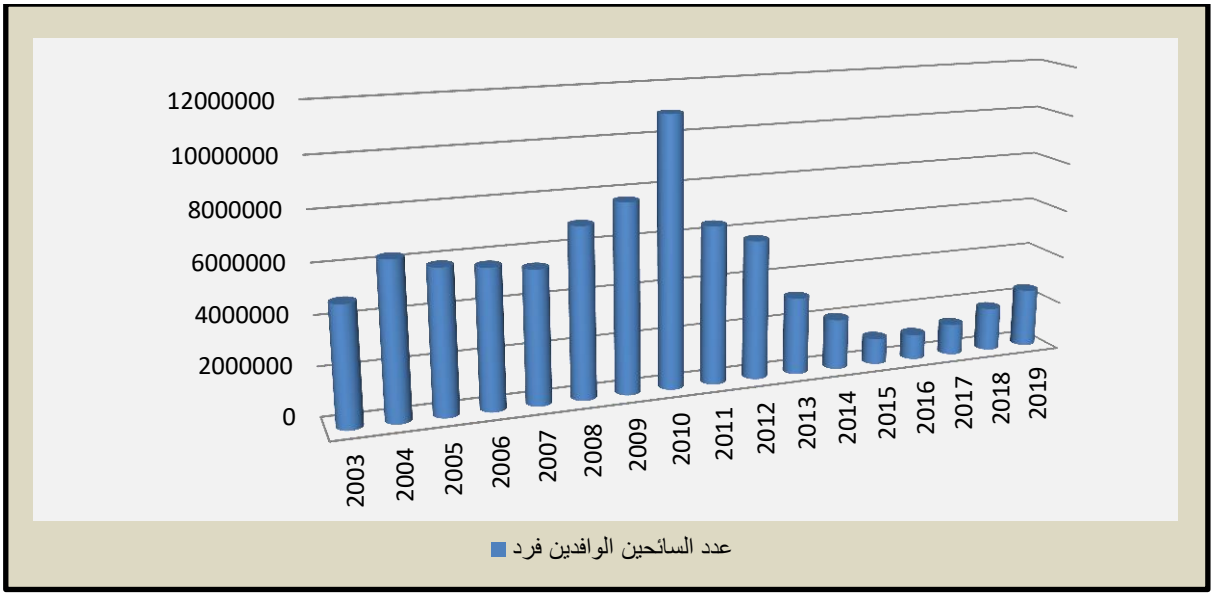

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الجدول (16).

المطلب الخامس : انعكاس الارهاب على قطاع السياحة في سوريا:

جدول (17)

انعكاس العمليات الارهابية على حركة القطاع السياحي

السنة	عدد العمليات الارهابية	عدد العاملين في السياحة (بالألف)	عدد السياح (بالمليون)
2010	0	410.3	1097000
2011	49	208.4	6476000
2012	179	198.1	572000
2013	278	78.7	3187000
2014	328	65.3	2087000
2015	484	59.3	1073000
2016	384	58.5	1043000
2017	172	57.7	1291000
2018	136	57.2	1802000
2019	102	58.1	2424000
2020	84	51.1	727000

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول(14) و (15) و(16)

نلاحظ من الجدول(17) المدة (2003–2009) عدم توفر بيانات لعدد العمليات الارهابية بسبب الاستقرار الامني في سوريا في تلك المدة فالفرق الكبير بين حركة السياحة في سوريا قبل احداث عام(2011) وما بعدها وانعكاساتها على الوضع الامني والاقتصادي والسياسي لسوريا، إذ كانت سوريا ابرز الوجهات السياحية في الشرق الاوسط، أما بعد عام(2011) فقد تراجعت حركة السياحة فيها وانخفضت اعداد السياح الوافدين بشكل كبير، فنلاحظ من الجدول (17) ان عدد السياح عام (2011) قد انخفض الى(6476000) سائح عما كان في عام(2010) الذي بلغ فيه عدد السياح (1,097,000) سائح، إذ بلغت عدد العمليات الارهابية عام 49 عملية مما انعكس على عدد العاملين في القطاع السياحي و ادى الى انخفاض اعدادهم الى (208.4) ألف لتنخفض الايرادات السياحية الى 1816 مليون دولار،أما الاعوام الممتدة بين (2012) و (2019) فهي المدة الاعنف على سوريا بشكل عام والقطاع السياحي على وجه الخصوص، إذ دخلت جماعات ارهابية الى الاراضي السورية بشكل غير مسبوق عاثت في البلاد خراباً في شتى القطاعات الاقتصادية لاسيما القطاع السياحي الذي تأثر بشكل كبير ما أدى لانخفاض عدد السياح الوافدين الذي بلغ 572000 سائح فقط وهذا يوضح مدى تردي الوضع الامني في سوريا بعد دخول تلك الجماعات الارهابية، أما خلال عام (2012) فقد استمر تراجع حركة السياحة في سوريا بشكل كبير، إذ انخفض عدد السياح الى (572000) الف سائح وهو ما يعكس الضرر البالغ الذي تعرضت له السياحة جراء تردي الاوضاع الامنية و تصاعد الاعمال الارهابية الذي وصل الى 179 عملية ارهابية، واستمرت ارتفاع عدد الاعمال الارهابية في الاعوام اللاحقة لتصل الى 484 عملية ارهابية خلال عام (2015) الذي انخفضت فيه الحركة السياحية ليصل عدد العاملين في السياحة الى ما يقارب (59.3)ألف و(1073000)سائح معظمهم زاروا البلاد بهدف السياحة الدينية، إذ بلغ حجم الايرادات السياحية نحو 796.04 مليون دولار، وبلغ عدد السياح في عام (2016) نحو (1,043,000) سائح وانخفض عدد العاملين في القطاع السياحي(58.5) ألف فقط بسبب هجرة العديد منهم وترك وظائفهم في السياحة لتصاعد أعمال العنف والارهاب التي بلغ عددها (384) عملية ارهابية .

وبحلول عام (2017) انخفض عدد العمليات الارهابية الى 172 عملية بسبب تكثيف الجهود الامنية لمواجهة الجماعات الارهابية مما انعكس على عدد السياح الوافدين لسوريا ليرتفع الى (1,291,000) مليون سائح اغلبهم من العراق ولبنان ودول الخليج العربي بهدف السياحة الدينية ليرتفع بذلك حجم الايرادات السياحية(103,802) مليون دولار بينما بقيت اعداد العاملين في القطاع السياحي بانخفاض مستمر بسبب تزايد هجرة الالاف من الكوادر السياحية من جانب وتعرض العشرات منهم للقتل على يد المجاميع الارهابية ما أدى الى انخفاض نسبة العاملين في القطاع السياحي، إذ بلغ عددهم في العام (2017) نحو(57,7) ألف، ونلاحظ من الجدول(17) ان اعداد السياح ارتفعت نسبياً خلال عامي (2018) و (2019)، إذ بلغت اعدادهم(1,802,000) و (2,424,000) مليون سائح على التوالي وهو ما يشير الى تحسن الوضع الامني في البلاد واستعادة ثلثي الاراضي السورية وتحريرها من الجماعات الارهابية ما دفع الحكومة السورية الى فتح البلاد أمام السياح، بينما خلال عام(2020) أدى (COVID-19) الى عزل البلاد عن بقية العالم ما ادى لخفض 727000 ألف سائح .

الفصل الثالث

انعكاس ظاهرة الارهاب على التنمية الاقتصادية و قطاع السياحة في العراق

الفصل الثالث

انعكاس ظاهرة الارهاب على التنمية الاقتصادية وقطاع السياحة في العراق

تمهيد:

المعروف أن الاقتصاد العراقي يهيمن فيه قطاع النفط على بقية القطاعات الأُخرى بما فيها السياحة الذي يُعد قطاعاً هاماً في العراق لكثرة المعالم السياحية من مراقد مقدسة والاثار التاريخية التي تبين العمق الحضاري، فضلاً عن المواقع الترفيهية والعديد من المقومات السياحية الأخرى، إلا إن هذه القطاعات تكاد تكون مغيبة وإيراداتها السنوية لا تنسجم مع اهميتها ومكانتها لأسباب تتعلق بجوانب تنظيمية وعدم الاهتمام بها ضمن سياسات الدولة العامة أو لأسباب تتعلق بالأوضاع الامنية وبروز ظاهرة الارهاب التي أخذت تستفحل في الآونة الأخيرة في عدة مناطق من العراق الذي أُخذ يُنظر إليه على أنه بيئة غير آمنه للسياح، إن كُل هذه العوامل والمتغيرات تسببت في تعطيل نواحي التنمية الاقتصادية بمصادر تمويلها المختلفة ومن ضمنها السياحة، وفي هذا الفصل سيتم تناول ثلاث مباحث، الأول السمات والمؤشرات الرئيسية للاقتصاد العراقي ومؤشرات التنمية الاقتصادية وواقع القطاع السياحي في العراق، أما المبحث الثاني واقع الارهاب في العراق وتأثيره على التنمية الاقتصادية، وفي المبحث الاخير سيتم مناقشة انعكاس الارهاب على قطاع السياحة في العراق.

المبحث الاول : السمات و المؤشرات الرئيسية للاقتصاد العراقي

يحاول هذا المبحث تسليط الضوء على أهم السمات والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية في العراق مع تحديد واقع التنمية الاقتصادية من خلال مناقشة مؤشراتها الرئيسية فضلاً عن الوقوف على جوانب القطاع السياحي في البلاد من حيث الايرادات المتأتية منها والبيانات ذات العلاقة:

المطلب الاول: السمات والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية في العراق على المستوى العالمي:

سيتم تناول هذا الجانب من الدراسة من خلال الاتي:

أولاً: السمات الرئيسية للعراق وفق المؤشرات الدولية

يمكن الوقوف على اهم السمات الرئيسية للعراق من خلال تناول المؤشرات الاتية:

1- مؤشر التنمية البشرية: يمكن تسليط الضوء على مؤشرات التنمية البشرية من خلال دليل التنمية البشرية ولسنوات مختارة كما يستعرضها الجدول(18) الاتي:

جدول(18)

تطور مؤشرات التنمية البشرية في العراق لسنوات مختارة

السنة	1990		1996		2000		2007		2014		2021	
المؤشرات	قيمة المؤشر	قيمة الدليل	قيمة المؤشر	قيمة الدليل	قيمة المؤشر	قيمة الدليل	قيمة المؤشر	قيمة الدليل	قيمة المؤشر	قيمة الدليل	قيمة المؤشر	قيمة الدليل
توقع الحياة عند الولادة	63	65	60	59	59	56	58	55	59	54	58	55
معدل القراء عند البالغين	0.52	0.53	0.57	0.53	78	0.82	0.77	0.71	0.81	0.79	82	0.80
القيمة الاجمالية لمراحل التعليم	0.56	-	0.47	-	0.41	-	0.59	-	0.60	-	0.62	-
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	-	0.59	-	0.13	-	0.47	-	0.61	-	0.39	-	0.62
قيمة دليل التنمية البشرية	-	0.65	-	0.14	-	0.58	-	0.63	-	0.56	-	0.64

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقارير التنمية البشرية للسنوات 1990-1996-2000-2007- 2014-2021 صفحات متفرقة .

نلاحظ من الجدول(18) ان هنالك تبايناً ملحوظاً في السنوات المختارة على مستوى قيمة المؤشرات وقيمة الدليل، إذ ان كلاهما كان غير مستقر ويتسم بالتشتت حيث ان بعض المؤشرات تنخفض على مستوى سنوات الدراسة، نلاحظ من الجدول ان توقع الحياة هو(63) وهو معدل منخفض الى حد ما بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرض على العراق في تسعينيات القرن الماضي وما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية على الفرد العراقي الامر الذي يعكس حالة التنمية البشرية الحرجة وعنصرها الحساس توقع الحياة للإنسان عند الولادة، فقد ازدادت معدلات الوفيات بين الاطفال الرضع من(40) لكل حالة ولادة عام(1993) الى(107) مولودٍ لكل(1000) مولود حتى عام(2000).

اما مؤشر مراحل التعليم فنلاحظ الانخفاض الكبير في قيمة المؤشر للأعوام(1990) و(1996) و(2000)، اما بعد(2007) فنلاحظ ان قيمة المؤشر هي (0.59) حتى وصوله الى (0.62) عام (2021) وهو ما يشير الى ارتفاع نسبة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، نلاحظ من خلال الجدول(18) أن قيم دليل التنمية للعراق يصنف ضمن مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة.

2- مؤشر التنافسية العالمي: على مستوى مؤشر التنافسية العالمي فقد أظهر التقرير الصادر عام(2019) بأن(تشاد) جاءت في المستوى الاخير ويسبقها(اليمن)، إذ أن(سنغافورة) جاءت في المستوى الأول و بمؤشر تنافسي(8.84) تليها الولايات المتحدة بمؤشر بلغ(7.83) ثم هونغ كونغ بمؤشر (1.83)[1]، إلا أن العراق لم يأخذ اي مؤشر في التنافسية العالمية وعلى جميع الاصعدة، ذلك أن الدول التي تدخل في نزاعات أو حروب مثل العراق، السودان وفلسطين لا تُدرج في هذا المؤشر.

[1] تقرير التنافسية العالمية ، المنتدى الاقتصادي العالمي ، 2019 .

3- مؤشر الارهاب العالمي: يشير مؤشر الارهاب العالمي أن عام(2014) هو العام الذي ارتفع فيه عدد الضحايا نتيجة الارهاب بزيادة تشكل نسبة(80%) عن عام(2013) الذي بلغ فيه عدد الضحايا(18111) قتيل، إذ كان العراق صاحب النصيب الأكبر يليه افغانستان وسوريا وباكستان.[1]

لقد بلغ عدد الدول التي شهدت هجمات إرهابية(93) دولة مرتفعة عن عام (2014) التي بلغت(88) عملية، وبهذا المعدل ازدادت التكاليف الخاصة بالأنشطة الإرهابية، إذ بلغت التكاليف الاقتصادية للإرهاب اعلى مستوى لها عام(2014) و بتكلفة حوالي(9.52) مليار دولار بزيادة بلغت(0.61) مقارنة مع عام(2013) فقد احتل العراق المركز الأول كأكثر البلدان تأثر بالعمليات الإرهابية على مستوى العالم، إذ بلغت معدلات العمليات الارهابية(3370) عملية، وعدد جرحى(15137) جريح وبعدد قتلى بلغ(9929) قتيل هذا فقط في عام(2014)،اما في الاعوام الثلاثة الأخيرة و بعد القضاء على التنظيمات الارهابية فقد بدأت أعداد الشهداء قتلى التفجيرات الإرهابية بالتقلص إلى حد ما حيث انخفض من(1.054) في عام(2018) إلى(564) شخص في عام(2019)، أي بنسبة(47%)، ومع هذا السياق انخفضت الهجمات الارهابية الانتحارية إلى النصف أي من(1131) في عام(2018) إلى 495 شخصاً في عام(2019).

4- **مؤشر الازدهار(الرخاء) العالمي(Index Legatum Prosperity):** هو تصنيف سنوي تم إطلاقه عام(2007) يستند على مجموعة من العوامل(نوعية الحياة، الصحة، التعليم، النمو الاقتصادي، والرفاهية) يعتمد هذا المؤشر على تحليل(167) دولة ويقيس مدى الازدهار فيها، يمكن تحديد موقع العراق وفقا لتقرير مؤشر الازدهار لعام 2020 في المركز(137) من أصل(167) بلدا شمله المؤشر وبدرجة(44.56) فقد حصل في مجال الحرية الشخصية على(35.49) وفي مجال الامن(26.17) وفي مجال البيئة الاستثمارية على(36.66) وفي مجال البنى التحتية(42.49) بينما حصل على(39.50)

[1] بيانات مؤشر الارهاب العالمي ، متاح على الرابط(www.visionofhumanit/.org)

في مجال رأس المال الاجتماعي، وفي مجال وضع المؤسسات(47.75) وهو مركز يحتاج إلى جهد كبير لتحسينه ليكون ملائماً مع بلد كالعراق يمتلك امكانيات بشرية ومادية جيدة نسبياً مقارنةً مع باقي البلدان[1].

5- مؤشر سهولة الاعمال: احتل العراق مرتبة متأخرة في هذا المؤشر وبالتحديد المرتبة 172 من اصل 190 دولة عام(2020)، واذا ألقينا نظرة للسنوات السابقة سنجد هنالك تذبذباً في بيئة الأعمال من حيث التحسن والتخلف لكن الاتجاه العام لها نحو الأسوأ لأن العراق احتل المرتبة 145 عام(2006)، بينما احتل المرتبة171 عام(2019)[2]، مما يعكس مستوى متدهور لمؤشر سهولة الاعمال في العراق.

6- مؤشر مدركات الفساد*: من خلال هذا المؤشر نجد ان العراق يقع في المرتبة 160عام(2020) من أصل 179 دولة ضمها المؤشر، وإذا ما نظرنا للسجل التاريخي لهذا المؤشر نجد إن العراق ضمن

هذا المؤشر منذ عام(2003) حين كان يحتل أدنى مرتبة وهي 113 واستمر بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتى احتل المرتبة 160 في عام(2020)، يوضح الجدول(19) والشكل(11) المراتب في سُلم الفساد لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فمن خلاله نلاحظ أن الامارات حققت اعلى نسبة(71) لتكون افضل دولة عربية في النزاهة تليها قطر في تحقيقها نسبة(63)، لقد حافظت الامارات على المركز(24) عالمياً بينما يأتي العراق في المركز(160) لعام(2020) من بين 180 دولة في العالم في مؤشرها للفساد وبهذا يمكن عده من اكثر البلدان فقداناً النزاهة وانتشاراً للفساد.

---

[1] مركز البيان للدراسات و التخطيط

[2] البنك الدولي ،تقرير مؤشر سهولة ممارسة الاعمال لعام 2020 .

* يُقيم مؤشر مدركات الفساد 180 بلداً و اقليماً من حيث مدركات الفساد في القطاع العام فيها على مقياس من(0) فاسدة للغاية) الى (100 نزيه للغاية) اصدر عام 1995 .

جدول(19)

المراتب في سلم الفساد لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا

البلد	مؤشر الفساد(100_0)
الامارات العربية المتحدة	71
قطر	63
المملكة العربية السعودية	49
الاردن	48
عُمان	44
تونس	42
المغرب	40
الكويت	39
البحرين	36
الجزائر	33
مصر	32
لبنان	24
ليبيا	17
اليمن	16
سوريا	13
الصومال	13
السودان	11

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لعام 2020

شكل(9)

المراتب في سلم الفساد لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا

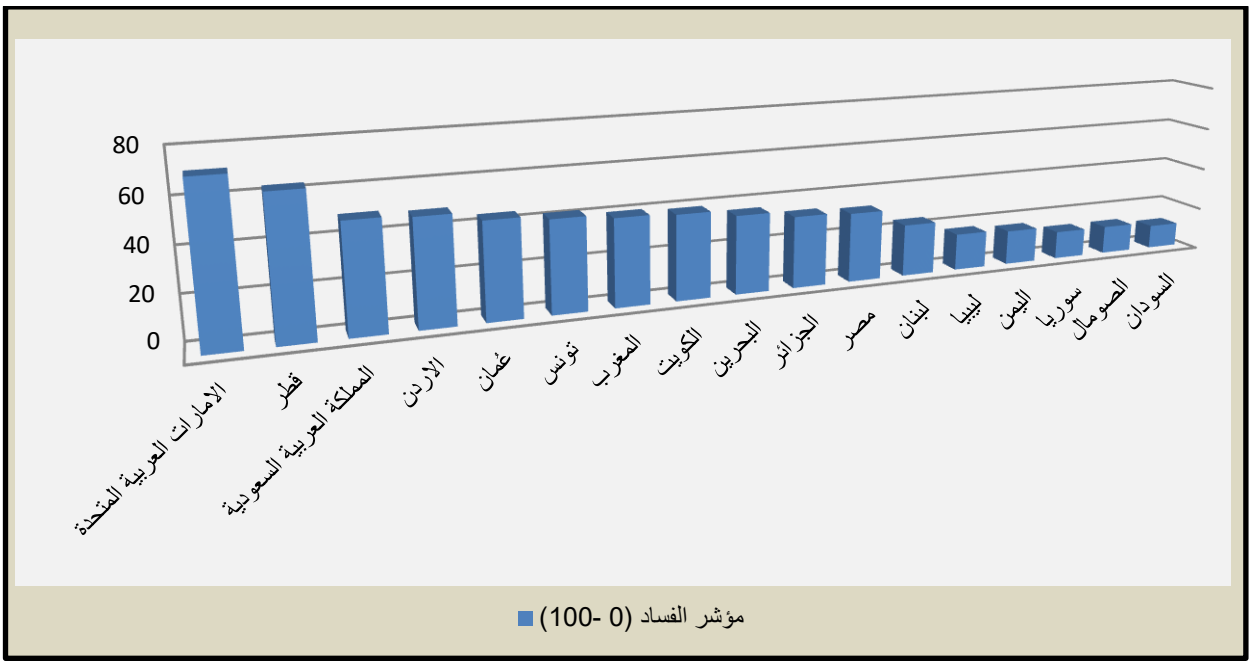

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الجدول(16)

7- مؤشر الحرية الاقتصادية: يصدر هذا المؤشر عن طريق مؤسسة Heritage Foundation الامريكية المعنية بقياس مستوى الحرية الاقتصادية في البلدان حول العالم ويقيس مدى تقدم ممارسات الحرية الاقتصادية حول العالم ضمن أربعة محاور رئيسية حجم الحوكمة، الكفاءة التنظيمية، سيادة القانون وانفتاح الاسواق) تتضمن 12 مؤشراً فرعياً، الذي يشير بأن العراق يأتي بالمرتبة 181 من اصل 186 دولة، ووفقاً للتقرير الذي نشرته المؤسسة لعام(2020)، فأن العراق جاء بالمرتبة 181 بما يتعلق بالحرية الاقتصادية من اصل 186 دولة، وبذلك يأتي في المرتبة السادسة قبل الاخيرة متقدما على كل من ليبيا والصومال وسوريا واليمن، فيما احتلت سنغافورة المرتبة الاولى بالحرية الاقتصادية وبدرجة(89.4)، تليها هونغ كونغ بدرجة(89.1).

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد العراقي

يمكن مناقشة هذه المؤشرات من خلال تسليط الضوء على الاتي:

1-الناتج المحلي الاجمالي:

جدول (20)

تحليل الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2003-2020)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي للعراق بالأسعار الثابتة (مليار دولار)	معدل النمو%
2003	66.40	-
2004	101.84	53.373
2005	103.55	1.679
2006	109.39	5.639
2007	111.46	1.902
2008	120.63	8.227
2009	124.70	3.373
2010	132.69	6.407
2011	142.70	7.543
2012	162.59	13.938
2013	174.99	7.626
2014	175.34	0.200
2015	183.62	4.722
2016	208.93	13.783
2017	205.13	-1.818
2018	210.53	2.632
2019	223.08	5.961
2020	188.11	-15.676

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة

نلاحظ من خلال الجدول(20) بأن الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه جاء بمستويات متذبذبة خلال المدة(2005– 2007) وما حصل فيها من اعمال عنف وارهاب، إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي(1.679%) عام(2005) وبلغ في العام التالي(5.639%) بينما بلغ الناتج المحلي الاجمالي(111.46) عام(2007) وبمعدل نمو(1.902%) وذلك بسبب تأثر الاقتصاد العراقي نتيجة حربه على الارهاب وانعكاسه على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونلاحظ من خلال الجدول أن الأعوام(2014) و(2015) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها قد انخفض ليصل إلى(0.200%) لعام(2014) و(4.72) لعام(2015) وذلك يعود إلى حاجة الحكومة العراقية للمزيد من الإنفاق العسكري والأمني لمواجهة التحديات الامنية، اما التغيّر في نسبة النمو لعام(2016) قد تجاوز(10%) وهذا يُظهر وبوضوح مكمن الخطر الذي أصاب الاقتصاد العراقي، ويستمر الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه بالتباين وبمستويات متذبذبة ولغاية عام(2020)، إذ وصل معدل النمو(15.676–%) بسبب هبوط اسعار النفط وتفشي (كوفيد 19) التي شكلت ضغوطاً على الاقتصاد العراقي.

2-مؤشر البطالة والتضخم:

جدول (21)

تطور معدلات البطالة والتضخم في العراق للمدة (2003- 2020)

السنة	معدل البطالة	معدل التضخم
2003	28.1	33.6
2004	26.8	26.9
2005	17.9	36.9
2006	17.5	53.2
2007	16.7	30.8
2008	18.2	12.6
2009	18.5	6.9
2010	16.8	2.7
2011	11.2	5.6
2012	11.9	6.2
2013	16.1	1.8
2014	16.4	2.2
2015	11.1	1.4
2016	12.5	1.4
2017	13.8	0.19
2018	22.6	0.4
2019	18.2	0.8
2020	14.8	0.6

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، مسوحات ونشرات(2003-2020)، صفحات مختلفة

يبين الجدول جدول(21) والشكل(12) تطور معدلات البطالة والتضخم في العراق الذي، نلاحظ من خلال الجدول ان مؤشر البطالة للعام 2003 سجل اعلى مستوى بنسبة(28.10%) فقد ارتفعت البطالة بشكل ملحوظ بعد(2003) في العراق بسبب الاغراق السلعي ودخول السلع الرخيصة التي نافست

المنتجات المحلية، اذ عملت على تجميد وغلق المعامل وتسريح عمالها لعدم قدرة منتجاتها على منافسة السلع المستوردة وفي العام(2005) و(2006) بدأ بالانخفاض حتى استقر الى حدٍ ما وصل الى(17.9) و(17.5%) على التوالي، أما في العام(2011) فقد انخفض معدل البطالة ليصل الى(11.2%) وهو أدنى معدل للبطالة بعد(2003)، أما في العام(2013) فقد ارتفع معدل البطالة ليصل الى(16.1) مما يعكس حالة من عدم الاستقرار والتذبذب التي عانى منها الاقتصاد العراقي والذي انعكس على مستوى البطالة مما قاد الى زيادة نسبة الفقر في العراق، أما بعد العام(2018) فقد ارتفع معل البطالة ليصل الى(22.6%) بسبب اعداد النازحين الكبيرة الذين فقدوا اعمالهم والازمة الاقتصادية وتدفق العمالة الاجنبية بأعداد كبيرة وتفضيلهم على العمالة العراقية، إذ تشير الاحصائيات الرسمية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية الى دخول اكثر من 100 ألف عامل أجنبي للعراق خلال عامي(2017) و (2018)، وكذلك الحال بالنسبة للعام(2019) الذي استمر فيه معدل البطالة بالارتفاع ليصل الى(18.8%) و (14.8) في العام(2020) نظراً لانتشار (COVID_19) التي تسببت بانكماش اقتصادي مما وَلَدَ بطالة مزمنة.

أما معدل التضخم فهو فقد عانى العراق من ارتفاع معدل التضخم بعد عام(2003)، إذ وصل معدل التضخم الى(33.6%) بسبب تغيير النظام الحاكم وتدمير البنى التحتية والمنشآت الخدمية وحل الالاف من ابناء الاجهزة الامنية واصبح العراق يعاني من نسبة مرتفعة من البطالة وتراجع اقتصادي في ظل تضخم مفرط لم يشهده من قبل الا ان معدلات التضخم بدأت تنخفض بعد(2010) لتصل الى(2.7%) وهذا يعود الى اتباع البنك المركزي العراقي سياسة نقدية بتقليل عرض العملة الاجنبية وتحقيق الزيادة في سعر صرف الدينار العراقي، وتحسن الوضع الامني الى حدٍ ما، أما خلال عامي(2011) و(2012) على التوالي أخذ معدل التضخم بالارتفاع ليصل الى(5.6) في العام (2011) و(6.2) في العام(2012) بسبب سوء السياسة المالية وضعف ادارة الاقتصاد العراقي وارتفاع اسعار المواد الغذائية،

ثم انخفضت معدلات التضخم بشكل تدريجي بعد العام(2015) ليصل الى(1.4%) ليستمر بالانخفاض حتى وصله الى معدل(0.6) خلال العام(2020) بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار امام الدينار العراقي وانخفاض الطلب المحلي.

شكل (10)

تطور معدلات البطالة والتضخم في العراق للمدة (2003- 2020)

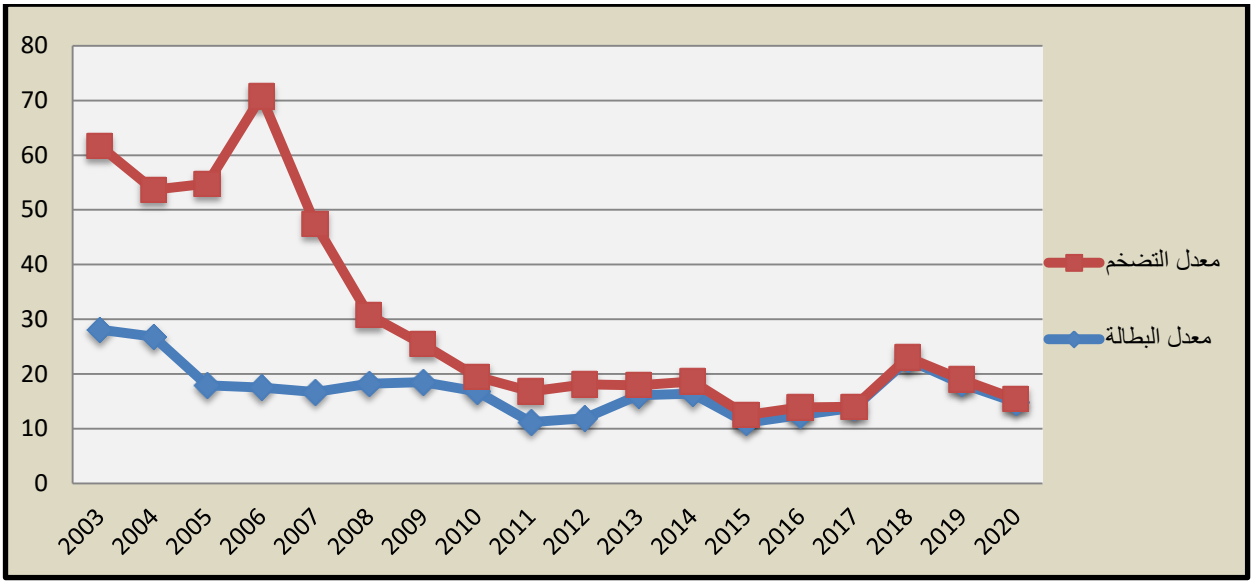

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الجدول(21) .

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية في العراق

لغرض مناقشة التنمية الاقتصادية في العراق يتعين البحث في واقع مؤشراتها:

واقع المؤشرات التنموية للاقتصاد العراقي :

لقد عانى الاقتصاد العراقي خلال العشرات السنين حالات من التدهور بسبب التوجهات السياسية بدأ من عام(1980) وما زال، إذ مرت على البلاد حروب كثيرة وعقوبات اقتصادية مما عمق هذا الحال جوانب الاختلال في الاقتصاد وتعميق أزماته، وبعد تغيير النظام السياسي عام(2003) وتلاحق الازمات

السياسية التي عاشها منذَ عام(2003) الى يومنا هذا وتدخل الدول الخارج في القرار العراقي جعل من غير الممكن تطوير وتنمية النشاط الاقتصادي للبلاد.

من أبرز المؤشرات التي تحدد واقع التنمية الاقتصادية في العراق هي:

1- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:** يوضح الجدول رقم(22) نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:

جدول(22)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بالدولار للمدة(2003-2020)

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي
2003	1102.50	--
2004	1062.20	-3.655
2005	1186.40	11.693
2006	1397.40	17.785
2007	1667.70	19.343
2008	2044.50	22.594
2009	2031.30	-0.646
2010	2646.00	30.261
2011	2791.80	5.510
2012	3229.70	15.685
2013	3262.70	1.022
2014	2079.60	-36.261
2015	2162.90	4.006
2016	2802.20	29.558
2017	2944.30	5.071
2018	2967.10	0.774
2019	3019.10	1.753
2020	2869.20	-4.965

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات البنك المركزي الدولي، بيانات الحسابات القومية للعراق، للمدة(2003-2020)

نلاحظ من الجدول(22) والشكل(13) أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العام(2003) قد بلغ(1102.50) اما خلال المدة(2005–2008) قد بدأ بالارتفاع نسبياً، إذ بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للعام(2005) حيث بلغ(1186.40) دولار بمعدل نمو(11.693%)، أما في عام(2009) فقد انخفض نصيب الفرد بنحو(2031.30) دولار بسبب الازمة العالمية التي حصلت في الولايات المتحدة الامريكية(رهن العقار) والتي كان لها تأثير على جميع بلدان العالم، اما بعد عام(2009) نلاحظ ان نصيب الفرد قد ارتفع بشكل ملموس حتى وصل لعام(2013) بنحو(3262.70) دولار، ثم بعد ذلك انخفض بنحو(3079.60) دولار لعام(2014) حتى واصل الانخفاض بنحو(2902.20) دولار لعام(2016) بسبب الوضع الامني الذي شهده العراق المتمثلة بدخول المنظمات الارهابية والذي سيطر على ثلاث مدن نفطية، ثم سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تعافياً ملحوظاً بعد عام(2017) بنحو(2944.30) دولار بمعدل نمو(5.071%) بسبب تحسن الوضع الامني ولكن في عام(2020) قد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالسعار الجارية بنحو(2869.20) دولار وبمعدل نمو بلغ(4.965%) بسبب وباء (COVID_19) الذي أثر بشكل بالغ على اقتصاديات العالم اجمع بما فيها الاقتصاد العراقي.

شكل (11)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بالدولار للمدة (2003–2020)

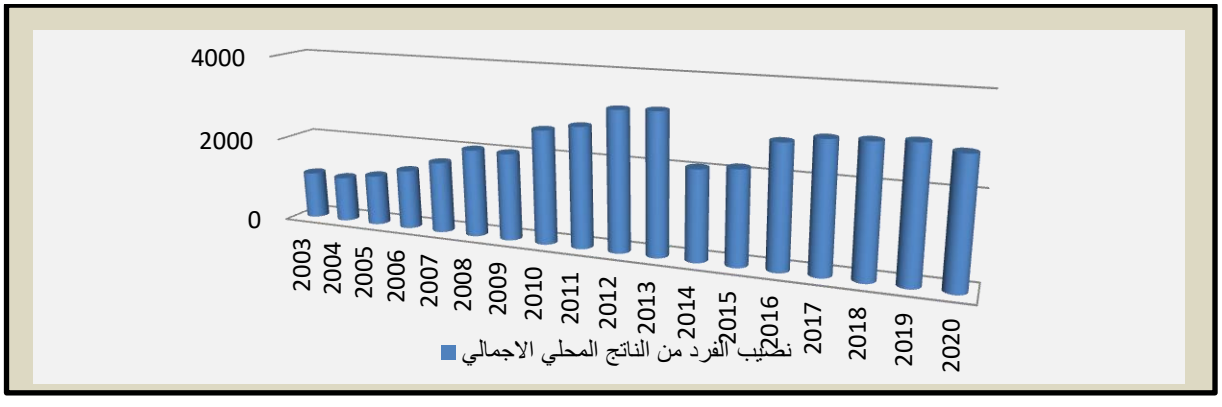

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الجدول (22).

2- مستويات الفقر: يعكس جدول رقم(23) مستويات الفقر بوصفهِ معدلاً خلال عامي(2019–2020) لجميع محافظات العراق:

جدول(23)

معدل الفقر وفجوة الفقر خلال عامي2019–2020 لمحافظات العراق %

المحافظة	معدل الفقر 2019%	فجوة الفقر %	معدل الفقر 2020 %	فجوة الفقر %
دهوك	10	2	6	1
نينوى	23	4	35	8
سليمانية	3	3	2	0.5
كركوك	11	11	11	2
اربيل	3	1	4	0.5
ديالى	34	7	21	4
الانبار	21	4	16	3
بغداد	13	2	12	2
بابل	41	9	15	3
كربلاء	37	7	12.5	2
واسط	36	19	26	7
صلاح الدين	40	1	17	3
النجف	25	1	11	2
القادسية	35	1	44	12.5
المثنى	49	14	53	15
ذي قار	34	1	41	10
ميسان	27	1	43	12
بصرة	34	1	15	3
مجموع نسبة الفقر	% 22.9	%5	%19	%5

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير خط الفقر وملامح الفقر لعامي(2019-2020)

نلاحظ من الجدول(23) ان معدل الفقر لعام(2019) يشير الى ان محافظة المثنى من أشد المحافظات فقراً وذلك بمعدل فقر بلغ نحو(49%)، وفجوة فقر بلغت نسبتها(14%)، لتأتي بعدها

محافظة بابل بمعدل فقر بلغ(41%) بينما سجلت محافظة اربيل اقل معدل للفقر بلغ(3%) وبفجوة فقر بلغت(1%)، و كذلك الحال في عام(2020) حيث بلغ معدل الفقر في عموم العراق نحو(19%) في حين بلغت فجوة الفقر للعام نفسه(5%) فنلاحظ من خلال الجدول(6) ان اعلى معدل للفقر سُجلَ في محافظة المثنى بنحو(53%) وفجوة فقر بلغت نسبتها(15%)، أما الاقل معدلاً للفقر فقد سُجل في محافظة دهوك، إذ وصل معدل الفقر فيها خلال عام(2020) بنحو(6%) في حين بلغت فجوة الفقر فيها(1%).

3-الاستقرار السياسي والامني: من خلال التطلع لتاريخ العراق نجدُ تعرض الى الصدمات كثيرة وعنيفة سواء من حيث الحروب في القرن السابق أو الانقلابات وهذا جميعُه يقف حجر عثرة في طريق التنمية الاقتصادية، إذ واجه المخططين والمنفذين حالات فشل كثيرة في انفاق الاموال المخصصة لبرنامج التنمية الاقتصادية جعل من غير من الممكن تقدم الاقتصاد العراقي، كما ان الآمال التي كانت مبنية على التداول السلمي للسلطة قد جاءت بنتائج مخيبة للآمال بسبب ضعف دور الاحزاب وحتى منظمات المجتمع المدني، وبات تداول السلطة مبنياً على أساس طائفي وعرقي هناك تشتت بجوانب الاقتصاد العراقي الامر الذي وقف حائلاً أمام تقدم الاقتصاد فضلاً عن جوانب الفساد التي أخذت تنخر في جسد الاقتصاد العراقي وعملت على تمزيقه من خلال ضياع الاموال المخصصة للتنمية الاقتصادية في البلاد، كما ان التحدي الامني عامل مهم في هذا المجال فقد حدث انهيار في مؤسسات الدولة الامنية والعسكرية بعد عام(2003)، إذ لم يتم تأمين حدود العراق مع الدول المجاورة، مما سمح بظهور الحركات التمرد والارهاب وأصبح تدفق الارهابيين بسهولة وحرية تامة وذلك من خلال حصولهم على الامداد من قبل بعض دول الاجوار وهذا ما تسبب بأضرار بالغة في القطاعات الاقتصادية والتنموية.

4-جودة البنى التحتية: اخذت العمليات التخريب في البنى التحتية منحى واسع، إذ انها شملت جوانب كثيرة منها إهمال الطاقة الكهربائية التي شملت خطوط نقل الطاقة الكهربائية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية[1]، وكذلك تخريب الخطوط الناقلة للنفط وتدمير الانابيب المغذية في مختلف إنحاء البلاد باستثناء اقليم كردستان، كما ان عمليات الفساد الممنهجة اخذت هي الاخرى جانب مهم في التأثير على جودة البنى التحتية فغالباً ما يكون انشاء البنى التحتية بمستويات متدنية من حيث الجودة وفي جميع المرافق الانشائية والفنية كالبنى التحتية الخدمية التي غالباً ما يكون عمرها الانتاجي قصير جداً ولمدة محدودة بعدها تقل بسبب انهيارها وتآكلها.

5- **مؤشر الانكشاف التجاري:** يشير مؤشر الانكشاف التجاري الى نسبة التجارة الخارجية(الصادرات+الاستيرادات) الى الناتج المحلي الاجمالي والذي يحسب من خلال المعادلة الاتية:

$$\text{مؤشر الانكشاف التجاري} = \frac{\text{الصادرات قيمة} + \text{الاستيرادات قيمة}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

فكلما كان المعدل كبيراً كلما دلّ ذلك على انكشاف البلد للعالم الخارجي والعكس يعني استقلال البلد وعدم تبعيته للعالم الخارجي، وينبغي ان لا تتجاوز نسبة هذا المؤشر(70%) وهو الحد الاقصى من حجم الناتج المحلي الاجمالي[2]، فمن خلال اللجوء الى النشرة الاحصائية لصندوق النقد العربي الخاصة بالأعوام(2012) و(2015) نلاحظ إن نسبة مؤشر الانكشاف التجاري شكلت اكثر(75.5%) من الناتج المحلي الاجمالي وهي اعلى قيمة وهذا يُدل على مدى تبعية وانكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي، إذ أن العراق يُعاني من مشاكل تراكمية كثيرة تعيق تقدم الاقتصاد، مثل حرب الخليج

---

(1) Anthony H. Swordsman ,Reconstruction in Iraq The Uncertain Way Ahead ,Center for Strategic and ,International Studies, Raleigh A. Burke Chair in Strategy ,2007,p9

(2) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، ط3، دار الملاك للنشر – بغداد، 2009، ص129 .

الاولى والثانية، والعقوبات الاقتصادية في التسعينات التي تسببت بارتفاع التضخم بشكل كبير جداً، وتفاقم مشكلة المديونية بسبب الحروب والحصار، واحتلال العراق عام(2003) وزيادة نسبة العنف وتدهور الوضع الامني ما بين(2005) و(2007) وحصول الازمة المالية العالمية(2009) و(2008) وسيطرة التنظيمات الارهابية على مناطق واسعة من البلاد عام(2014) كل ذلك ادى الى تدهور واقع الاقتصاد العراقي فاصبح تابعاً للعالم الخارجي، ويشير معدل الانكشاف التجاري في العام(2020) أن درجة الانكشاف التجاري بلغت اكثر من(75%) من قيمة الناتج المحلي الاجمالي، إلا أن انفتاح البلاد على دول العالم اخذ طابع سلبي، إذ أن العراق كان وما يزال بلد مستهلك وغير منتج يفتقر الى المصانع والشركات المنتجة للسلع والخدمات التي تأخذ موقع تنافسي مع المنتجات المستوردة، مما جعل المستهلك العراقي يتوجه نحو السلع المستوردة تاركاً وراءه السلع المحلية التي لم تصمد بوجه المنافسة للمنتجات الأجنبية، وهنا جميعه يشكل عامل سلبي كبير على الاقتصاد العراقي، إذ تم استنزاف العملة الصعبة في البلاد وبعشرات المليارات في العام الواحد.

المطلب الثالث: واقع القطاع السياحي في العراق

للعراق مكانة سياحية متميزة وفريدة كونه مهد الحضارات التي تركت آثاراً على جميع الاصعدة لما يمتلكه من موقع جغرافي متنوع ومناخ معتدل مما يكون عامل جذب للسياح من مختلف البلاد، ومراقد دينية مقدسة مما يشجع السياحة الدينية فيه، إلا أن الظروف السياسية والأمنية حدت من التوسع والاهتمام بهذا القطاع.

وتعد السياحة في الوقت الحالي من أهم القطاعات الاقتصادية، إذ أنها فاقت في معدلات نموها قطاعات الزراعة والصناعة وحتى فاقت من حيث اهميتها جميع الصناعات التحويلية، التقليدية والخدمات ولها دور كبير في جذب العملات الصعبة باستثناء قطاع النفط.

ان صناعة السياحة تتسم بقدرتها العالمية والخاصة على بحث سلسلة من النشاطات الانتاجية والاستثمارية في الاقتصاد الوطني كونها تعمل على تنشيط بقية القطاعات الاخرى في البلاد سواء الصناعية ام الفنادق لاعتمادها الكبير على هذه القطاعات[1].

ويمكن الاشارة الى اهمية القطاع السياحي في العراق من خلال الجوانب الآتية:

اولاً: أبرز المواقع السياحية في العراق

يعد العراق مركزاً سياحياً رائداً في الشرق الأوسط لمكانته التاريخية والحضارية والدينية المتنوعة وموقعه الجغرافي المتميز وطبيعته الخلابة بوجود نهري دجلة والفرات والأهوار والبحيرات الطبيعية والجبال والمصايف الجميلة في كردستان العراق، إذ يمتلك العديد من المواقع السياحية منها الاثرية والتاريخية التي ترتبط بتواجد عشرات المواقع التاريخية، والدينية المرتبطة بوجود المراقد الدينية للعديد من المذاهب الاسلامية والشواهد المرتبطة بديانات أخرى والتي تنتشر في جميع المحافظات العراقية، ويمكن تحديد ابرز المواقع السياحية في العراق من خلال الاتي:

1- بغداد: تتميز بغداد بالعديد من معالم الجذب السياحي كالسياحة الثقافية والدينية والترفيهية فهي تعد من اعرق مدن العالم السياحية فضلاً عن كونها العاصمة الإدارية والسياسية للعراق فهي تحتوي على العديد من المواقع السياحية العريقة كالمتاحف المعروضة فيها آثار منوعة ومختلفة من جواهر وعملات وهياكل بشرية وتماثيل من عصور ما قبل التاريخ حتى القرن السابع عشر الميلادي[2]، ومن شواهدها الآثار الإسلامية التي تتمثل في بقايا سور بغداد والمدرسة المستنصرية ومساجد تاريخية عديدة منها: جامع الخلفاء وجامع الإمام الأعظم أبو حنيفة في الأعظمية، وجامع الأحمدية

---

[1] مثنى طه الدباغ – اسماعيل محمد ، اقتصاديات السفر و السياحة ، ط 2 ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 75 .

[2] رؤوف محمد علي الانصاري، السياحة في العراق ودورها في التنمية والاعمار، ط1 ، مطبعة هادي برس بيروت- لبنان، 2008، ص 35 .

والذي كان فيه مدرسة تاريخية هي مدرسة الأحمدية، والحضرة الكاظمية، وجامع المنصور وجامع المهدي وجامع الرصافة، والعديد من الشواهد الديانات الأخرى، إذ تضم مدينة بغداد العشرات من الكنائس المسيحية المنتشرة في مختلف أنحائها حيث تواجدت الطائفة المسيحية في بغداد منذ إنشائها في العصر العباسي ويعود تواجد المسيحية في موقع مدينة بغداد إلى ما قبل إنشاء مدينة بغداد على يد الخليفة أبو جعفر المنصور فقد يشير بعض المؤرخون إلى تواجد أديرة مسيحية قديمة في أطراف موقع بغداد الحالي ويمكن ذكر عدد من الكنائس التي تعد عامل جذب للسياح منها كنيسة السيدة العذراء التي بُنيت عام(1866)، وكنيسة سيدة النجاة في منطقة الكرادة وغيرها، ومن المواقع السياحية الاخرى في مدينة بغداد المعالم الثقافية مثل طاق كسرى والمدرسة المستنصرية والمدرسة الموفقية والمدرسة النظامية وبقايا سور بغداد والعديد من النُصب التذكارية كنصب الشهيد ونصب الحرية وتمثال كهرمانة وجزيرة بغداد السياحية وغيرها من المواقع السياحية.

2- **الموصل:** تتميز مدينة الموصل بالعديد من ألاماكن السياحية، الترفيهية والأثرية والدينية والعلاجية، مدينة الموصل ذات تاريخ عريق يرجع إلى الالف الخامس من قبل الميلاد، وكونها منطقة زراعية فقد سكنها الإنسان القديم ثم سكن الآشوريون أجزاء كبيرة منها، وأصبحت عاصمة لهم من القرن الحادي عشر والى(611) قبل الميلاد[1]، كانت الموصل والمناطق التي تحيطها مأهولة بالشعب الآشوري الذي خلف للإنسانية حضارة لا زال الاكتشافات الأثرية تشهد له، وعند بزوغ فجر المسيحية اعتنق الآشوريين الدين المسيحي، وكانت الموصل بلاد الرهبان والمدارس اللاهوتية تستقطب العديد من الدارسين والباحثين عن نور المسيح، في مدينة الموصل مواقع سياحية وترفيهية وأثرية ودينية، من معالم محافظة الموصل البارزة جامع النبي يونس للنبي يونس والمبني فوق كنيسة القديس يونان وعلى نفس التلة يوجد أيضا جامع الخضر الذي رافق النبي موسى ويوجد جامع النبي جرجيس

[1] وليد عبد الامير علوان، موسوعة السياحة والاثار العراقية، الناشر: مصر مرتضى للكتاب العراقي، 2013 ، ص76.

والجامع الكبير المسمى النوري الذي يحتوي على منارة الحدباء التي يزيد ارتفاعها عن 52م وبني عام(568م) وجامع قبر النبي شيت الذي اكتشف عام(1057 هـ)، والنمرود والكثير من المواقع الأثرية مثل المكتبة الأشورية وكذلك الكثير من المواقع التاريخية الإسلامية، وتحتوي على مواقع لجذب السياحة العلاجية مثل حمام العليل.

3- **النجف:** ان مدينة النجف الاشرف من أبرز المدن السياحية في العراق، إذ تتميز بعدة انواع من السياحة ليس فقط على الصعيدين الداخلي والخارجي، إذ تمتاز بعدة انواع من السياحة ابرزها السياحة الدينية والاثرية و الثقافية و الترفيهية، يعود تاريخها إلى العصر الجاهلي فقد كانت مركزاً للأديرة المسيحية وبعد ذلك أصبحت عاصمة الدولة الإسلامية في عهد الإمام علي بن أبي طالب كانت المدينة تابعة للكوفة، وتعد من اهم امدن السياحة الدينية لوجود مرقد علي بن أبي طالب ومرقد النبي هود ومرقد النبي صالح ومرقد نبي الله نوح ومرقد كميل بن زياد ومرقد ميثم التمار ومرقد مسلم بن عقيل ومرقد زيد بن علي، اما ابرز المعالم التاريخية والحضارية فتتمثل بمسجد الكوفة ومسجد السهلة وقصر النعمان بن المنذر ومتحف التراث النجفي، وقد تم اختيار مدينة النجف من قبل منظمة التعاون الاسلامي لعام(2012) لتكون عاصمة الثقافة الاسلامية.

4- **كربلاء :** تحتوي مدينة كربلاء على العديد من المعالم السياحية الدينية والاثرية، إذ تمتاز بوجود ضريح الامام الحسين بن علي وأخيه العباس، وتحتوي على العديد من المواقع الاثرية التي تتمثل بالتل الزينبي وقطارة الامام علي، قصر شمعون الاثري، خان الربع والقنطرة البيضاء، كنيسة الاقيصر والنارة الموقدة، والينابيع الطبيعية منها عين تمر وبحيرة الرزازة[1].

[1] رؤوف محمد علي الانصاري، مصدر سابق، ص 54 .

5- اربيل: تقع مدينة اربيل شمال العراق تزخر مدينة اربيل بتعاقب الحضارات على ارضها كالحضارة الساسانية والبارثية والحضارة الاشورية واصبحت فيما بعد جزءاً من الدولة الاموية ومن ثم العباسية وبعدها الدولة العثمانية قبل ان تعود ضمن حدود العراق، أن مدينة اربيل تعد من أهم المدن السياحية باعتبارها مركزاً ثقافياً وحضارياً وترفيهياً، تتميز اربيل بوجود العديد من المعالم السياحية التي تجذب السياح من مختلف دول العالم أبرز تلك المواقع قلعة اربيل ومنارة المظفرية ومتحف حضارة اربيل، كما تمتاز بوجود مواقع سياحية طبيعية كمصيف شقلاوة وجبل كورك وشلال كلي علي بيك ومصيف وشلال بيخال، هذا بالإضافة الى الاماكن الترفيهية والاسواق كسوق القيصرية وغيرها العديد من مواقع الجذب السياحي.

6- دهوك: تمتاز مدينة دهوك بمناخها المعتدل بفضل مرتفعاتها الجبلية التي تحيط بها وهو ما ينعكس إيجابًا على قطاع السياحة فيجذب مزيداً من السياح والوافدين المحليين والدوليين هذا بالإضافة عن احتضانها ما يزيد عن 150 موقعًا أثرياً تاريخياً خلفته الحضارات التي تعاقبت على المدينة اضافة للمناطق الطبيعية التي حباها الله من منتزهات وحدائق ومساحات خضراء كل ذلك جعل للمدينة مكانة مرموقة للوجهات السياحية في العراق[1]، من مواقعها السياحية ضريح الشيخ عبد العزيز الكيلاني وكنيسة مارايث الاها ومدرسة قوباهان الاثرية وبوابة الموصل وكهف جارستين وبلدة سرسنك السياحية و والعديد من المصايف كمصيف اشاو ومصيف زاويته وغيرها.

7- بابل: أحد أهم المدن العراقية التي يعود تاريخها لأكثر من أربعة آلاف عام وهي مهد الحضارات وقد اتخذها البابليون عاصمة لهم في عهد الملك حمورابي، لذلك فهي تعد من اكثر محافظات العراق اهمية بالنسبة للمقومات الاثرية فقد ظهرت على ارضها وعلى امتداد قرون حضارات عريقة ومواقع دينية ماتزال اثارها قائمة حتى الان كمدينة بابل التاريخية وبوابة عشتار والجنائن المعلقة واسوار بابل

[1] وليد عبد الامير علوان ، مصدر سابق ، ص 94 .

وآثار كوثا و مدينة بورسيبا والعديد من معالم السياحة الدينية مثل مرقد نبي الله ايوب ومرقد نبي الله ذي الكفل ومرقد زيد الشهيد في ناحية ذي الكفل ومرقد اولاد مسلم بن عقيل في قضاء المسيب، ان مدينة بابل تعد سادس منطقة أثرية يتم ضمها الى قوائم التراث العالمي في العراق بعد أن سبقتها منطقة الأهوار الجنوبية ومدينة الحضر وسامراء وأشور والقلعة في أربيل وقد أعلنت منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة إدراج مدينة بابل التاريخية العراقية في قوائم التراث العالمي.

8-البصرة: تعد ثاني اهم محافظة في العراق وذلك لأنها شريان العراق من ناحية الثروة النفطية والغذائية وايضاً باعتبارها مدينة سياحية لما تحتويه من آثار وأضرحة ومقامات دينية ومعالم سياحية، تعرف محافظة البصرة بأنها من المحافظات التي تحتوي على العديد من المناطق السياحة التي ينجذب لها العديد من السائحين كشط العرب، والعديد من المناطق ذات الطابع الديني كالجوامع، المراقد، والأضرحة التي لها دور مهم في تطوير السياحة داخلها ومن هذه الأماكن جامع باب سليمان الموجود في قضاء أبي خصيب ومرقد ومسجد طلحة بن عبيد الله ومرقد الزبير بن العوام، جامع المقام المتواجد في العشا، جامع الكواز الموجود في المشراق، جامع علي بن موسى الرضا المتواجد في المشراق، وتتميز محافظة البصرة بالسياحة التراثية ذلك لوجود العديد من المباني القديمة التي أطلق عليها الشناشيل، وتتميز بالسياحة الثقافية لما يقام على ارضها من مهرجانات ثقافية كالمهرجان الأدبي والشعري الذي أقيم في البصرة وهو عبارة عن مهرجان المربد الذي يتميز بامتداده إلى زمن بعيد يصل لحوالي 1400 عام، ومتحف الشاعر بدر شاكر السياب الذي يقع في قرية جيكور جنوب البصرة.

ثانياً: الاثار الاقتصادية للقطاع السياحي في العراق

جدول (24)

الواقع السياحي في العراق من حيث عدد الفنادق والعاملين في السياحة وعدد النزلاء واعداد السياح الاجانب

السنة	عدد الفنادق و دور الاستراحة	عدد العاملين في السياحة	عدد النزلاء (بالألف)	عدد السياح الاجانب
2003	894	5335	2656	1395
2004	838	5659	1878	381
2005	715	4789	2003	102
2006	505	3349	1434	517
2007	492	4574	2490	915
2009	662	6065	2270	864
2010	751	6071	3050	1262
2011	929	7109	3874	1518
2012	1084	7491	4474	1510
2013	1267	8830	6321	1111
2014	---	---	---	---
2015	1296	8182	4922	892
2016	1484	9132	5123	913
2017	1618	10167	5219	922
2018	1666	8920	5638	1013
2019	2282	8978	1392	949
2020	2291	8989	785	121

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي للأعوام(2003-2020)

نلاحظ من الجدول(24) عام(2014) عدم توفر البيانات بسبب الازمة الامنية التي تعرض لها البلد، وان عدد الموظفين في قطاع السياحة كان قليل جداً فضلاً عن ان عدد النزلاء والسياح الاجانب كان يتصف بالندرة الكبيرة، ونلاحظ انخفاض عدد السياح خلال الاعوام(2005) و(2006) و(2007) لأنها شهدت انتشارا للهجمات الارهابية وعمليات مسلحة لاسيما في المناطق السياحية مما ساهم بانخفاض اعداد السياح الاجانب، وامتازت اعداد السياح بالتذبذب بعد عام(2010) ما بين انخفاض وارتفاع وصولاً الى عام(2014) الذي شهد ظهور تنظيم الدولة الاسلامية، بعدها بدأ بالارتفاع نسبياً بعد عام(2018)، إلا أنه انخفض عام(2020) لانتشار (COVID_19).

ثالثاً : الايرادات السياحية في العراق

شهدت الايرادات السياحية في البلاد نمواً تصاعدياً ولكن بشكل محدود ونسبي، أذ أنه ازداد بمعدل(24.33%) وهذا يتطلب الاهتمام بهذا القطاع لأنه مصدر مستدام يمكن الاستفادة منه في توليد الدخل القومي مع تنمية القطاعات الحيوية الاخرى منها قطاع الزراعة والنقل والمواصلات والفندقة والصناعة وغيرها، وكما يعكس ذلك في الجدول(25).

جدول (25)

مؤشرات الايرادات السياحية في العراق خلال المدة (2000–2020)

السنة	مجموع الايرادات (بالمليون دينار)	الايرادات /الصادرة (%)	الايرادات / الدخل (%)	الايرادات / الناتج المحلي الاجمالي
2000	13.6	0.90	0.08	0.06
2001	43.3	0.31	0.25	0.24
2002	73.5	0.5	0.43	0.42
2003	41.4	0.23	0.25	0.39
2004	32.10	0.16	0.25	0.12
2005	209.29	0.77	0.57	0.65
2006	203.2	0.61	0.37	0.39
2007	605.8	1.49	0.79	0.87
2008	1533.7	1.47	0.75	--
2009	1859.8	3.01	1.495	1.37
2010	1707.66	3.41	1.49	1.34
2011	1821.38	2.07	1.04	0.91
2012	224.18	1.88	0.94	0.83
2013	224.17	0.24	0.11	0.09
2014	224.19	0.28	0.123	--
2015	352.46	0.35	0.32	0.21
2016	367.45	0.37	0.31	0.23
2017	372.42	0.36	0.34	0.24
2018	371.42	0.35	0.33	0.22
2019	224.11	0.28	0.124	0.11
2020	203.21	0.61	0.120	--

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية للسنوات(2000-2020)

نلاحظ من خلال جدول(25) ان مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد العراقي ومن خلال مؤشر(الايرادات السياحية /اجمالي الصادرات) بأنه مؤشر يستخدم لقياس دور نشاط السياحة الدولية كمصدر للعملة الاجنبية، ومن هذا المؤشر يتضح أن المدة(2007) و(2010) قد بدأت اهمية القطاع السياحي، إلا ان هذه النسب بدأت تتلاشى عند تقدم السنوات بسبب الظروف الامنية التي شهدتها البلاد.

كذلك نلاحظ من خلال مؤشرات(الايرادات السياحية/ الدخل القومي) الذي يقيس تنوع مصادر الدخل ودعم مصادر الدخل القومي للبلاد بسبب انفاق الوافدين والسائحين في البلاد على الخدمات وشراء المنتوجات وقد شهدت النسبة بين(2009) و(2011) تزايد نسب هذا المؤشر على خلاف السنوات المتبقية بسبب التحسن النسبي في الجانب الامني، أما المدة التي اعقبت عام(2013) الى عام(2019) فنلاحظ من خلال مؤشر(الايرادات/الدخل) قد انخفضت بشكل واضح نظراً لتردي الاوضاع الامنية.

المبحث الثاني

الارهاب في العراق و انعكاسه على التنمية الاقتصادية بعد عام 2003

نحاول مناقشة هذا المبحث من خلال الضوء على الارهاب في العراق بعد عام(2003) وتبعات العمليات الارهابية في البلاد، المادية والبشرية، ومن ثم نُعرج على تأثير الارهاب على التنمية الاقتصادية بعد عام(2003).

المطلب الاول: الارهاب في العراق بعد عام 2003

الارهاب من الظواهر الجديدة التي برزت بعد سيطرة القوات الامريكية على الاراضي العراقية وإسقاط نظام الحكم بعد عام(2003) والذي ساهم في تفشي حالة عدم الاستقرار الامني نتيجة لحل المؤسسات العسكرية والامنية في ذلك الوقت وحالة الفوضى التي عاشها الشعب العراقي كُل ذلك أدى الى ظهور الارهاب وانتشاره بصورة لم يسبق لها مثيل، إن النظام السياسي في العراق بعد عام(2003) اتصف بعدم الاستقرار والتوترات العرقية والطائفية وتدخلات دول الجوار والتحديات الأمنية التي خلقتها الجماعات الإرهابية والميليشيات والعصابات، سيطر على المشهد السياسي خلال كل إدارة عراقية تقريباً منذ عام(2003) ائتلافات ضعيفة ومنقسمة غير قادرة على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تشتد الحاجة إليها، كل ذلك ادى الى ظهور اعمال ارهابية تمثلت بهجمات ارهابية في مناطق واسعة من المحافظات العراقية، واستمرت تلك العمليات الى ان اصبحت تأخذ اشكالاً اخرى كالسيارات المفخخة والقنابل، إذ ارتفعت اعداد الضحايا في منتصف العام(2005)الى 672 شخصاً، ويليه العام(2006) الذي شهد اعمالاً هي الاعنف منها تفجير مرقدي الاماميين العسكريين في مدينة سامراء الذي أودى بحياة المئات، ومقتل اكثر من200 عراقي في الهجوم الارهابي الذي استهدف مدينة الصدر في بغداد.[1]

[1] هايل عبد المولى، الارهاب حقيقته ـ معناه، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2008 ، ص 20 .

أما في العام(2014) فقد كان الاعنف اذ ظهرت عصابات ارهابية شرسة تحت مسمى تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام التي تسللت الى مدينتي الرمادي والفلوجة ومنها انتقل الى مدينة الموصل والسيطرة عليها في العاشر من حزيران لتبدأ سلسلة من عمليات القتل والنزوح والاختطاف وسلسلة من المجازر البشرية كمجزرة سبايكر في مدينة تكريت التي ذهب ضحيتها اكثر من(1600) جندي عراقي، ومجزرة البو نمر في الرمادي وغيرها من العمليات الارهابية التي استهدفت حياة العراقيين ولم تفرق بين كبير وصغير ولا عسكري أو مدني، لقد كشفت تقارير الامم المتحدة عن حصيلة الضحايا لعامي(2014) و(2015) في المناطق التي سيطرت عليها التنظيمات الارهابية، بلغت ما يقارب(37,796) ألف قتيل، و3 ملايين نازح [1].

لم تقف القوات الامنية والشعب العراقي مكتوفي الايدي أمام ما جرى من تدمير للمدن العراقية وسيطرة التنظيمات الارهابية عليها، إذ تكاتف الشعب العراقي يداً بيد مع القوات الامنية عبر فتوى الجهاد الكفائي الذي أصدرته المرجعية آنذاك إذ دخلت القوات الامنية في معارك شرسة بدأت في الشطر الغربي من الموصل في العام(2017) تمكنت من استعادتها وتحريرها، بعد تمكن القوات الامنية من استعادة الشطر الشرقي في معارك شرسة دامت لثلاثة أشهر انطلقت في(17 تشرين 2016)، استمرت معارك التحرير 9 أشهر تكاتف فيها أكثر من 100 ألف مقاتل من الجيش العراقي وجهاز مكافحة الارهاب والشرطة الاتحادية والمتطوعين من كافة أطياف الشعب العراقي، وفي العاشر من يوليو عام(2017) تم إعلان تحرير مدينة الموصل بعد معارك دامية استمرت لأكثر من 9 أشهر.[2]

[1] جمهورية العراق، مؤسسة الشهداء، قسم ضحايا الارهاب والعمليات الحربية والاخطاء العسكرية، لعامي 2014 و2015.

[2] Country Reports on Human Rights Practices for 2017 United States Deprtment of State. Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, P18.

وبعد اعلان التحرير وخاصة بعد عام(2018) اتبعت التنظيمات الارهابية مساراً جديداً لاستهداف حياة العراقيين وهو تنفيذ الهجمات الارهابية عبر ما يسمى بالخلايا النائمة واستمرت القوات الامنية في مواجهة تلك الخلايا بعد الهجمات التي تعرضت لها بغداد والتي اسفرت عن أكثر من 40 ضحية و100 جريح، فرغم القضاء على المجاميع الارهابية إلا أنها تشكل تهديداً خطيراً تمثل بتنفيذ عدة هجمات في العام(2019) أودت بحياة العشرات من الابرياء والقوات الامنية، مما دفع القوات الامنية العراقية لأطلاق حملات عسكرية في(16 يونيو عام 2019) بهدف القضاء على التنظيمات الارهابية في العديد من المناطق مما مكنها من تفكيك العديد من تلك الخلايا والقضاء عليها.

المطلب الثاني: تبعات العمليات الارهابية في العراق

للإرهاب تبعات سياسية، اقتصادية واجتماعية وهذا ما تحاول الدراسة تسليط الضوء ومناقشته في المحاور التالية:

أولاً: التبعات السياسية

بعد الاطاحة بالنظام الحاكم من قبل الولايات المتحدة الامريكية عام(2003) والتي عملت على ارساء الحكم على دعائم طائفية وعرقية مما مهدت الطريق الى ظهور الفتنة وايجاد اسباب الخلافات والولاء للطائفة أو العرق وهذا تسبب ظهور سلبيات واضحة داخل العراق منها:

1- انهيار الامن و احتلال حوالي ثلثي الاراضي العراقية.

2- استشراء حالات الفساد المالي والاداري في جميع مؤسسات البلاد ومن دون استثناء.

3- ظهور التضخم الاداري وحالات البطالة المقنعة.

4- انهيار المؤسسات الحيوية كالمؤسسة العسكرية والامنية.

5- الارباك السياسي والخوف من المجهول وغياب الحلول السياسية لمعالجة الاوضاع.

6- غياب الكفاءات عن ادارة الدولة وصعود اشخاص غير كفوئين لقيادة وزارات الدولة.

إن كل هذه الامور ساعدت على انتشار العمليات الارهابية في العراق، ومن الاحصائيات الصادرة عن الوقف المسيحي فقد تعرضت 41 كنيسة خلال المدة(2003) و(2007) مع تعرض 174 مسيحي، و127 صابئي و335 شبكي مع تهجير 1752 عائلة مسيحية مع 3087 عائلة من الشبك، وتعرض العديد من الجوامع والحسينيات الى الهجمات الارهابية والتكفيرية.[1]

ان ظاهرة الارهاب شكلت خطراً يهدد امن واستقرار الدول لاسيما العراق، إذ أن اضرار تلك الظاهرة لا تقتصر على القتل واثارة الرعب بل تتعدى الى أحداث خطيرة تهدد أمن الدول وتنميتها وكيانها السياسي، إذ ان تحقيق اهداف سياسية هو من ابرز غايات الارهاب لذا يكون المجال السياسي للدولة المستهدفة يعد من اكثر المجالات تضرراً من الارهاب التي تستخدم لممارسة الضغط على الحكومة لتبني سياسات معينة قد لا تصب في مصلحة البلاد او التراجع عن قرار سياسي معين.[2]

ثانياً: التبعات الاقتصادية

ان ظاهرة الارهاب تعمل على تدمير الاقتصاد الوطني، إذ ان الارهاب انعكس على اقتصاديات دول العالم دون استثناء، ومنها العراق الذي تعرض لهجمات ارهابية شرسة من حيث عدد العمليات الارهابية والاضرار التي نتجت عنها فكان التأثير كبيرا على الاوضاع الاقتصادية بكافة جوانبها، يعاني العراق منذ سقوط النظام السابق أسوء اداء لنمو الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسبب العمليات الارهابية وحروب التحرير التي اثرت على اشغال البلاد عن الاصلاحات والعجز عن معالجة الفساد وعدم توافر فرص

[1] جمهورية العراق ، وزارة حقوق الانسان، التقرير السنوي لعام 2007 .
[2] عبد الحفيظ عبدالله المالكي، نحو مجتمع امن فكرياً، مطابع الحميضي، ط1، 2010، ص 45.

عمل، إذ كلفت الحرب ضد العصابات الارهابية في العراق مبالغ طائلة والتي بلغت 15% من الناتج المحلي الاجمالي وهو ما يقدر بنحو 30 مليار دولار، فقد أصبح الاقتصاد العراقي يتشابه الى حدٍ ما بلدان ضعيفة الدخل، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول(26) لمؤشرات العراق على وفق الابعاد الاقتصادية.

جدول (26)

مؤشرات العراق على وفق الابعاد الاقتصادية

المؤشرات	القيمة
نسبة السيطرة على الفساد.	%6
نسبة الفقر حسب عدد الافراد عند مستوى 5,5 دولار في اليوم.	%35
المرتبة في سهولة ممارسة الاعمال	%10
حصة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي	%8
نسبة المشاركة في القوى العاملة الكلية) % من العدد الكلي للسكان 15-65	%2
نسبة الاناث في القوى العاملة	%2

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية لعام 2020

يتضح من الجدول(26) بأن المجاميع الارهابية وحالات الفساد التي نشأت بسببها أدت الى جعل البلاد ثالث أسوء معدل بين البلدان ذات الدخل المتوسط، كما عانى العراق من وجود العصابات الارهابية كثيراً، إذ كان يُقدر الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي 33% في عام(2018) عن المفترض عليه أن يكون لولا ظروف الصراع ومواجهة الارهاب.

إن واقع الاقتصاد العراقي يرتكز أساساً على النفط والتي تشكل ايراداته النسبة الاكبر في تمويل الموازنة العامة والعمليات الارهابية تؤثر بطبيعة الحال على تصدير النفط ولاسيما أن البلاد قد تعرضت الى هجمات ارهابية عنيفة، فقد تعرض العراق الى هجمات ارهابية تمثلت بتدمير الانابيب الناقلة للنفط

وذلك منذ عام(2003) والتي ساهمت بشكل كبير في التأثير على القطاع النفطي، فعلى سبيل المثال تعرض الانابيب الناقلة الى ثلاث وخمسون عملية ارهابية عام(2013) والتي أثرت على تصدير النفط العراقي مما ادى الى تناقص العوائد المالية التي تنتج من تصدير النفط [1]، وعند سيطرة العصابات الارهابية على مناطق واسع من الشمال الغربي في العراق لاسيما الانبار، نينوى وصلاح الدين عام(2014) فأنها استولت على عدة حقول نفطية منها بطمة وعين زالة الذي كان ينتج بطاقة 30000 برميل يومياً، حقل حمرين 5000 برميل يومياً، حقل القيارة 7000 برميل وحقل الدجيل وعدة حقول جنوب مدينة تكريت.[2]

كما وسيطرت التنظيمات الارهابية على مصفى بيجي الذي كان يغذي العراق بنصف احتياجاته من النفط ومشتقاته وبتوقفه عن العمل اضطر العراق الى استيراد المشتقات النفطية من خارج البلاد وبواقع 300000 برميل يومياً.[3]

كما استهدفت العصابات الارهابية أنابيب نقل النفط ولاسيما الناقلة، لميناء جيهان التركي وهذا قاد الى تخفيض الكميات المصدرة للنفط الخام، فقد كانت الطاقة التصديرية لهذا الانبوب عام(2009) بواقع 470 ألف برميل يومياً اخذت الكمية المصدرة تتناقص بسبب العمليات الارهابية حتى وصل عام(2013) الى 264 ألف برميل يومياً، ثم توقف نهائيا عام(2014) [4]، فضلاً عن توقف مصفى صلاح الدين ومصفى بيجي كما ذكرنا وبطاقة انتاجية لها نسبة(37%) من طاقة تكرير النفط في البلاد.

---

[1] علي ميرزا اثار اقتصادية لوضع جيوسياسي متغير في العراق ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2015 ، ص 7 .
[2] هيثم كريم صيوان ، تقييم الكلف الاقتصادية لتنظيم داعش ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، ص 3.
[3] شذى خليل ، تداعيات الارهاب على الاقتصاد العراقي ، مركز روابط للدراسات الاستراتيجية ،2019.
[4] علي ميرزا ن الاثار الاقتصادية للوضع السياسي المتغير في العراق ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2005 ، ص3 .

الى جانب ذلك فقد ساهمت سيطرة العصابات الارهابية على حقول النفط العراقية الى قيامها بتهريب النفط بأسعار رخيصة وصلت الى 10 – 20 دولار للبرميل ومع ذلك فقد جنى هذا التنظيم من بيع نفط العراق 50 مليون دولار شهرياً وكل ذلك قد ساهم في ضرب العمود الفقري للاقتصاد العراقي مما اثر بشكل مباشر على الحياة في العراق وازدياد مستويات الفقر وتوقف العديد من المشاريع الاقتصادية وهذا قاد الى انكماش الاقتصاد بنسبة(2.7%) في عام(2013) وازداد الامر سوءاً بعد عام(2015)، إذ وصل معدل نموه(1.20%) وذلك حسب احصاء صندوق النقد الدولي، لقد ساهمت الهجمات الارهابية بتعرض القطاع النفطي الى تعرضه لضربة كبيرة اثرت بشكل بالغ على الحياة الاقتصادية في العراق.

الامر المهم الاخر أن السياحة في العراق لها دور مفصلي في الاقتصاد العراقي لغرض الاستفادة منها لولا سيطرة العصابات الارهابية الذي اثر سلباً على الدخل السياحي والايرادات المتأتية منها والتوظيف في المرافق السياحية وتنمية الصناعات وفرص الاستثمار السياحي المحلي والاجنبي[1]، إذ ادى الارهاب لفقدان ما يقارب 4029 فرصة عمل في القطاع السياحي للمدة(2003) و(2006)، بينما في المدة(2014–2016) التي تعرض فيها العراق الى هجمات ارهابية من قبل تنظيم الدولة الاسلامية الارهابي ادى الى فقدان ما يقارب 4318 فرصة عمل.

كما كان للإرهاب تأثيراً مباشراً على مستوى الاستثمار الاجنبي، إذ أدى وجود العصابات الارهابية الى هروب رؤوس الاموال لعدم توفر الملاذ المناسب لتعرضها الى خطر الارهاب وهذا يعود الى تعرض البلاد الى خسائر اقتصادية كبيرة بلغت الذروة عام(2014)، ان الاستثمار الاجنبي المباشر اتجه نحو الانخفاض عام(2015) من 7752 مليون دولار الى 5911 مليون دولار عام(2016) حيث خسر العراق ما يقارب المليارين بسبب العمليات الارهابية[2]، إن من اهم حسابات المستثمر الاجنبي هو

[1] الهام خضير شبر ن أزمة الارهاب و مستقبل السياحة الاسباب – الاثار و سبل المواجهة ، بغداد ، 2016 ، ص 3 .
[2] جمهورية العراق ، التقرير الوطني للتنمية في العراق ،2016 .

الاستقرار الامني والذي يؤثر بشكل بالغ في اتخاذ القرار الاستثماري، وهذا ما حصل على ارض الواقع في العراق بعد كل هجمة ارهابية يتعرض لها[1]، ويشير الجدول(27) الى الدول الاكثر ارهاباً وهي:

جدول (27)

ترتيب الدول في مؤشر الارهاب العالمي

SCORE	Country	RANK
9.592	افغانستان	1
8.682	العراق	2
8.314	نيجيريا	3
7.778	سوريا	4
7.645	الصومال	5
7.581	اليمن	6
7.541	باكستان	7
7.353	الهند	8
7.178	كونغو	9
7.099	الفلبين	10

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات مؤشر الارهاب العالمي، لعام2020

نلاحظ من خلال تقرير الارهاب العالمي لعام(2020) أن العراق ما يزال تحت وطأة الارهاب، إذ يحتل المرتبة الثانية عالمياً رغم انه سجل انخفاضاً في الوفيات المرتبطة بالإرهاب للثلاثة اعوام الاخيرة، وهذا له تداعيات اقتصادية مازالت مستمرة، فقد نال القطاع الصناعي حصة كبيرة من الدمار الإرهابي، إذ تم توقف الاداء لأكثر من 200 منشأة من ضمنها منشآت التصنيع العسكري مع تعطيل اكثر من 50 الف مشروعاً صناعياً بسبب الإرهاب بشكل مباشر أو غير مباشر لتأثيره على قطاعات النفط والطاقة والكهرباء والذي ينعكس سلباً على القطاع الصناعي.

[1] مؤشر الارهاب العالمي GTI يصدر عن معهد السلام والاقتصاد IEP ، يقع مقره الرئيسي في سيدني ،يقيس التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للإرهاب .

كما لم يسلم القطاع الزراعي من تأثير الإرهاب فقد نال الحصة الاكبر من عمليات التدمير بسبب الإرهاب، إذ ان هذا القطاع يكون دائماً مسرح للعمليات العسكرية، إذ تقدر المساحات المتضرر جراء العمليات الإرهابية بحوالي(20) مليون دونم، كما انخفضت المحاصيل الاستراتيجية، إذ تقدر نسبة انخفاض إنتاج القمح(40%) وانخفض عدد النخيل من 13.5 مليون نخلة إلى 8 مليون نخلة مما اثر على كمية الانتاج التي انخفضت من 400 الف طن إلى 160 الف طن كما نهبت كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية، إذ استولى تنظيم الدولة الاسلامية الارهابي على مليون طن من الحنطة والشعير واعداد كبيرة من الثروة الحيوانية من خلال سيطرته على مناطق زراعية كان لها دور كبير في تزويد العراق بكل ما يحتاجه من مواد غذائية، كذلك اثر وقع الارهاب على المياه المتواجدة في البلاد والجداول والانهار والتي انخفض عددها كثيراً بسبب عمليات الهدم والتخريب التي طالت حتى السدود والخزانات ومشاريع الري للمحاصيل الزراعية.

من خلال ما تم ذكره أن الإرهاب قد أثر كثيراً على مصادر تمويل التنمية الاقتصادية منها القطاعات النفطية والصناعة والزراعية والسياسة مما أدى الى زيادة نسبة التضخم والبطالة وتفاقم الفساد الاداري والمالي مما قاد إلى زيادة العجز في موازنة الدولة واعلان حالة التقشف ولسنوات مستمرة حتى الوقت الحالي بسبب زيادة الانفاق على القوات الأمنية والتسليح، هذا فضلاً عن هدر الطاقات البشرية وهروب الكفاءات إلى خارج العراق وقتل اعداد كبيرة من الذكور الذين يشكلون غالبية القوى العاملة في المجال الاقتصادي.

شكل(12)

ترتيب الدول في مؤشر الارهاب العالمي

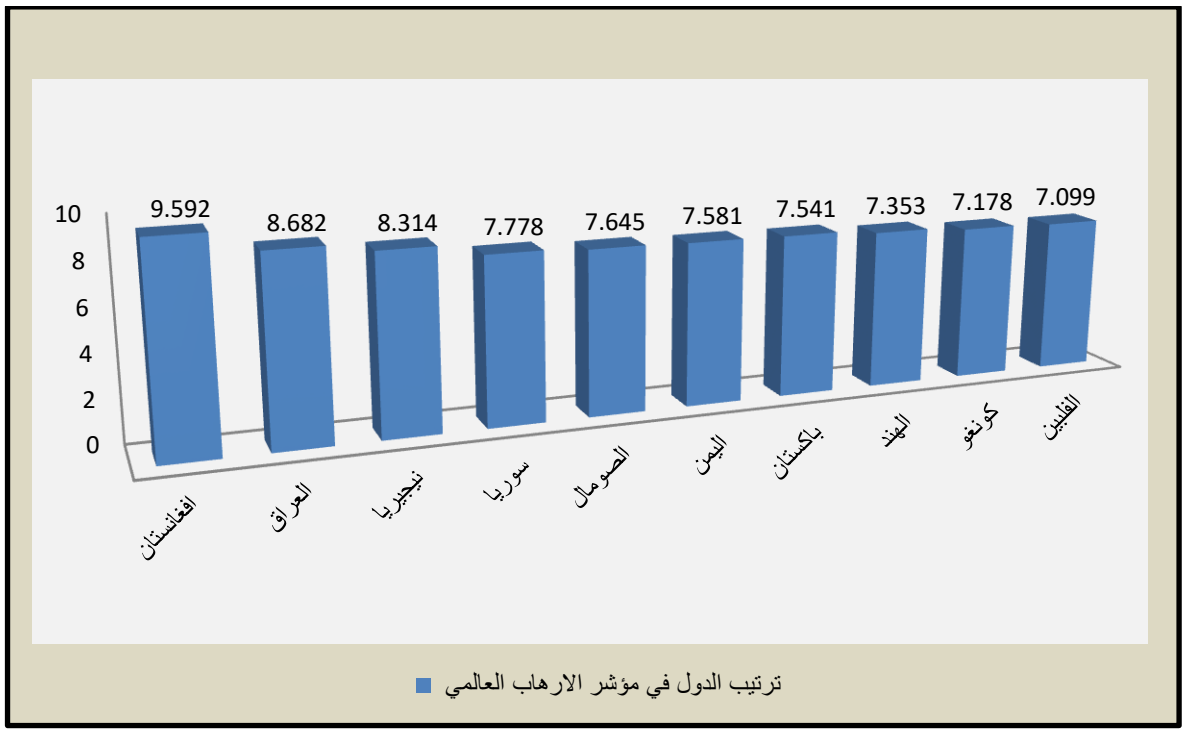

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الجدول(27).

ثالثاً: التداعيات والخسائر البشرية:

نظراً لتفشي العمليات الارهابية في العراق بعد(2003) فقد جرى تقسيم الخسائر البشرية الى قسمين الاول تضمن اعداد ضحايا الارهاب من المدنيين والاخر حصيلة اعداد ضحايا القوات الامنية

1-ضحايا الارهاب من المدنيين:

يُظهر الجدول(28) عدد الضحايا من المدنيين جراء العمليات الارهابية في العراق خلال المدة(2003-2021):

جدول(28)

عدد ضحايا من المدنيين خلال المدة(2003 – 2021)

السنة	كانون الاول/يناير	شباط /فبراير	اذار /مارس	نيسان /ابريل	ايار /مايو	حزيران /يونيو	تموز/ يوليو	اب /اغسطس	ايلول/ سبتمبر	تشرين الاول /اكتوبر	تشرين الثاني /نوفمبر	كانون الاول/ديسمبر	المجموع
2003	3	2	3986	3448	545	597	646	833	566	515	487	524	12152
2004	610	663	1004	1303	655	910	834	878	1042	1033	1676	1129	11737
2005	1222	1297	905	1145	1396	1347	1536	2352	1444	1311	1487	1141	16583
2006	1546	1579	1957	1805	2279	2594	3298	2865	2567	3041	3095	2900	29526
2007	3035	2680	2728	2573	2854	2219	2702	2483	1391	1326	1124	997	26112
2008	861	1093	1669	1317	915	755	640	704	612	594	540	586	10286
2009	372	409	438	590	428	564	431	653	352	441	226	478	5382
2010	267	305	336	385	387	385	488	520	254	315	307	218	4167
2011	389	254	311	289	381	386	308	401	397	366	288	392	4162
2012	531	356	377	392	304	529	469	422	400	290	253	299	4622
2013	357	360	403	545	888	659	1145	1013	1306	1180	870	1126	9852
2014	1097	972	1029	1037	1100	4088	1580	3340	1474	1738	1436	1327	20218
2015	1490	1625	1105	2013	1295	1355	1845	1991	1445	1297	1021	1096	17578
2016	1374	1258	1459	1192	1276	1405	1280	1375	935	1970	1738	1131	16393
2017	1119	982	1918	1816	1871	1858	1498	597	490	397	346	291	13183
2018	474	410	402	303	229	209	230	201	241	305	160	155	3319
2019	323	271	123	140	167	130	145	93	151	361	274	215	2393
2020	114	148	73	52	74	64	49	82	54	70	74	54	908
2021	64	56	49	66	49	46	87	60	41	65	23	63	669

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات جمهورية العراق، مؤسسة الشهداء، اعداد الضحايا من المدنيين جراء العمليات الارهابية والاخطاء العسكرية

نلاحظ من خلال الجدول(28) ان اعداد الضحايا من المدنيين في عام(2003) قد وصل إلى1215 وذلك بعد دخول القوات المحتلة الى العراق ونجد أن ذروة الضحايا من المدنيين كان عام(2006)، إذ وصل عدد الضحايا الى 26112 وذلك بسبب تصاعد اعمال العنف و الارهاب وتعرض البلاد لعدد من الهجمات الارهابية في مدن متفرقة تمثلت بتفجير أحد أهم المراقد الشيعية(مرقد الامامين العسكريين) في مدينة سامراء، الهجمات الارهابية التي طالت مدينة الصدر في بغداد والتفجيرات الإرهابية التي وقعت في قرى شمال البلاد يقطنها اكراد ايزيديون الامر الذي أدى إلى مقتل اكثر من 250 شخص، من خلال الجدول ايضاً أن اعداد ضحايا من المدنيين قد انخفض عام(2009) ليصل إلى 5382 نظراً للجهود

الكبيرة المبذولة من جانب القوات الأمنية العراقية حتى عام(2013)، إلا أنه مع ذلك بقي العراق ضمن البلدان المسجلة للعنف والارهاب نسبة للبلدان الأخرى، ونلاحظ من خلال الجدول(28) ارتفاع اعداد الضحايا الى ما يقارب 20218 عام(2014) وذلك لسيطرة تنظيم إرهابي او ما يسمى(بتنظيم الدولة الإسلامية) على أجزاء واسعة من شمال وغرب البلاد، أما بعد عام(2018) بدأت اعداد الضحايا بالانخفاض نسبياً لتصل إلى 908 ضحية في العام(2020) نظراً لغلق حدود البلاد أمام جائحة(COVID_19) مما نتج عنه منع تسلل الارهابيين داخل البلاد والذي أدى بدوره إلى خفض حدة الاعمال الارهابية.

2- ضحايا الارهاب من القوات الامنية العراقية:

الجدول(29)

اعداد ضحايا القوات الامنية العراقية خلال المدة(2003 – 2020)

السنة	ضحايا الداخلية	ضحايا الدفاع	جهاز مكافحة الارهاب	مجموع الضحايا لكل سنة
2003	234	10	-	-
2004	1021	426	-	1447
2005	1756	1157	15	2928
2006	2420	1844	52	4316
2007	2084	1721	26	3831
2008	1047	820	10	1877
2009	618	400	6	1024
2010	743	512	4	1259
2011	806	503	8	1317
2012	840	624	7	1471
2013	1530	1181	11	2722
2014	3595	4688	257	8540
2015	2095	2564	229	4888
2016	1529	2405	265	4199
2017	1612	1316	270	3198
2018	575	1042	22	1639
2019	713	623	22	1358
2020	225	179	14	418
غير معروف سنة الاستشهاد	7443	1683	--	9126

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات جمهورية العراق، مؤسسة الشهداء، قسم شهداء ضحايا العمليات الحربية والاخطاء العسكرية وضحايا الارهاب للأعوام من 2003 - 2020.

نلاحظ من الجدول(29) أن اعداد الشهداء من القوات الأمنية العراقية قد وصل ذروته في عام(2014) يليه العام(2015)، وان العام(2020) يُعد الاقل نظراً لأغلاق الحدود بسبب (COVID_19) ، وأن اعداد ضحايا القوات الأمنية في العام(2006) قد وصل إلى 4316 شهيداً نظراً لتصاعد أعمال العنف والارهاب في البلاد، إذ نجد أن أعداد الضحايا من منتسبي وزارة الداخلية وصل إلى 242 اما الدفاع فقد وصل العدد الى 1844 شهيد يقابله 52 شهيد من قوات جهاز مكافحة الإرهاب، أما في العام الذي تلاه فقد وصلت أعداد الضحايا من الجيش الى 1721 بالمقابل نجد أن أعداد ضحايا الداخلية 2084 شهيداً و26 من جهاز مكافحة الإرهاب لتصل اعدادهم خلال العام(2007) الى 3831 شهيد بسبب التصدي للأعمال الارهابية التي طالت البلاد خلال تلك الفترة.

ونلاحظ من الجدول(29) أن اعداد الضحايا في عام(2009) قد انخفض ليصل إلى 1024 ضحية وذلك بسبب الجهود الكبيرة التي بُذلت من قبل القوات الأمنية من الجيش والشرطة وجهاز مكافحة الإرهاب في التصدي للإرهاب وذلك حتى عام(2013)، أما في العام(2014) فنلاحظ من خلال الجدول أن اعداد ضحايا القوات الأمنية قد ارتفع بصورة غير مسبوقة ليصل إلى 8540 شهيد بسبب الهجمة الارهابية التي تعرضت لها البلاد دون سابق إنذار من قِبل تنظيمات إرهابية أو ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، إذ وصل عدد الضحايا من الجيش الى ما يقارب 4688 شهيد و3595 من منتسبي الداخلية، اما ضحايا جهاز مكافحة الإرهاب فقد وصل العدد الى 227 شهيد، يليه في الارتفاع العام(2015)، إذ نجد أن اعداد الضحايا من الشرطة 2095 يقابله 2564 من ضحايا الجيش و226 من جهاز مكافحة الإرهاب لتصل اعداد الضحايا في مواجهة الارهاب في العام(2015) الى 4888 شهيد، أما في العام 2016 فقد نجد أن أعداد ضحايا القوات الأمنية قد وصل إلى 4199 شهيداً، لتخف الوتيرة بعد عام 2018 نظراً للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية الارهابي وتحرير المدن التي سبق وأن سيطر عليها، ونلاحظ كذلك أن أعداد الشهداء قد انخفضت بصورة واضحة في

العام(2020) لتصل إلى 418 شهيد نظراً لأغلاق الحدود العراقية وذلك لتفشي وباء مما ساهم مس(COVID_19) اهمية كبيرة بمنع تسلل الارهابيين عبر الحدود، ونلاحظ من الجدول أعلاه ان اعداد كبيرة من الشهداء غير معروف سنة استشهادهم، إذ نجد ما يقارب(7443) شهيد من ضحايا منتسبي الداخلية يقابله 1683 من ضحايا الجيش والذي يُرجح ان سنوات استشهادهم تتراوح بين عامي (2014) و(2015) نظراً لكونها المدة الاعنف من ناحية الهجمات الارهابية على البلاد.

المبحث الثالث

انعكاس الارهاب على قطاع السياحة في العراق

باتت ظاهرة الارهاب خطراً يهدد جميع انحاء العالم ولم يعد مقتصراً على دولة او شريحة معينة، بل ان تهديده يشمل جميع الناس على اختلاف مناطقهم او دياناتهم او معتقداتهم، وهذا بطبيعة الحال يؤثر على جميع نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى على موضوع البحث المتمثل بالجوانب السياحية، وعلى هذا النحو يحاول المبحث تسليط الضوء على اثر الارهاب على مفاصل القطاع السياحي من خلال تحليل تأثيره بدقة وبأسلوب تحليلي لمعالجة الجانب المهم في البلاد ومحاولة الارتقاء به بعيداً عن هذه المخاطر.

المطلب الاول: انعكاس الارهاب على العنصر البشري لقطاع السياحة في العراق

للإرهاب آثار سلبية على جميع المقومات البشرية لقطاع السياحة في البلاد كما ذكر البحث ومن اهم اثار الإرهاب هو هروب اصحاب رؤوس الاموال من الداخل الى الخارج فضلاً عن ابتعاد الاستثمار الاجنبي عن البلاد وهذا ما حصل فعلاً وانسحبت العديد من الشركات نتيجة تعرضها للإرهاب وتعرض بعضها الى التفجير والتدمير، الامر الذي قاد الى تعرض البلاد الى خسائر مادية فادحة بعد عام(2003) وانتشار بعض الجماعات الارهابية في البلاد ولاسيما عند سيطرة التنظيمات الارهابية على البلاد عام(2014) والذي تسبب بخسارة قُدرت رسمياً بـ(35) مليار دولار نتيجة توقف الخدمات مع تعليق الشركات اعمالها واستثماراتها مما تسبب بتعطيل الاف العمال عن العمل[1]، فضلاً عن توقف الحلات الجوية الاجنبية، مع ارتفاع تكاليف النقل والتأمين، وهذا أثر كثيراً على الوضع السياحي في البلاد.

[1] هيثم كريم صيوان، تقييم الكلف الاقتصادية لتنظيم داعش ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، 2017 ، ص35 .

وعلى هذا الاساس، فأن للإرهاب تأثيرات كبيرة ومباشرة في جوانب عدة يمكن الاشارة اليها على وفق الاتي:

اولاً: الارهاب وانعكاسه على حركة السائحين في العراق

إن السياحة لها نصيب من الارهاب لأنها صناعة حساسة لمثل هذه الازمات والصراعات المحلية او الدولية كما هي حساسة أيضا للأوبئة والامراض المعدية وعندما تكون مستغلة فأنها تكون قوى طاردة وعلى وفق ذلك فان المنشآت السياحية والفندقية من الواجب عليها مواجهة مثل هذه التحديات كما بقية المرافق السياحية الاخرى لأن القطاع السياحي يكون اكثر تأثيراً بالاستقرار والسلام العالمي، لهذا فانه تعرض الى الكثير من المخاطر والازمات المعقدة الداخلية والخارجية وقد كان لأحداث(11 سبتمبر 2001) آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على مستقبل السياحة العالمية وكانت اثارها مدمرة على جميع أنحاء العالم ومنها العراق، ونذكر اهم النتائج المترتبة على هذه الاحداث الامنية وهي:[1]

1- الخسارة المباشرة خلال الاسبوع الاول بعد(11/ايلول/2001) وحدة كان(10) تريليون دولار حسب التقديرات الرسمية.

2- كانت خسارة امريكا بين(2001-2002) حوالي(662) الف وظيفة في القطاع السياحي[2].

3- انخفض السفر العالمي حوالي(74%) .

4- خسارة(400) الف وظيفة في قطاع النقل الجوي العالمي.

5- خسارة(8.8) مليون وظيفة في صناعة السياحة في العالم.

---

[1]W.T.O..Market. Intelligence and promotion section , the impact of the attack ,special report,2011.p.30.

[2] W.T.O .tourism barometer,vol.no,1.June,2003,p.2.

6- خسارة للاتحاد الاوربي(5%) من الطلب السياحي في عام(2001) وكذلك بقية الاعوام الاخرى[1].

7- انخفاض السياحة القادة الى امريكا بنسبة(60.0).

ولتسليط الضوء اكثر على انعكاس الارهاب على حركة السائحين سيكون من خلال الجدول(30) الاتي:

جدول (30)

البيانات المتعلقة بعدد العمليات الارهابية وعدد السائحين ونسبة التغير خلال المدة (2003- 2019)

السنوات	عدد العمليات الارهابية	عدد السائحين (الف)	نسبة التغير لعدد السائحين
2003	102	1359	-
2004	323	381	-71.96
2005	617	102	-73.23
2006	835	517	406.86
2007	1046	915	76.98
2008	1106	1112	21.53
2009	1137	1262	13.49
2010	1179	1510	19.65
2011	1308	1509	-0.07
2012	1437	1111	-26.38
2013	2852	892	-19.71
2014	3931	895	0.34
2015	2751	890	-0.56
2016	3360	913	2.58
2017	2466	922	0.99
2018	1715	1013	9.87
2019	844	38	-96.25

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(24) والهيئة الوطنية للتنسيق الاستخباري، قاعدة بيانات العمليات الارهابية في العراق[2] للأعوام من 2003 _2020

[1] W.T.O. tourism,OPCIT,P.3.

[2] جمهورية العراق، الهيئة الوطنية للتنسيق الاستخباري، خلية الاستخبارات الوطنية، قاعدة بيانات العمليات الارهابية في العراق .

نلاحظ من الجدول(30) وشكل(13) ان عدد السائحين عام(2003) بلغ (1359) ألف سائح بسبب ازدهار السياحة الدينية التي شكلت ما نسبته 96% من مجمل السياحة في العراق، أما عام(2004) فقد انخفضت اعداد السياح الى 381 ألف سائح وبنسبة تغير بلغت(71.96-) بسبب ارتفاع عدد العمليات الارهابية التي استهدفت المواقع السياحية العراقية ولاسيما مواقع السياحة الدينية، وبقيت اعداد السياح بحالة تذبذب بسبب تأثرها بالوضع الامني في العراق ولم ترتفع أعداد السياح إلا بعد حلول عام(2008)، واستمر ذلك الارتفاع الى عام(2012)،إذ بلغت اعدادهم خلال العام(2008) نحو 1112 ألف سائح وكان اقصاه عند العام(2011)ن إذ بلغ 1510 بسبب الاستقرار الامني النسبي والجهود المبذولة من قبل القوات الامنية لحماية مواقع الجذب السياحي، أما بعد حلول عام(2014) بدأت أعداد السياح بالانخفاض نظراً لارتفاع عدد العمليات الارهابية في العراق وتأثر القطاع السياحي بها، إذ بلغت عدد العمليات الارهابية خلال عام(2014) (3931) عملية ارهابية مما تسبب بانخفاض عدد السياح الى 895 الف سائح وبنسبة تغير بلغت(0.34) ولم يتحسن مستوى القطاع السياحي إلا بحلول عام(2017) بعد القضاء على التنظيمات الارهابية مما ساعد في ارتفاع اعداد السياح الوافدين للعراق وقد انخفضت اعداد السياح عام(2019)، إذ بلغ(38) ألف سائح وكان سبب انخفاض عدد السائحين الناجم عن مظاهرات تشرين وارتفاع عمليات العنف والارهاب في البلاد والتي جعلت من البلاد شبه مغلقة .

شكل(13)

عدد العمليات الارهابية وعدد السائحين خلال المدة(2003- 2019)

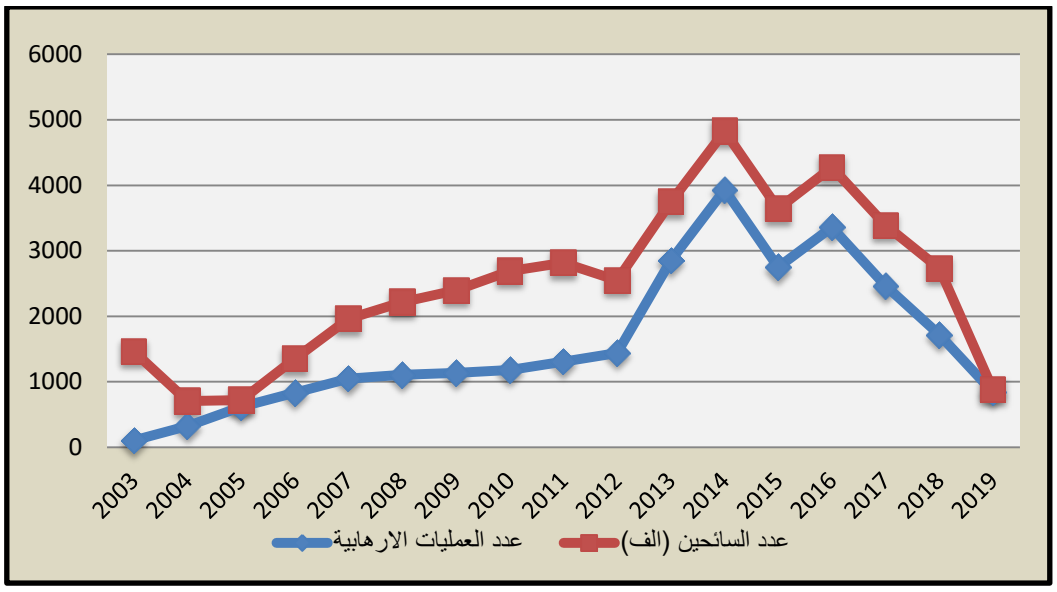

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(30).

ثانياً: الارهاب وانعكاسه على الاستثمار السياحي(رجال الاعمال واصحاب رؤوس الاموال) في القطاع السياحي:

يعني الاستثمار السياحي(Tourism Investment) توظيف المدخرات لغرض شراء المستودعات او اقامتها ودراسات الجدوى حول الايرادات والنفقات والارباح المتحققة منها ومن ثم مقارنتها مع اسعار الفائدة السائدة بحيث ان الفوائد المتأتية من الاستثمار السياحي تفوق الفوائد المتأتية من الاستثمار في الحسابات المصرفية والحصول على الفوائد، ويكون الاستثمار في الصناعة السياحية ضمن محورين، الاول يتعلق بالاستثمار في التجهيزات والتسهيلات السياحية والذي يتضمن خدمات الاقامة والاعاشة والترقية وخدمات التنقل والاتصال، في حين يتضمن الحور الثاني الثروة السياحية والمتضمنة مواقع التراث الثقافي والتاريخي ومواقع التراث الطبيعي.

وان المنطلق الاساس للاستثمار السياحي وقدوم ورؤوس الاموال من الخارج يكمن اساساً في الجوانب الامنية، لان انعدام الجوانب الامنية يعني انعدام الامن مطلقاً.

قد اتضح تقرير المنظمة العالمية للسياحة united nation world Tourism organization لعام(2016) بأن هناك اعداد كبيرة ومتزايدة لعدد السائحين، إذ ازداد بنسبة(4.6%) يصل اكثر من مليار دولار كما ان عدد السائحين قد يصل الى اكثر من ملياري سائح، والذي يخشى منه هو الخلل الامني العالمي.

ومن ابرز التحديات التي واجهها رجال الاعمال والمستثمرين السياحيين في العراق:[1]

1- زيادة تكاليف من القطاع او المشاريع السياحية، إذ يتم توجيه رؤوس الاموال نحو الجوانب الامنية للسياحة بدلاً من فتح مشاريع سياحية جديدة أو تطوير المشاريع السياحية الحالية.

2- التوجه نحو انشطة أُخرى غير سياحية تكون آمنة لأن المستودعات السياحية تعني المخاطر الامنية الكبيرة التي تكتنفها.

3- التراجع في الاستثمار السياحي بسبب التوجيهات الدولية حول البلاد على أنها منطقة أكثر مخاطرة.

من خلال رصد الحركات الارهابية سواء على المستوى الدولي أو المحلي نجد ان الحركات الارهابية تكون موجهة نحو المرافق السياحية اكثر من غيرها وهذه نعمل على شل هذا القطاع والابتعاد عن الاستثمار فيه.

[1] صافات اكباي ، محرر السياحة الدولية في البلدان الاعضاء، في منظمة التعاون الاسلامي، الافاق والتحديات ،2013 ، منظمة التعاون الاسلامي ، مركز الأبحاث الاجتماعية والاقتصادية، 2013 ، ص 21.

ثالثاً: الارهاب و انعكاسه على العاملين في القطاع السياحي

تحرض الجماعات الارهابية الافراد من جميع انحاء العالم ولاسيما الشباب منهم على مغادرة بلدانهم والهجرة منها، وهذا ما حصل في العراق وسوريا وايضا حصل بشكل متزايد في ليبيا، وهذا اثر على العاملين في القطاع السياحي بسبب هذا الهجرات المتزايدة من الشباب للبحث عن فرص آمنة للعمل في بلدان اخرى اجنبيه تكون آمنة، وتشير التقديرات الى أن تأثير الارهاب على الاقتصاد العالمي في عام(2020) حوالي(90) تريليون دولار، كما بلغت تكاليف الارهاب نسبة للناتج المحلي الاجمالي في العراق(17.3%) وان التدهور الأمني في القطاع السياحي في البلاد، مما تسبب فقدان فرص وعمل في هذا المرفق، وقد عمل العراق على مكافحة الارهاب ووضع تشريعات قانونية للحد من العلميات الارهابية مثل تشريع قانون جهاز مكافحة الارهاب رقم(3) لسنة(2016)، مع تغيير لكل عام لمواجه هذا الخطر الكبير، الا ان هذه الجهود والتضحيات لم تصل الى هدفها وهو القضاء على الارهاب سواء على المستوى العالمي او المحلي.

جدول(31)

تطور عدد السائحين خلال المدة(2020/2003) مقرونة بعدد الحوادث الارهابية

السنوات	عدد العمليات الارهابية	عدد العاملين في السياحة (بالألف)	نسبة التغير لعدد العاملين في السياحة
2003	102	5335	-
2004	323	5659	6.07
2005	617	4789	-15.37
2006	835	3349	-30.07
2007	1046	4547	35.77
2008	1106	1112	-75.54
2009	1137	6065	445.41
2010	1179	6071	0.10
2011	1308	7109	17.10
2012	1437	8830	24.21
2013	2852	8182	-7.34
2014	3931	895	-89.06
2015	2751	8589	859.66
2016	3360	8415	-2.03
2017	2466	8622	2.46
2018	1715	8711	1.03
2019	844	8978	3.07

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(24) ومعهد الاقتصاد والسلام-مؤشر السلام العالمي/عدد العمليات الارهابية للأعوام(2003-2019)

نلاحظ من الجدول(31) انعكاس العمليات الارهابية على حركة القطاع السياحي، إذ نلاحظ انخفاض اعداد العاملين في السياحة بعد عام(2005) بسب تردي الوضع الامني وارتفاع عدد العمليات الارهابية في اغلب المدن السياحية في العراق فقد انخفض عدد العاملين في القطاع السياحي لعام(2005) ليصل الى 4789 ألف وهو ما يمثل انخفاضاً واضحاً عما كان عليه خلال عام(2004) الذي بلغ فيه عدد العاملين نحو5659، أما الانعكاس الواضح هو ما حصل من ارتفاع في عدد العمليات الارهابية عام(2014) الى 3931 وهو ما انعكس سلباً على حركة السياحة وانخفضت فيه اعداد العاملين في

القطاع السياحي الى 895 عامل بسبب عمليات القتل والتهجير التي تعرضوا لها وانعدام الامن وتعرض اغلب المواقع السياحية للتخريب، لتصل نسبة التغير الى(89.06-)، ومع القضاء على بؤر الارهاب في العراق واستعادة المناطق التي كانت تسيطر عليها الجماعات الارهابية فقد ارتفعت اعداد العاملين في القطاع السياحي لتصل الى 8978 ألف عامل خلال عام(2019) نظراً لانخفاض عدد العمليات الارهابية.

المطلب الثاني: انعكاس الارهاب على البنى التحتية للسياحة في العراق

تحاول هذه الفقرة تسليط الضوء على أهم نواحي البنية التحتية المتأثرة في الارهاب ضمن القطاع السياحي العراقي المتمثلة بالفنادق ودور الاستراحة، شبكة الاتصالات، النقل والمواصلات والطرق والجسور فضلاً عن الموانئ والمطارات كذلك تأثيره على المحلات التجارية والمواقع الاثرية، مع ايضاح انعكاس الارهاب على المشاريع المتلكئة مع الوقوف على الانفاق العسكري وتأثيره في الاستثمار السياحي.

1-انعكاس الارهاب على الفنادق ودور الاستراحة:

ان مناقشة الارهاب على المستوى المحلي يكون بدءاً من منطلق الحرب التي حصلت بالقرب من الكويت عام(1990) والتي كان لها نتائج وتداعيات سلبية اهمها الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية مما ادى الى عزلة العراق عن العالم الخارجي وترك اثاره على القطاع السياحي والفندقي العراقي، إذ تم توقف عمل وكالات السفر والسياحة بنسبة(80%-90%) وانخفاض واضح جداً في الطلب الفندقي

الخارجي(العرب والاجانب)، إذ بلغت نسبة التغير في عام(1995)(96.53%) و(78.48%) على التوالي[1].

كما كان لأزمة الحروب والارهاب اثر سلبي على متغيرات الاقتصاد السياحي في العراق وكما يأتي:[2]

1- كان الانخفاض الكبير في نسبة مساهمة الدخل السياحي في الدخل القومي خلال المدة والتي تعد الاكثر سوءا وتدهورا امنيا(2005-2006) وبلغت(0.05%) و(0.07%) على التوالي.

2- انخفاض نسبة مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات لنفس الاعوام 3% لعام (2005) واصبح الميزان السياحي سالبا بنسبة (-0.54%) لعام (2006) وتدهور بنسبة اكبر (-0.004 %) لعام(2007).

3- فقدان اكثر من 4029 فرصة عمل للفترة من(2002-2006).

يضم العراق قبل تغيير نظامه السابق(930) فندقاً يكون تصنيفها(8) ممتازة ، (37) درجة اولى،(115) درجة ثانية، (140) درجة ثالثة، (115) درجة رابعة، (479) فنادق شعبية، وسرعان ما انخفضت عام(2007) (488)، وكان من بينها عدد الفنادق الممتازة(5)، الدرجة الاولى(33)، الثانية(90)، الثالثة(71)، الرابعة(98)، الشعبية(191)[3].

ان اهم عامل مؤثر في الطلب السياحي هو العامل الامني، إذ يمكن اعتبار الظروف الامنية التي مرت بها البلاد وتأثيرها المباشر على عدد الفنادق ودرجتها مقياس طبيعي يحدد هذا الاتجاه.

---

[1] الهام خضير شبّر ،ادارة المخاطر والازمات في المنظمة السياحية العربية (دراسة حالة مصر والعراق)مجلة جامعة كربلاء العلمية ،المجلد التاسع العدد الاول –انساني ،ص140.

[2] ماجد حميد ناصر العوادي ،تحليل الاثار الاقتصادية للتنمية السياحية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ،ص108وص125.

[3] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مديرية احصاء التجارة، مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي.

2-انعكاس الارهاب على شبكة الاتصالات:

اكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها(178/66) لعام(2011)على مواصلة مكتبها بتطوير المعارف القانونية في مجال مكافحة الارهاب بما في ذلك استخدام الانترنت لأغراض ارهابية، ورغم ان الادراك الدولي للخطر الذي يشكله استخدام الارهابين للأنترنيت في السنوات الاخيرة، الا انه لا يوجد صك عالمي يتناول هذا الجانب المتفشي من جوانب الانشطة الارهابية[1].

3-انعكاس الارهاب على النقل والمواصلات والطرق والجسور:

كانت الطرق والجسور هدفاً استراتيجياً للهجمات الارهابية، إذ عملت هذه الهجمات على قطع الطرق الرئيسية والجسور الاستراتيجية كمحاولة منها لشكل حركات الهجمات العسكرية عليها، فضلاً عن ضرب الموانئ المهمة والمطارات ووسائط النقل المهمة التي تكون بمثابة عم استراتيجي للقوات العسكرية المحاربة، كما حصل في جميع محافظات العراق المختلفة، كما انها ضربت المواقع والمخازن المغذية لهذه البنية التحتية وان عدد الهجمات الارهابية في هذا المجال يصعب الاحاطة بها لكثرة عددها.

4-انعكاس الارهاب على المحال التجارية:

كانت وما زالت المحال التجارية والمولات هدفاً مهماً للهجمات الإرهابية لكثرة تزاحم الناس عليها مما يكون من السهل سقوط اعداد كبيرة من الضحايا في التفجير الواحد ولبث الرعب في نفوس المواطنين من الطبقات الشعبية.

[1] مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، استخدام الانترنيت في اغراض ارهابية ، نيويورك ، 2013.

ان هذه الهجمات ادت الى التأثير السلبي الكبير في المجال السياحي، إذ ان اغلب السياح يستبعدون عن هذه المولات لخطورتها كونها تقع تحت مرمى الهجمات الارهابية، وهذا بطبيعته سنخلق جو غير آمن ويجعل من مدن البلاد غير جاذبه للسياح.

5-انعكاس الارهاب على المواقع الاثرية:

بعد تغيير النظام الحاكم في العراق من القوى الاجنبية وظهور حالات التمرد والارهاب، فقد تعرضت الاثار العراقية الى عمليات سلب وتهريب الى خارج البلاد، وقد طالت هذه الهجمات الممنهجة جميع المناطق والمواقع الاثرية والتي من خلالها قد فقدت البلاد اكثر من(15) الف قطعة اثرية نفيسة لا تقدر بثمن ترجع الى حضارات متوغلة في القدم منذ عهود السومري قبل(4) الاف عام مروراً بالأثار البابلية والأشورية وصولا للحضارة الاسلامية.

وقد عملت الارهاب ولاسيما تنظيم الدولة الاسلامية عند سيطرته على المناطق الغربية والشمالية الى تهريب اعداد كبيرة من الاثار تصل ايامها الى ملايين الدولارات، ورغم ان القانون العراقي يلزم بإعادة الاثار المسروقة الا ان تعقب الاثار من قبل الجهات الرسمية مازال يتسم بالضعف.

الامر المهم الاخر فان تنظيم الدولة الاسلامية الارهابي قد عمل على نسف الكثير من المواقع الاثرية في مناطق مدينة الموصل، وجرف مواقع اثرية مهمه مثل مدينة النمرود والتي تعود الى القرن الثالث قبل الميلاد وهي من اهم المواقع الاثرية في العراق والشرق الاوسط، ومازال تنظيم الدولة الاسلامية الارهابي يمتلك خلايا نائمة مؤثرة لها اثر لا يمكن التغافل عنه ويشكل خطر جسيم يهدد بالظهور في اي لحظة الامر الذي يجعل من تأثيره السلبي على القطاع السياحي يكون قائماً.

المطلب الثالث: المشاريع المتلكئة وانعكاس الارهاب عليها

عمل العراق على ايجاد التنسيق الكامل مع هيئة الامم المتحدة على تنفيذ المراحل الاولى من المشاريع(16) مشروع المقدمة من الامم المتحدة والتي تكون ممولة منها والتي عملت على دعم جهود البلاد ولاسيما في مرحلة تنظيم الدولة الاسلامية الارهابي، وهدفها تعزيز قدرة العراق في مواجهة التحديات الامنية ومكافحة الارهاب، كما أن هناك العديد من المشاريع المبرمة مع منظمات اجنبية يسعى العراق الى تنفيذها في مجال الوقوف بوجه الارهاب ومنها مشروع تنفيذ قرار مجلس الامن المرقم 2379 لسنة 2017 الذي يهتم بجمع الادلة وتخزينها من جرائم المجاميع الارهابية في البلاد، كما ان المشاريع المتلكئة في البلاد والسبب انخفاض حدة الارهاب ستظهر للمواجهة من جديد والتي كانت متوقفة او يسير تنفيذها ببطء لأكثر من(10) سنوات مع تنفيذ الاتفاق العراقي الصيني لإنشاء المشروعات المتعلقة بالبنية التحتية وبناء المطارات وعشرات الالاف من المدارس، وهذا جميعه لخفض اثر الارهاب في البلاد، كما أن هدر عشرات المليارات من الدولارات على بناء الارصفة الجانبية للطرقات ومشاريع الجزرات الوسطية مع ترك واهمال مشاريع الصرف الصحي وبناء المدارس مع وجود نقص في المستشفيات وتعرض الملايين من الشعب الى الخطر او الموت هذا يكون ارهاب يدعى ارهاب الدولة وان مكافحته يكون اولى من مكافحة المجاميع الارهابية.

المطلب الرابع: الانفاق العسكري لمواجهة الارهاب وتأثيره على القطاع السياحي

لقد ازداد الانفاق العالمي على الانفاق العسكري عام(2019) بشكل غير مسبوق منذ عام(1988)، اذ ازداد بنسبة(3.6%) عن العام السابق، وبنسبة(7.2%) عن عام(2010)، وقد كانت كل من امريكا، الصين، الهند، روسيا و السعودية على التوالي هي اكثر الدول انفاقاً في المجال العسكري وان ميزانية انفاق هذه الدول تزيد عن(6.2%) من اجمالي الانفاق العسكري على المستوى العالمي بأجمعه، وذكر

معهد ستوكهولم ان نفقات السعودية العسكرية كانت تقدر(8%)، ايران(2.3%) هذا على مستوى الشرق الاوسط ولم يظهر هذا المعهد بالبيانات الدقيقة بهذا الشأن[1].

الا ان المتتبع للشأن العراقي العسكري يجده يمر بحروب كثيرة و مستمرة لعقود من الزمن بدأ من حرب ايران في ثمانينيات القرن العشرين التي استمرت لأكثر من ثمان سنوات ثم حرب الخليج في بداية التسعينيات، ثم احتلاله عام(2003)، فان هذا كله قد كلف ميزانية البلاد حوالي(90%) منها واللجوء حتى للاقتراض الداخلي او الخارجي مما بدد ثروة البلاد بأكملها مما اثر كثيرا على قيمة العملة المحلية وان صب ميزانية البلاد في هذا الانفاق سوف يؤدي حتما الى إهمال بقية القطاعات الاخرى ومنها القطاع السياحي الذي لاقى الاهمال وعدم الاهتمام به سواء المكتشف حالياً او غير المكتشف منه وما يتضمنه من اثار نفسية.

ويُظهر الجدول(32) حجم الانفاق العسكري في العراق للأعوام(2004) الى(2019)، إذ نلاحظ أن حجم الانفاق العسكري خلال الاعوام(2013) و(2017) قد ارتفع بنسبة كبيرة وخاصةً بعد دخول المجاميع الارهابية للبلاد وتزايد حجم العمليات الارهابية التي تستهدف كافة جوانب الحياة في العراق من قتل و تهجير وتدمير، ما دعا الحكومة العراقية الى زيادة الانفاق العسكري من خلال زيادة اعداد القوات المسلحة بكافة فصائلها وتسليحهم عن طريق استيراد الاسلحة والعجلات الحربية، لمواجهة خطر الارهاب ومحاولة توفير الامن في البلاد، الأمر الذي انعكس سلباً على بقية القطاعات الاقتصادية لاسيما القطاع السياحي، ما أدى الى إهماله بشكل كبير، إذ نلاحظ من خلال الجدول(32) أن حجم الانفاق العسكري لعام(2015) قد وصل الى 11.21 تريليون دينار عراقي للقضاء على التنظيمات الارهابية التي سيطرت على عدة مدن غرب العراق، أما بحلول(2018) فقد انخفض الانفاق العسكري ليصل الى 7.49 تريليون دينار عراقي.

[1] معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، بيانات النفقات العسكرية لدول الشرق الاوسط، 2010 .

جدول(32)

حجم الانفاق العسكري(بالأسعار الجارية للدينار العراقي) للمدة(2005_2019)

السنة	حجم الانفاق العسكري(تريليون دينار)
2005	1.65
2006	1.81
2007	2.50
2008	3.72
2009	3.79
2010	4.39
2011	5.01
2012	4.83
2013	9.07
2014	8.07
2015	11.21
2016	7.06
2017	8.78
2018	7.49
2019	9.06

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي، حجم الانفاق العسكري في العراق، بالأسعار الجارية للدينار العراقي، للمدة(2004-2019)

الاستنتاجات
و التوصيات

أولاً : الاستنتاجات:

1. عدم حصول اتفاق حول مفهوم معين أو واضح للإرهاب ذلك لكثرة دوافعه وأسبابه .
2. ظاهرة الارهاب من الظواهر الاجتماعية التي تكونت تحت ظل عوامل نفسية واجتماعية معينة وتحت ظروف اقتصادية وسياسية وثقافية خاصة اشتركت بإفراز ظاهرة الارهاب.
3. الارهاب ظاهرة مركبة متعددة الاسباب والدوافع منها ما هو اقتصادي واجتماعي وسياسي وديني ..الخ، أي أنها لم تكن وليدة حدث طارئ أو ظرف وقتي بل هي نتيجة للأسباب المذكورة.
4. الآثار الاقتصادية لظاهرة الارهاب مكلفة وخطيرة جداً فهي آثار ممتدة لكل مفاصل الاقتصاد فهي تؤثر سلباً على الهياكل الاساسية وخفض معدلات النمو الاقتصادي والاستثمارات.
5. يؤثر الارهاب سلباً على التنمية السياحية و مدمرة للصناعة السياحية من خلال اضراره بالبنية التحتية لها وانخفاض الايرادات السياحية وتقليل فرص العمل في السياحة.
6. أثرت ظاهرة الارهاب بشكل سلبي على القطاع السياحي في مصر خاصة وأن قطاع السياحة يساهم بنسبة كبيرة في هيكل الاقتصاد المصري.
7. انخفضت الايرادات السياحية وعدد السواح وعدد العاملين في القطاع السياحي المصري بعد عام 2008 بسبب دخول الارهاب وارتفاع العمليات الارهابية على المناطق السياحية والمنتجعات في مصر.
8. لم تحقق سوريا أي موقع في مؤشر التنافسية العالمية بينما حققت مستويات منخفضة في مؤشر التنمية البشرية بمعدل (0.42) ومؤشر الحرية الاقتصادية بنسبة(51%)، أما مؤشر الارهاب العالمي فتحتل سوريا المركز الرابع عالمياً وهو موقع خطير جداً.
9. يساهم قطاع السياحة بنسبة قليلة تقدر بـ(8%) من الناتج المحلي الاجمالي السوري.
10. يساهم قطاع السياحة في سوريا باستيعاب اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل، ويعد دخول الارهاب الى سوريا بعد عام (2003) وارتفاع العمليات الارهابية وانعدام الامن انخفضت اعداد العاملين في السياحة واعداد السواح مما أدى الى انخفاض الايرادات السياحية وبالتالي انخفاض مساهمته في GDP أكثر.

11. لم يحقق العراق أي مرتبة في مؤشر التنافسية العالمي عام(2014)، بينما احتل المراتب الاولى في مؤشر الارهاب العالمي في السنوات(2013) و(2014) ومراتب متأخرة في مؤشر سهولة الاعمال.

12. مساهمة الايرادات السياحية للعراق بنسب منخفضة في GDP فهي تصل الى 1% في عام(2006) الى الوقت الحاضر.

13. ارتفاع اعداد ضحايا الارهاب من المدنيين والعسكريين في العراق بعد عام (2005) مما انعكس سلباً على التنمية الاقتصادية وقطاع السياحة بشكل خاص حيث انخفض عدد العاملين في السياحة وعدد السواح بسبب استهداف المواقع السياحية في العراق واستهداف السواح الاجانب.

14. انخفاض تدفق الاستثمارات المحلية والاجنبية الى قطاع السياحة في العراق بسبب العمليات الارهابية، وحسب مرصد الحركات الارهابية على المستوى الدولي والمحلي فأن العمليات الارهابية موجهة نحو المرافق السياحية أكثر من غيرها مما سبب شلل في هذا القطاع واحجام الاستثمارات فيه.

ثانياً : التوصيات :

1. العمل على تحديد مفهوم معين لمعرفة الارهاب وتفسير دوافعه وأسبابه بصورة واضحة.
2. القضاء على مسببات التدني الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي من خلال تحسين اوضاعها، إذ أن تحسين الاوضاع الاجتماعية يكون بالعودة الى منهجية التكافل الاجتماعي، أما تحسين الاوضاع الاقتصادية يكون عن طريق القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل، أما فيما يتعلق بالوضع السياسي فينبغي العمل على حل الخلافات والأزمات السياسية الدولية.
3. القضاء على آثار الارهاب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة والجهل والتطرف الديني والعمل على دفع المستوى المعيشي والصحي والثقافي.
4. تبني استراتيجية التعاون الدولي بين العراق والمجتمع الدولي لمحاربة الارهاب والقضاء عليه من خلال تشريع القوانين لتجريم الاعمال الارهابية.
5. تنمية ثقافة الوعي الامني لدى الفرد العراقي للمساعدة على حماية نفسه أولاً ومساعدة القوات الامنية في الكشف عن أي تحركات أو تجمعات مشبوهة أو الكشف عن مصادر تمويل العمليات الارهابية.
6. تدريب وتأهيل العاملين في القطاع السياحي على إجراءات السلامة واتخاذ التدابير اللازمة في حالة حدوث أي ظاهرة ارهابية مفاجئة.
7. العمل على حماية المواقع والمنشآت السياحية في العراق فضلاً عن حماية المطارات والطرق ووسائل النقل السياحي.
8. الاستفادة من ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال دعم الاجهزة الأمنية بأجهزة المراقبة والتتبع وتزويد المنشآت السياحية بأحدث أجهزة الكشف وتبادل المعلومات مع الجهات الأمنية والاستجابة السريعة في الحالات الطارئة.
9. توجه الحكومات نحو الاصلاحات السياسية والاقتصادية من خلال تفعيل دور النخبة الاكاديمية والعلمية ومحاربة الفساد عن طريق تفعيل دور القانون.
10. توجه الحكومات نحو الاصلاحات السياسية و الاقتصادية من خلال تفعيل دور النخبة الاكاديمية والعلمية ومحاربة الفساد عن طريق تفعيل دور القانون لاسيما في العراق.

المصادر

أولا : المصادر العربية

- **القرآن الكريم :**

أ – الكتب العربية و المرجمة :

1. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين للتحليل، دار الحكم، تونس ،1980 .
2. ابراهيم بظاظو، بانوراما السياحة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع . عمان، 2020.
3. ابراهيم عصمت مطاوع، التنمية البشرية بالتعليم والتعلم، دار الفكر العربي للنشر القاهرة، 2002.
4. ابراهيم محمد عبد العظيم، السياحة الدينية، مكتبة جزيرة الورد للنشر، 2014 .
5. ابو الوفا محمد ابو الوفا، التأصيل الشرعي والقانوني لمكافحة الجماعات الارهابية فكراً وتنظيماً وترويجا، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2007.
6. احمد عبد الاله المراغي، المحاكم الاقتصادية كوسيلة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مدينة نصر، 2016.
7. أحمد محمد رفعت، الإرهاب الدولي في ضوء أحكام القانون الدولي العام والاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
8. أنغام عبد المنعم ناجى– هدى عبد المنعم ناجى، المعالم الاثرية والسياحية في مصر، دار نهضة الشرق للنشر والتوزيع،2002 .
9. بن كونوبال– ناتاشا لاندر– كيمبرلي جاكسون، التغلب على تنظيم الدولة الإسلامية اختيار استراتيجية جديدة للعراق وسوريا، مؤسسة RAND للنشر، كاليفورنيا، 2017 .
10. جفال عبد الحميد، التنمية الصحية وعلاقتها بالتنمية البشرية، دار الايام للنشر والتوزيع، 2016.
11. جلال أمين، خرافة التقدم والتخلف العرب والحضارة الغربية في مستهل القرن الواحد والعشرين، ط4، دار الشروق، القاهرة، 2013.

12. جلال امين، كشف الاقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007.

13. جمال الدين بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1989

14. جوزيف ظاهر، الاقتصاد السياسي في سوريا ترسيخ توجهات ما بعد الحرب، مبادرة الإصلاح العربي، ط1، دمشق، 2020.

15. جون لتفاسير، الارهاب الدولي، وثائق معهد الدراسات العليا، جنيف، 1976.

16. خالد تركاوي، اولويات التنمية الاقتصادية في سوريا، التنمية في مرحلة ما بعد الحرب وفترات التحول، ط1، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، دمشق، 2017.

17. خالد مجيد عبد الحميد، السياسة الجنائية في قانون مكافحة الإرهاب، دراسة مقارنة، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2018.

18. رجب عبد المنعم متولي، حرب الإرهاب الدولي والشرعية الدولية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.

19. رمزي ابراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الاسكندرية، 1991 .

20. رؤوف محمد علي الانصاري، السياحة في العراق ودورها في التنمية والاعمار ،ط1، مطبعة هادي برس بيروت– لبنان، 2008 .

21. سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة، القاهرة، ط 2، 2004 .

22. شريف عقلم، تطبيق القانون الدولي الإنساني على الأصعدة الوطنية، في القانون الدولي الإنساني، دار المستقبل العربي، القاهرة، طبعة 2003.

23. صبري فارس الهيني، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، ط 1،2007.

24. صلاح الدين عامر، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1977.

25. عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الحلزونية للنشر والتوزيع، ط1، 2008.

26. عبد العزيز احمد الدسوقي، اثر الارهاب المدمر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999.

27. عبد اللطيف مصطفى . عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية . بيروت، ط1 ن 2014 .

28. عبد الله بن سعود السراني، أثر الاعمال الارهابية على الامن الوطني، مركز الدراسات والبحوث . دمشق، 2010.

29. عبد المجيد مبلغي وآخرون، الإرهاب تعريفه واليات مكافحته ترجمة احمد الموسوي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي الطبعة الأولى، بيروت 2015.

30. عبدالرحمن عبدالله احمد، الازمات العالمية، دار الكاتب العربي، بيروت، 2001.

31. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدولاي للنشر، عمان ، الاردن، ط 1، 1999.

32. علي جاسم محمد التميمي، الارهاب الالكتروني وأثره على المجتمع، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2016.

33. علي حاتم القريشي، اقتصاديات التنمية، حوض الفرات، النجف الاشرف، ط1، 2017.

34. عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي، مكتبة الرشد، 2005.

35. فرح عبد العزيز عرب، الاستثمارات الاجنبية والتنمية الاقتصادية، جامعة الازهر، القاهرة، 1999.

36. فؤاد غضبان، الجغرافيا السياحية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014.

37. فؤاد مرسي، التخلف والتنمية، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1995.

38. فولكر بيرتس، الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الاسد، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 2012 .

39. قحطان السيوفي، محطات في الاقتصاد السياسي الدولي(زمن الحرب على سورية 2011_2015)، الناشر: وزارة الثقافة السورية، 2016.

40. مثنى طه الدباغ – اسماعيل محمد، اقتصاديات السفر والسياحة، ط 2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002.

41. محبا زيتون، السياحة ومستقبل مصر بين امكانات التنمية ومخاطر الهدر، دار الشروق للنشر، القاهرة، 2008 .

42. محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار المعارف، القاهرة، 1990.

43. محمد حسين بازرعة، العلاقات العامة والسياحة ، دار الصفا للطباعة ت القاهرة ، 1982 .

44. محمد صابر زاهد، ويلات العنف، دار المجتمع، بيروت، 1986.

45. محمد صفوت قابل، نظريات سياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء للطباعة والنشر، 2008.

46. محمد عبد العزيز ربيع، التنمية المجتمعية المستدامة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2017.

47. محمد عبد العزيز عجمية – ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية تطبيقية، الاسكندرية، 2000.

48. حمد عبد العزيز عجمية– عبد الرحمن يسري احمد ، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ومشكلاتها ، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 1999 .

49. حمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي و الحاضر و خيارات المستقبل ، ط3 ، دار الملاك للنشر – بغداد ، 2009 .

50. محمد فريد غلاب، ظاهرة الارهاب، دار الحكم، بيروت، 1998.

51. محمد محي الدين عوض، دراسات في القانون الدولي الجنائي، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 1996 .

52. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2007 .

53. مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والأمن السياحي الأمن_ الجرائم_ الارهاب _ العولمة، ط1، مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا _ دمشق، 2009

54. مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات النقل السياحي، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، جرمانة،2015 .

55. مصطفى يوسف كافي ، السياحة الدولية في ظل تطور تقنية المعلومات و الاتصالات و عولمة السياحة ، دار ألفا للوثائق ، 2017 .

56. مصطفى يوسف كافي، فلسفة اقتصاد السياحة والسفر، دار حامد للنشر والتوزيع- عمان، 2015 .

57. معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج1، مطبعة مصر، 1960 .

58. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسني- محمود حامد، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، 2006.

59. نور الدين هنداوي، السياسة الجنائية للمشرع المصري في مواجهة جرائم الإرهاب، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.

60. هايل عبد المولى، الارهاب حقيقته . معناه ، دار الكندي للنشر و التوزيع ، 2008 .

61. هوشيار معروف، التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية، مركز الامارات للدراسات والبحوث، 2003 .

62. هيجتون ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ترجمة : حمدي عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2001.

63. واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية، دار الايام للنشر، ج 1، ط 1، 2018.

64. وليد عبد الامير علوان، موسوعة السياحة والاثار العراقية، الناشر: مصر مرتضى للكتاب العراقي، 2013.

65. يسري الجوهري، جغرافية مصر السياحية، مطبعة الاشعاع الفنية، 1998 .

66. خالد مجيد عبد الحميد، السياسة الجنائية في قانون مكافحة الإرهاب، دراسة مقارنة، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2018.

67. محمد عبد العزيز عجمية– ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية تطبيقية، الاسكندرية، 2000.

ب – البحوث والدراسات:

1. جون لتفاسير، الارهاب الدولي، وثائق معهد الدراسات العليا، جنيف، 1976.

2. سمر حسن الباجوري، الأسباب الاقتصادية لتنامي ظاهرة الإرهاب في أفريقيا جنوب الصحراء، ورقة بحثية ضمن فعاليات مؤتمر التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه القارة الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، 2016.

3. شذى خليل، تداعيات الارهاب على الاقتصاد العراقي، مركز روابط للدراسات الاستراتيجية،2019.

4. صالح وهبي– وآخرون، الحرب على سوريا وأثرها على الموارد السياحية، بحث منشور في مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد27 العدد1، سنة 2005 .

5. طه عثمان ابو بكر المغربي، مكافحة مصادر تمويل الإرهاب بحث منشور بمؤتمر دور القانون والشريعة والإعلام في مكافحة الإرهاب المنعقد بجامعة الزرقاء– المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة من 30 مارس إلي 31 مارس 3013.

6. عابدة فضيلة الحصار والعقوبات والارهاب الاقتصادي الدولي، بحث منشور في مجلة الفكر السياسي، العدد 74، لسنة 2020.

7. عبد الله بن سعود السراني، أثر الاعمال الارهابية على الامن الوطني، مركز الدراسات والبحوث– دمشق، 2010.
8. عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي، مكتبة الرشد، 2005.
9. محمد صقر– وآخرون، الاقتصاد السوري وتجربته التنموية، بحث منشور في مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27 العدد 1، سنة 2005 محمد عبد المحسن سعدون، مفهوم الإرهاب وتجريمه في التشريعات الوطنية والدولية، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد7، النجف، 2009.
10. الهام خضير شبر، أزمة الارهاب ومستقبل السياحة الاسباب– الاثار وسبل المواجهة، مجلة الاطروحة للعلوم السياحية والآثار والتراث، العدد الخامس، 2016.
11. الهام خضير شبر، ادارة المخاطر والازمات في المنظمة السياحية العربية(دراسة حالة مصر والعراق)، مجلة جامعة كربلاء، المجلد التاسع، العدد الأول، 2011.
12. هوشيار معروف، التنمية الصناعية في العالم العربي و مواجهة التحديات الدولية، مركز الامارات للدراسات والبحوث، 2003 .
13. هيجتون ريتشارد ،نظرية التنمية السياسية، ترجمة: حمدي عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2001.
14. هيثم كريم صيوان، تقييم الكلف الاقتصادية لتنظيم داعش، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2016.

ج – الرسائل والاطاريح :

1. منال علي عاقل، الارهاب الاقتصادي الدولي، دراسة تحليلية لآثاره على التنمية الاقتصادية في سوريا، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة تشرين، سوريا، 2014.

2. ماجد حميد ناصر العوادي، تحليل الاثار الاقتصادية للتنمية السياحية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد– الجامعة المستنصرية، 2011 .

د– التقارير والقوانين :

1. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2009.

2. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001_2016_2017.

68. برنامج الأمم المتحدة للطفولة، تقرير التنمية الإنسانية، 2014.

69. البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية لعام 2020.

70. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، لعام 2008.

71. تقرير مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، الإرهاب واستهداف السياح من التفجير إلى الاختطاف، مركز ماعت، 2008.

72. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، لعام 2006.

73. جمهورية العراق، مؤسسة الشهداء، قسم ضحايا الارهاب والعمليات الحربية والاخطاء العسكرية، للأعوام من 2003 _2020.

74. جمهورية العراق، وزارة حقوق الانسان، التقرير السنوي لعام 2007.

75. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مديرية احصاء التجارة، مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي.

76. جمهورية العراق، المادة / 1 من قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم 13 لسنة 2005.

77. جمهورية العراق، قرار رقم 1566 الصادر في(تشرين الاول/اكتوبر لسنة 2004)، مجلس الامن الدولي التابع للأمم المتحدة.

78. الجمهورية العربية السورية، المادة/ (1) من قانون مكافحة الارهاب في سوريا رقم (19) للعام 2012.

79. الجمهورية العربية السورية، وزارة السياحة السورية، تقرير الاستثمار السياحي في سوريا، 2009.

80. جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء المصري، خسائر الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2011_2016)و (2019–2020).

81. جمهورية مصر العربية، الطعن رقم /26806 لسنة 1984 ق في جلسة 1985/1/1.

82. جمهورية مصر العربية، المادة /(86) من قانون العقوبات المصري النافذ وتعديلاته رقم 97 لسنة 1992.

83. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية، إحصائيات وزارة التربية العراقية لعام 2006.

84. مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، استخدام الانترنيت في اغراض ارهابية، نيويورك، 2013.

85. مؤشر الارهاب العالمي GTI يصدر عن معهد السلام والاقتصاد IEP، يقع مقره الرئيسي في سيدني، يقيس التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للإرهاب .

86. الولايات المتحدة الامريكية، المادة (4/256) من قانون العقوبات الأمريكي النافذ .

ثانياً : المصادر الاجنبية :

1. David Eric, Le Terrorism end Druitt international ،in Reflections surf la definition IA Repression du terrorism " Edition de university de Brucella's , 1974.
2. Raphael Perl, Terrorism and National Security: Issue and Trends, Cores Issue Brief for Congress. Updated March 9, 2006: https://fas.org/sgp/crs/terror/IB10119.pdf.

3. Shah Ali, The Impact of Terroismon Tourist Destination choice : A case Study of Bali and Sharm el-Sheikh, A Disdertation presented in part consideration for The degree of MSe International Business, University of Nottingham, 2008.

4. David Butter, Syria's Economy: Picking Up the pieces, Royal Institute of International Affairs, London,2015 .

5. Anthony H. Swordsman ,Reconstruction in Iraq The Uncertain Way Ahead ,Center for Strategic and ,International Studies, Raleigh A. Burke Chair in Strategy ,2007.

6. Country Reports on Human Rights Practices for 2017 United States Deprtment of State. Bureau of Democracy, Human Rights and Labor.

7. W.T.O..Market. Intelligence and promotion section , the impact of the attack ,special report,2011.

ثالثاً: مواقع الانترنيت

1. Sam Jones, Conflict and terrorism cost the world trillions, says peace index Wednesday 8 June 2016 05.01 BST: https://www.theguardian.com/global-development/2016/jun/08/conflict-and-terrorism-cost-the-world-trillions-says-globalpeace-index.

2. ألكسندر لاكروا، ، الوجه الجديد للإرهاب، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، 2017، بحث منشور على الرابط على الرابط . http://www.mominoun.com

3. https://www.visionofhumanity.org/maps/global-terrorism-index.

4. https://www.transparency.org/en/cpi/2021.

5. https://data.worldbank.org

6. قاعدة البيانات الدولية للإرهاب(GTD) على الموقع الإلكتروني:

https://www.start.umd.edu/research-projects/global-terrorism-

7. ونسبة مساهمة قطاع السياحة في تشغيل الأيدي العاملة في مصر على الموقع:

https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD

8. عدد السائحين الوافدين الى مصر على الموقع الالكتروني :

https://datacatalog.worldbank.org/dataset/world-developmen

9. مؤشر التنافسية العالمي على الموقع الالكتروني :

https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report

10. مؤشر الارهاب العالمي على الموقع :

https://www.visionofhumanity.org/maps/global-terrorism-ind

11. مؤشر مدركات الفساد على الموقع : https://www.transparency.org/en/cpi/2021

12. مؤشر الحرية الاقتصادية لسوريا على الموقع :

https://www.investopedia.com/terms/i/index-of-economic-freedom.asp

13. حجم الايرادات السياحية لسوريا على الموقع :

https://datacatalog.worldbank.org/dataset/world-development-indicators

14. عدد السياح الوافدين الى سوريا على الموقع :

https://datacatalog.worldbank.org/dataset/world-developmen

Abstract :

The phenomenon of international terrorism is one of the phenomena that directly affected the economic reality in the world in all its aspects, especially in the Arab countries, including Egypt, Syria and Iraq, through its reflection on the reality of the sources of financing for economic development in them, especially on the tourism sector, which represents the most important sources of national income. From here, the study begins to discuss the reflection of terrorist operations on economic development and the tourism sector in Egypt, Syria and Iraq. The escalation of terrorist operations leads to a contraction of the movement of tourists, which hinders the movement of economic development, so the study aims to stand on the concept of terrorism and identify the most important image And the reasons for its inception, its sources of financing, its economic and social effects, and the identification of the most important repercussions of the phenomenon of terrorism on the economic development and tourism sector of the sample countries, Syria, Egypt and Iraq. It is known that tourism is closely related to the economy, which contributes to increasing production and significantly reducing unemployment while increasing national income. The study reached a number of conclusions, the most important of which is the lack of agreement on a specific or clear concept of terrorism due to its many motives and causes, in addition to the phenomenon of terrorism, which has costs that negatively impacted economic development and the tourism sector in the sample countries Egypt, Syria and Iraq represented in material and human losses, from On the other hand, the study found a high rate of casualties among the security forces and civilians, which left large numbers of victims, wounded and displaced persons in the sample countries, and the study suggested a set of recommendations to reduce the phenomenon of terrorism on economic development and the tourism sector, such as eliminating the causes of social decline And the political, cultural and economic situation through improving its internal conditions, as improving social conditions is by returning to the

methodology of social solidarity, while improving economic conditions is through eliminating unemployment and providing job opportunities. The study is to eliminate the phenomenon of terrorism and remove its effects from all economic sectors by providing security in Iraq and Syria And for all economic sectors and work to tighten the entry of infiltrators inside the borders and develop development plans and activate them in all areas of economic development, especially in the tourism sector.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

AL- Qadisiya University

Administration and Economics College

Department of Economics

((THE PHENOMENON OF TERRORISM AND ITS REPERCUSSIONS ECONOMIC DEVELOPMENT - THE TOURISM SECTOR AS A MODEL IN SELECTED ARAB COUNTRIES))

Thesis of submitted

To the Council of the College of Administration and Economics/ University of Al-Qadisiyah , as a partial Fulfillments of the requirements for a Master's Degree in Economics sciences.

by:

ZAINAB ZAMAT HAMZA

Supervised by:

Assis. Prof. Dr.

MIAMI SALAL SAHIB AL SHUKRI

1444 A.H 2022 A.D